

شَرْحُ الْجَزْرِيَّةِ

لابن يالوشَّهَ

المسَّتَّى

لِفَوَادِ لِمُفْعِمِهِ فِي شَرْحِ الْجَزْرِيَّةِ لِمُقَدَّمِهِ

رَقْهَ قِرَادَةَ عَلَيْهِ

قَدَّمَ لَهُ فَضْلَةُ الْشَّرْحِ

الدُّكْتُورُ جَمَالُ فَارُوقُ الدَّقَانُ

عَبْدُ الْحَكِيمُ عَبْدُ اللَّطِيفِ عَبْدُ اللَّهِ

أ.م. . بَطْلِيَةُ الدِّعَوَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ بِالْقَاهْرَةِ

شَرْحُ سَرَّةِ الْجَامِعِ الْأَزْهَرِ

شرح الجزرية

لابن يالوشة

المسمى

الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة

لفضيلة الشيخ

محمد بن يالوشة الشريفي

(١٢١٤ - ١٢٦٠ هـ)

قدّم له الشيخ

عبدالحكيم عبد اللطيف عبد الله

شيخ مقرأة الجامع الأزهر

قرأه وضبطه وعلق عليه

الدكتور جمال فاروق الدقاقي

أ.م. بكلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة

جامعة الأزهر

مكتبة الأطاجب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - هـ: ٣٩٠٠٨٦٨

البريد الإلكتروني: adabook@hotmail.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشارح: ابن يالوشة

• الشَّرِيفُ ابْنُ يَالْوَشَةِ (١٢٦٠ - ١٢١٤ هـ) (١٨٤٤ - ١٨٩٦ م):

هو أبو عبد الله فخر الدين محمد بن على بن يوسف بن يالوشة الشريفي المالكي، التونسي مقاماً، الأندلسي أصلاً، من العلماء الأفضل بالقرآن والقراءات والتفسير والحديث والفقه والتوحيد. عمل مدرساً من الرتبة الأولى بالجامع الأعظم بتونس «الزيتونة»، وأسندت إليه مشيخة الإقراء بها، وكان يلقب لسعه علمه وإتقانه بالشاطبي الصغير، وله مؤلفات كثيرة في القراءات وغيرها منها: «الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة»، و«رسالة تحرير الكلام في وقف حمزة وهشام»، و«رسالة نفيسة في المقدم أداءً من أوجه الخلاف أو وجهيه للبدور السبعة»، و«رسالة في تفصيل هاء الكناية للأئمة السبعة»، وغيرها. وهو شيخ العلامة المارغنى وغيره.

ولد الشَّرِيفُ ابْنُ يَالْوَشَةِ بمدينة تونس العاصمة سنة ستين ومائتين وألف (١٢٦٠ هـ) من الهجرة، وتوفي بتونس في أوآخر جمادى الآخرة سنة أربع عشرة وثلاثمائة وألف (١٣١٤ هـ) رحمه

كافحة حقوق إعادة الطبع لهذه النسخة محفوظة للناشر

مكتبة الأداب (على حسن) ٢٠٠٦ هـ ١٤٢٧ م

الله تعالى رحمة واسعة. أفندها باختصار من ترجمته الملحقة باخر كتابه «الفوائد المفهمة: في شرح الجزرية المقدمة» للمنترجم، وكتبها حفيده عبد الواحد ابن العلامة إبراهيم المارغنى.

إجازة المشائخ الناظار

بجامع الزيتونة الأعظم، دام عمراته، وسما شاته

«الحمدُ لله وصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ نَّبِيِّهِ وَمَصْطَفَاهُ، وَعَلَى
آلِهِ وَصَحْبِهِ وَكُلِّ مَنْ وَالَّهُ». (صحيح البخاري)

* وقد أجزتهُ أيضًا وَأَنَا الْفَقِيرُ إِلَى رَبِّهِ مُحَمَّدِ الشَّاذِلِيِّ بْنِ
صَالِحٍ، أَصْلَحَ اللَّهُ أَحْوَالَ الْجَمِيعِ .. أَمِينٌ .. * وَمَنْ مُحَمَّدٌ بِيَرْمٍ،
* وَمُحَمَّدٌ الطَّاهِرُ التَّنِيفِرُ.

قد قررت مشيخة الجامع الأعظم وفروعه دراسة هذا الكتاب
بجامع المعمور عمره الله بصالح العلماء وكل فاضل شكور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، وفق صفوة عباده لتلاؤه كتابه حق تلاؤته، فتلاؤه كما وصل إليهم من الحضرة النبوية الأفصحيّة؛ فصحّحوا ألفاظه، وأتقنوا تلاؤته، وحقّ عليهم وصفُ حبيبه المصطفى ﷺ، حيث قال: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعْلَمَ الْقُرْآنَ وَعَلَمَهُ»، وقوله: «أَهْلُ الْقُرْآنِ هُمْ أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتِهِ»، قاموا بخدمة القرآن، فألفّوا الكتب في تجويده وطريق أدائه ما بين منظوم ومنتشر؛ ليقرأ كما أنزل، فجزاهُمُ اللَّهُ عَنِ الْقُرْآنِ خَيْرُ الْجَزَاءِ.

والقرآن: هو المعجزة الخالدة الباقيّة على مر الدّهور والأعصار، جليس لا يملّ حديثه، وهو حبلُ الله المتين، والذكرُ الحكيم، والصراطُ المستقيم، والنورُ الهدى إلى الحقّ، لمن تمسّك به الفوز والسعادة في الدنيا والآخرة. نسأل الله أن يُحييَنا عليه ويتوفّانا عليه؛ حتى يكون شفيعاً لنا بين يدي ربنا يوم الزحام العظيم.

وبعد.. فقد أجلّتُ النظر وسرّحتُ الفكرَ في هذا الكتاب المسمّى: «الفوائد المفهومة في شرح الجازية المقدمة» تأليف ولی الله العلّامة الشّيخ محمد بن على بن يالوشة الشّريف، شيخ الإقراء

بـالجامع الأعظم بتونس المحروسة، فـألفـيـتـه شـرـحـاـ علىـ الغـاـيـةـ منـ
الـبـيـانـ، وـسـهـوـلـةـ العـرـضـ، وـسـلـامـةـ الـعـبـارـةـ، قدـ أـلـمـ بـشـرـحـ المـقـدـمـةـ
الـجـزـرـيـةـ إـلـمـاـ، يـجـعـلـ طـالـبـ عـلـمـ التـجـوـيدـ لـاـ يـحـتـاجـ مـعـهـ إـلـىـ شـرـحـ
آـخـرـ، رـغـمـ أـنـهـ سـبـقـهـ عـلـمـاءـ أـجـلـاءـ بـشـرـحـ المـقـدـمـةـ المـذـكـورـةـ. غـيرـ أـنـ
شـرـحـ الشـيـخـ اـبـنـ يـالـوـشـةـ يـمـتـازـ بـالـاسـتـيـعـابـ المـفـيدـ؛ خـصـوصـاـ فـيـ
مـوـاضـعـ الـاـخـتـلـافـ وـعـدـدـهـاـ، كـمـ يـرـاهـ الـقـارـئـ فـيـ عـدـدـ الـكـلـمـاتـ الـتـيـ
تـُـنـطـقـ بـالـظـاءـ، وـبـابـ الـمـقـطـوـعـ وـالـمـوـصـولـ، وـغـيرـ ذـلـكـ.

وـقـدـ أـكـدـ الشـارـحـ (رـضـىـ اللـهـ عـنـهـ وـأـسـكـنـهـ فـسـيـحـ جـنـاتـهـ) شـرـحـهـ
مـنـ الـآـيـاتـ الـقـرـآنـيـةـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـأـبـوـابـ الـتـيـ تـضـمـنـتـهـاـ المـقـدـمـةـ، وـأـوـرـدـ
الـعـدـدـ الـكـثـيرـ الـأـثـارـ الـنـبـوـيـةـ، وـالـعـبـارـاتـ الـنـافـعـةـ عـنـ أـهـلـ الـأـدـاءـ وـأـئـمـةـ
الـقـرـاءـةـ.

وـرـأـيـ أـنـهـ قـدـ أـرـضـىـ رـبـهـ بـهـذـهـ الـخـدـمـةـ الـجـلـيلـةـ لـكـتـابـهـ، وـأـرـضـىـ
حـبـيـبـهـ الـمـصـطـفـىـ صـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـصـحـبـهـ وـسـلـمـ، وـأـقـولـ لـاـ
أـرـكـىـ عـلـىـ اللـهـ أـحـدـاـ: إـنـ إـلـمـامـ اـبـنـ الـجـزـرـيـ، لـوـ اـطـلـعـ عـلـىـ هـذـاـ
الـشـرـحـ لـأـتـلـجـ صـدـرـهـ، وـبـارـكـ الشـرـحـ وـالـشـارـحـ. فـعـلـىـ طـلـبـةـ عـلـمـ
تـجـوـيدـ الـقـرـآنـ قـرـاءـةـ هـذـاـ الـكـتـابـ وـالـاعـتـنـاءـ بـهـ وـاسـتـيـعـابـهـ؛ فـيـكـونـ فـيـهـ
غـنـىـ لـهـمـ عـنـ كـثـيرـ مـنـ الشـرـوـحـ الـقـدـيـمـةـ وـالـحـدـيـثـةـ.

وإنه ليتبين للطالب أثناء مطالعته لهذا الشرح النفيس إخلاص المؤلف، وأنه أراد بشرحه هذا وجه الله سبحانه، وإفادة طلبة العلم ونفعهم. أسأل الله أن يجزي المؤلف عن القرآن وأهله خير الجزاء، وأن ينور ضريحه، ويجعل الجنة مقليبه ومثواه، وينفعنا بعلمه وتقواه.

كتبه المقدير إلى عضوريه، وراجي رحمته ورضاه

عبدالحكيم بن عبد اللطيف بن عبد الله الحنبلي
الموجه الأول بالإدارة العامة لشئون القرآن بالأزهر الشريف
وشيخ مقرأة الجامع الأزهر وعضو لجنة القرآن بالإذاعة المصرية

مَنْ الْجَزَرِيَّةُ

المُقدَّمةُ

فِيمَا يُجَبُ عَلَى قَارئِ الْقُرْآنِ أَنْ يَعْلَمَهُ

مُحَمَّدُ بْنُ الْجَزَرِيُّ الشَّافِعِيُّ [١]

عَلَى نَبِيِّهِ وَمُصْنَفَهُ [٢]

وَمُقْرِئِهِ الْقُرْآنِ مَعَ مُحِبَّهِ [٣]

فِيمَا عَلَى قَارئِهِ أَنْ يَعْلَمَهُ [٤]

قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوْلَأَ أَنْ يَعْلَمُوا [٥]

لِيَنْتَقُوا بِأَفْصَحِ الْلُّغَاتِ [٦]

وَمَا الَّذِي رُسِّمَ فِي الْمَصَاحِفِ [٧]

وَنَاءِ أَنْثَى لَمْ تَكُنْ تُكْتَبْ بِهَا [٨]

يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبِّ سَامِعٍ

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ

مُحَمَّدُ وَآلُهِ وَصَاحِبِهِ

وَبَعْدُ: إِنَّ هَذَهُ مُقَدَّمَةٌ

إِذْ وَاجَبَ عَلَيْهِمْ مُحَتَمِ

مَخَارِجَ الْحُرُوفِ وَالصَّفَاتِ

مُحَرِّرِي التَّجْوِيدِ وَالْمَوَاقِفِ

مِنْ كُلِّ مَقْطُوعٍ وَمَوْصُولٍ بِهَا

بَابُ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ

مَخَارِجُ الْحُرُوفِ سَبْعَةُ عَشَرَ [٩]

حُرُوفُ مَدٌّ لِلْهَوَاءِ تَشَتَّهِي [١٠]

ثُمَّ لَوْسْطِهِ، فَعَيْنُ حَاءُ [١١]
 أَفْصَى الْلَّسَانِ فَوْقُهُ، ثُمَّ الْكَافُ [١٢]
 وَالضَّادُ: مِنْ حَافَتِهِ إِذْ وَلِيَا [١٣]
 وَاللَّامُ: أَدْنَاهَا لَمْتَهَا هَا [١٤]
 وَالرَّاءُ: يُدَانِيهِ لَظَهَرٌ أَذْخَلُ [١٥]
 عُلِيَا الثَّنَائِيَا، وَالصَّفِيرُ: مُسْتَكِنٌ [١٦]
 وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَثَا: لِلْعُلِيَا [١٧]
 فَالْفَاءُ مَعَ أَطْرَافِ الثَّنَائِيَا الْمُشَرِّفَةِ [١٨]
 وَغَنَّةُ: مَخْرَجُهَا الْخَيْشُومُ [١٩]

ثُمَّ لَأَفْصَى الْحَلَقِ: هَمْزُهَاءُ
 أَدْنَاهُ: غَيْنُ خَاؤُهَا، وَالْقَافُ:
 أَسْفَلُ، وَالْوَسْطُ: فَجِيمُ الشَّيْنِ يَا
 الْأَضْرَاسَ مِنْ أَيْسَرَ أَوْ يُمْنَاهَا
 وَالنُّونُ: مِنْ طَرَفِهِ تَحْتُ اجْعَلُوا
 وَالسَّطَّاءُ وَالسَّدَّالُ وَتَا: مِنْهُ وَمِنْ
 مِثْهُ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَائِيَا السُّفْلَى
 مِنْ طَرَفِهِمَا وَمِنْ بَطْنِ الشَّفَةِ:
 لِلشَّفَّتَيْنِ: الْوَأْوَبَاءُ سِيمُ

باب صفات الحروف

مُنْفَتِحٌ مُصْمَتَةُ، وَالضَّدَّ قُلُّ [٢٠]
 شَدِيدُهَا لَفْظُ: أَجْدُ قَطْ بَكَتُ [٢١]
 وَسَبْعُ عُلُوٌ خَصٌّ ضَغْطٌ قَظُ، حَصْرٌ [٢٢]
 وَفَرَّ مِنْ لُبٍّ: الْحُرُوفُ الْمُذْلَقَةُ [٢٣]
 قَلْقَلَةُ: قُطْبُ جَدٍّ، وَاللَّيْنُ [٢٤]

صَفَاتُهَا: جَهْرٌ وَرِخْوٌ مُسْتَقْلٌ
 مَهْمُوسُهَا: فَحَّةٌ شَخْصٌ سَكَتُ
 وَبَيْنَ رِخْوٍ وَالشَّدَّيدِ: لِنٌ عُمَرٌ
 وَصَادٌ ضَادٌ طَاءُ ظَاءُ: مُطَبَّقَةٌ
 صَفِيرُهَا: صَادٌ وَزَائِيٌّ سِينٌ

قَبْلَهُمَا، وَالْأَنْحَرَافُ صُحْحَا [٢٥]

وَلِلْتَّفَشِّي: الشَّيْنُ، ضَادًا اسْتَطَلْ [٢٦]

وَأَوْ وَيَاءُ سُكَّنًا وَانْفَتَحَّا

فِي الْلَّامِ وَالرَّاءِ، وَبِسَكْرِيرٍ جُعِلَ

باب التجويد

مِنْ لَمْ يُجَوِّدِ الْقُرْآنَ آتَمْ [٢٧]

وَهَكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلَّا [٢٨]

وَزِينَةُ الْأَدَاءِ وَالْقِرَاءَةِ [٢٩]

مِنْ صَفَةِ لَهَا وَمُسْتَحْقَهَا [٣٠]

وَاللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمِثْلِهِ [٣١]

بِاللُّطْفِ فِي النُّطْقِ بِلَا تَعْسُفَ [٣٢]

إِلَّا رِيَاضَةُ امْرِيَءِ بِفَكِّهِ [٣٣]

وَالْأَخْذُ بِالْتَّجْوِيدِ حَتَّمْ لَازِمُ

لَأَنَّهُ بِهِ إِلَّهٌ أَنْزَلَ

وَهُوَ أَيْضًا حَلِيَّةُ التَّلَاوَةِ

وَهُوَ إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ حَقَّهَا

وَرَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ لِأَصْلِهِ

مُكَمِّلًا مِنْ غَيْرِ مَا تَكَلُّفَ

وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ

باب في ذكر بعض التنبیهات

وَحَادِرَنْ تَفْخِيمَ لَفْظِ الْأَلْفِ [٣٤]

اللَّهُ، ثُمَّ لَامَ لَلَّهِ لَنَا [٣٥]

وَالْمِيمُ مِنْ مَخْمَصَةٍ وَمِنْ مَرَضٍ [٣٦]

وَاحْرِصْ عَلَى الشَّدَّةِ وَالْجَهْرِ الَّذِي [٣٧]

فَرَقَقَنْ مُسْتَفِلًا مِنْ أَحْرُفِ

وَهَمْزَ: الْحَمْدُ أَعُوذُ اهْدَنَا

وَلِيَتَلَطَّفْ وَعَلَى اللَّهِ وَلَا الْضِّ

وَبَيَاءُ بَرْقِ بَاطِلٍ بِهِمْ بِذِي

رَبُّوَةٌ اجْتَهَّتْ وَحَجَّ الْبَحْرَ [٣٨]
وَإِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبْيَانًا [٣٩]
وَسِينٌ مُسْتَقِيمٌ يَسْطُو يَسْقُو [٤٠]

فِيهَا وَفِي الْجِهَمِ كَهْبُ الصَّبَرِ
وَبَيْسَنْ مُسْلَقَةً لَا إِنْ سَكَنَا
وَحَاءَ حَضْرَحَصَ أَحَطَتْ الْحَقُّ

باب الزاءات

كَذَّاكَ بَعْدَ الْكَسْرِ حَيْثُ سَكَنَتْ [٤١]
أُوْ كَانَتِ الْكَسْرَةُ لَيْسَتْ أَصْلًا [٤٢]
وَأَحْفَتْ تَكْرِيرًا إِذَا تُشَدَّ [٤٣]

وَرَقَقَ الرَّاءَ إِذَا مَا كُسِرَتْ
إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفِ اسْتِعْلَا
وَالْخُلْفُ فِي فِرْقٍ؛ لِكَسْرٍ يُوجَدُ

باب الألامات وأحكام متضرة

عَنْ فَتْحٍ أَوْ ضَمَّ كَهْبُ اللَّهِ [٤٤]
الْأَطْبَاقِ أَفْوَى نَحْوُهُ: قَالَ وَالْعَصَا [٤٥]
بَسْطَتْ وَالْخُلْفُ بِنَخْلُقُكُمْ وَقَعَ [٤٦]
أَنْعَمْتَ وَالْمَفْضُوبُ مَعْ ضَلَّلَنَا [٤٧]
خَوْفَ اشْتِبَاهِهِ بِمَحْظُورَهُ، عَصَا [٤٨]
كَهْبُ شِرْكِكُمْ وَتَسْوَفَى فِتْنَةً [٤٩]

وَفَخْمُ الْلَّامَ مِنْ أَسْمِ اللَّهِ
وَحَرْفُ الْاسْتِعْلَا فَخْمٌ وَأَخْصُصَا
وَبَيْنِ الإِطْبَاقِ مِنْ أَحَطَتْ مَعَ
وَأَحْرِصَ عَلَى السُّكُونِ فِي جَعَلَنَا
وَخَلَصَ افْتَاحَ مَحْذُورًا، عَسَى
وَرَاعَ شِدَّةَ بِكَافِ وَبِتَا

باب الإدغام والإظهار

أَدْغَمْ كَ: قُلْ رَبِّيْ وَبَلْ لَا، وَبَنْ [٥٠]
سَبَحَهُ، لَا تُرْزِغُ قُلُوبَ، فَالْتَّقَمْ [٥١]

وَأَوْلَى مَثْلٍ وَجِنْسٍ إِنْ سَكَنْ
فِي يَوْمٍ مَعْ: قَالُوا وَهُمْ، وَقُلْ نَعَمْ

باب الضاد والضاء

مِيزْ مِنْ الظَّاءِ، وَكُلُّهَا تَجِي [٥٢]
أَيْقَظْ وَأَنْظَرْ عَظِيمْ ظَهَرْ الْلَّفْظِ [٥٣]
أَغْلَظْ ظَلَامْ ظُفْرِ اِنْتَنْظَرْ ظَمَّا [٥٤]
عِضِينَ، ظَلَّ النَّحْلِ زُخْرُفِ سَوَا [٥٥]
كَالْحِجْرِ ظَلَّتْ شُعْرَانَ ظَلُّ [٥٦]
وَكُنْتَ فَظَا، وَجَمِيعَ النَّظَرِ [٥٧]
وَالْغَيْظِ لَا الرَّعْدِ وَهُودِ قَاصِرَةَ [٥٨]
وَفِي ضَنَينِ الْخِلَافِ سَامِيَ [٥٩]
أَنْقَضَ ظَهَرَكَ يَعْضُ الظَّالِمُ [٦٠]
وَصَفَّ هَا جِبَاهُمْ عَلَيْهِمُ [٦١]

وَالضَّادَ: بِاسْتَطَالَةِ وَمَخْرَجِ
فِي: الظَّعْنِ ظِلُّ الظَّهَرِ عُظِيمُ الْحَفْظِ
ظَاهِرٌ لَظَى شُوَاظُ كَظِيمٌ ظَلَّمَا
أَظْفَرَ، ظَنَّا كَيْفَ جَا، وَعِظَ سَوَى
وَظَلَّتْ ظَلَّثِمَ، وَبِرُومِ ظَلَّلُوا
يَظَلَّلُنَّ، مَحْظُورًا مَعَ الْمُخْتَرِ
إِلَّا بِسَوَيْلٍ، هَلْ، وَأَوْلَى نَاضِرَةَ
وَالْحَظَّ لَا الْحَضَّ عَلَى الطَّعَامِ
وَإِنْ تَلَاقَيَا الْبَيَانُ لَازِمُ
وَاضْطُرَّ مَعَ وَعَذْتَ مَعَ أَفَضْتُمْ

باب الميم والثون المشدّدين والميم الساكنة

مِيمٌ إِذَا مَا شُدَّدَا وَأَخْفِينَ [٦٢]

بَاءٌ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَا [٦٣]

وَاحْذَرْ لَدَى وَأَوْ وَفَأَ أَنْ تَخْتَفِي [٦٤]

وَأَظْهِرِ الْغُنَّةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ

الْمِيمَ إِنْ تَسْكُنْ بِغُنَّةِ لَدَى

وَأَظْهِرْنَاهَا عِنْدَ بَاقِي الْأَحْرَفِ

باب أحكام الثون الساكنة والثنوين

إِظْهَارِ ادْعَامٍ وَقَلْبٌ إِخْفَا [٦٥]

فِي الْلَّامِ وَالرَّاءِ لَا بِغُنَّةِ لَزِمٌ [٦٦]

إِلَّا بِكَلْمَةِ كَ: دُنْيَا عَنْوَنُوا [٦٧]

الْإِخْفَا لَدَى بَاقِي الْحُرُوفِ أَخِذَا [٦٨]

وَحُكْمُ تَنْوِينِ نُونٍ يُلْفَى

فَعِنْدَ حَرْفِ الْحَلْقِ أَظْهِرْ وَادْعَمْ

وَأَدْغِمَ مِنْ بِغُنَّةِ فِي يُوْمِنْ

وَالْقَلْبُ عِنْدَ الْبَأْ بِغُنَّةِ، كَذَا

باب المد والقصر

وَجَائِزٌ وَهُوَ وَقَصْرُ ثَبَّاتَا [٦٩]

سَاكِنٌ حَالَيْنِ وَبِالْطُّولِ يُمْدَدٌ [٧٠]

مُتَّصِلًا إِنْ جُمِعَا بِكَلْمَةِ [٧١]

أَوْ عَرَضَ السُّكُونُ وَقَفَا مُسْجَلًا [٧٢]

وَالْمَدُ لَازِمٌ وَوَاجِبٌ أَتَى

فَلَازِمٌ: إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفِ مَدٍّ

وَوَاجِبٌ: إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةِ

وَجَائِزٌ: إِذَا أَتَى مُنْفَصِلًا

باب معرفة الوقف والابتداء

لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْوُقُوفِ [٧٣]

ثَلَاثَةٌ: تَامٌ وَكَافٌ وَحَسَنٌ [٧٤]

تَعْلُقٌ أَوْ كَانَ مَعْنَى فَابْتَدَىٰ [٧٥]

إِلَّا رُؤُسُ الْأَيِّ جَوَزْ فَالْحَسَنُ [٧٦]

الْوَقْفُ مُضْطَرًا وَيَبْدَا قَبْلَهُ [٧٧]

وَلَا حَرَامٌ غَيْرُ مَا لَهُ سَبَبٌ [٧٨]

وَبَعْدَ تَجْوِيدِكَ لِلْحُرُوفِ

وَالابْتِدَاءِ؛ وَهِيَ تُقْسَمُ إِذْنَ

وَهِيَ لِمَا تَمَّ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ

فَالْتَّامُ فَالْكَافِي وَلَفْظًا فَامْنَعْ

وَغَيْرُ مَا تَمَّ قَبِيحٌ وَلَهُ

وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبٍ

باب معرفة المقطوع والموصول

فِي الْمُصْحَفِ الْإِمَامِ فِيمَا قَدْ أَتَىٰ [٧٩]

مَعْ مَلْجَأً وَلَا إِلَهَ إِلَّا [٨٠]

يُشْرِكُنَّ، تُشْرِكُنَّ، يَدْخُلُنَّ، تَعْلُوُا عَلَىٰ [٨١]

بِالرَّاعِدِ وَالْمَفْتُوحِ صِلٌ. وَعَنْ مَا [٨٢]

خُلُفُ الْمُنَافِقِينَ. أَمْ مَنْ: أَسَسَ [٨٣]

وَأَنْ لَمْ الْمَفْتُوحَ. كَسْرُ إِنَّ مَا: [٨٤]

وَأَعْرِفُ لِمَقْطُوعِ وَمَوْصُولِ وَتَأْ

فَاقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ: أَنْ لَا

وَتَعْبُدُوا يَاسِينَ، ثَانِي هُودَ، لَا

أَنْ لَا يَقُولُوا، لَا أَقُولَ. إِنَّ مَا

نُهُوا افْطَعُوا. مِنْ مَا: بِرُومِ وَالنَّسَاءِ

فُصِّلَتِ، النِّسَاءُ، وَذِبْحٌ. حَيْثُ مَا

وَخُلُفُ الْأَنْفَالِ وَنَحْلٍ وَقَعَا [٨٥]
 رُدُوا كَذَا قُلْ بِئْسَمَا وَالوَاصِلَ صِفْ [٨٦]
 أُوحِيَ أَفْضُسْمَ وَأَشْتَهَتْ يَبْلُو مَعَا [٨٧]
 تَنْزِيلٌ شُعْرَا وَغَيْرَ ذِي صِلَا [٨٨]
 فِي الشُّعُرَا الْأَحْزَابِ وَالنَّسَا وَصِفْ [٨٩]
 نَجْمَعَ كِيلَّا تَهْزَنُوا نَأْسَوْا عَلَىِ [٩٠]
 عَنْ مَنْ بَشَاءَ مَنْ نَوَّلَ يَوْمَ هُمْ [٩١]
 تَ حِينَ فِي الْإِمَامِ صِلْ وَوَهْلَا [٩٢]
 كَذَا مِنْ إِلَ، وِيَا، وَهَا، لَا تَقْصِيلِ [٩٣]

الْأَنْعَامَ وَالْمَفْتُوحَ يَدْعُونَ مَعَا
 وَكُلَّ مَا سَأَلْتُمُوهُ، وَأَخْتَلَفُ
 خَلَفْتُمُونِي وَأَشْتَرَوْا فِي مَا أَفْطَعَا
 ثَانِي فَعَلَنَ وَقَعَتْ رُومُ كِلَا
 فَأَيْنَمَا كَالنَّحْلِ صِلْ وَمُخْتَلَفُ
 وَصِلْ فَإِلَّمْ هُودَ أَلَّنْ نَجْمَعَ
 حَجَّ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَقَطْعُهُمْ
 وَمَالَ هَذَا وَالَّذِينَ هَوَلَا
 وَوَزْنُوْهُمْ وَكَالْوَهْمِ صِلِ

باب النساءات

الْأَغْرَافِ، رُومٌ هُودِ، كَافِ، الْبَقَرَةِ [٩٤]
 مَعَا: أَخْيَرَاتُ، عَقُودُ الثَّانِي هَمْ [٩٥]
 عَمْرَانَ. لَعْنَتْ بِهَا وَالنُّورِ [٩٦]
 تَحْرِيمَ، مَعْصِيَتْ بِقَدْ سَمِعْ بُخْصِنْ [٩٧]
 كُلَّا وَالْأَنْفَالِ وَحَرْفَ غَافِرِ [٩٨]

وَرَحْمَتُ الرُّخْرُفُ بِالثَّا زَيْرَةِ
 نَعْمَتُهَا، ثَلَاثُ نَحْلٍ، إِبْرَاهِيمَ
 لَقْمَانَ ثُمَّ فَاطِرُ كَالْطُورِ
 وَأَمْرَاتُ يُوسُفَ عَمْرَانَ الْقَصَصِ
 شَجَرَاتُ الدُّخَانِ. سَنَّتْ فَاطِرِ

فُطِرَتْ بَقِيَّتْ وَابْنَتْ وَكَلَمَتْ [٩٩]
جَمِيعاً وَفَرْدَأَ فِيهِ بِالثَّاءِ عُرِفَ [١٠٠]

قُرِئَتْ عَيْنِ جَنَّتْ فِي وَقَعَتْ
أُوْسَطَ الْأَعْرَافِ وَكُلُّ مَا احْتَلَفَ

باب همزة الوصل

إِنْ كَانَ ثَالِثُ مِنَ الْفِعْلِ يُضَمَّ [١٠١]

الْأَسْمَاءُ غَيْرُ الْأَلَامَ كَسْرُهَا وَفِي [١٠٢]

وَأَنْسَرَةُ وَأَسْمَاءُ مَعَ اثْنَيْنِ [١٠٣]

وَأَبْدَأَ بِهِمْزَ الوَصْلِ مِنْ فِعْلٍ بِضَمَّ

وَأَكْسِرُهُ حَالَ الْكَسْرِ وَالْفَتْحِ وَفِي

ابْنِ مَعَ ابْنَةِ امْرِيَّ وَاثْنَيْنِ

باب الوقف على أواخر الكلم

إِلَّا إِذَا رُمِّتْ فَبَعْضُ حُرْكَهُ [١٠٤]

إِشَارَةٌ بِالضَّمَّ فِي رَفِيعٍ وَضَمَّ [١٠٥]

مِنْيَ لِقَارِيِ الْقُرْآنِ تَقْدِيمَهُ [١٠٦]

ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ [١٠٧]

وَاللَّهُ وَصَاحِبُهُ الْأَطْهَارِ [١٠٨]

مِنْ يُتَقْنَ التَّجْوِيدَ يَظْفَرُ بِالرَّشْدِ [١٠٩]

وَحَادِرِ الْوَقْفِ بِكُلِّ الْحَرَكَهُ

إِلَّا بِفَتْحٍ أَوْ بِنَصْبٍ وَأَشِيمَ

وَقَدْ تَقَضَى نَظِيمِيَ الْمَقْدِيمَهُ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامٌ

[عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَالْمُخْتَارِ

أَبْيَاتُهَا قَافٌ وَزَائِيٌّ فِي الْعَدَدِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شرح الجزرية لابن يالوشة

[مقدمة الشارح]

﴿ وَرَتَلَ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾

الحمدُ للهِ الذِّي أَنْزَلَ الْقُرْآنَ مَرْتَلًا تَرْتِيلًا، وَوَعْدَ مَنْ قَرَأَهُ وَعَمِلَ
بِهِ ثَوَابًا جَزِيلًا، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى أَفْصَحِّ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ -
سَيِّدُنَا مُحَمَّدُ الْمُسْتَعْلِي عَلَى مَنْ اسْتَطَالَ مِنْ أَهْلِ الضَّلَالِ وَالْفَسَادِ -
وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ السَّالِكِينَ عَلَى مَنْهَجِ الْقَوِيمِ، مَنْ بَرَعَوْا فِي
الْفَصَاحَةِ وَالْبِلَاغَةِ، فَهَمَسُوا الْهَاءَ وَجَهَرُوا بِالْجِيمِ، وَعَلَى التَّابِعِينَ
وَمَنْ تَبَعَّهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الْمَابِ، وَعَلَى كُلِّ مَنْ نَقَلَ الْقُرْآنَ مِنْ
الْأَئْمَةِ الْأَنْجَابِ .

وَبَعْدَ: فَيَقُولُ أَفْقُرُ الْأَنَامَ، إِلَى رَحْمَةِ الْمَلِكِ الْعَلَامِ، الْمُعْتَدِلُ عَلَى
فَضْلِ مَوْلَاهُ الْلَّطِيفِ، «مُحَمَّدُ بْنُ عَلَىٰ بْنِ يَالْوَشَةِ الشَّرِيفِ» رَزْقُهُ اللَّهُ
سَعَادَةُ الدَّارِينَ، وَمَنْ عَلَيْهِ بِشَفَاعَةِ سَيِّدِ الثَّقَلَيْنِ: «إِنَّ تِلَاءَ كِتَابِ
اللَّهِ تَعَالَى كَمَا أُنْزِلَ مِنْ أَعْظَمِ الطَّاعَاتِ وَأَعْلَاهَا، وَأَجَلُّ الْقُرُبَاتِ
وَأَسْنَاهَا، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا بِرِاعَةِ قَوَاعِدِ التَّجوِيدِ؛ مِنْ تَفْخِيمِ

وترقيق، وإظهار وتشديد، وقد ألفَ في فن التجويد جماعة، وأذاعوا طيبَ نَسْرِه أَيْ إِذَاعَة، فكان من أرفع ما أَفْفَوهُ، وأَنْفَعَ ما تداوله الطُّلُبُهُ وأَفْفَوهُ: الأرجوزةُ المسمَّاةُ بـ«المقدمةُ» فيما على قارئ القرآن أنْ يَعْلَمَهُ» لشِيخِ الإسلامِ والمسِلمِينِ، وأستاذ القراءِ والمحدثينِ: «أبِي الْخَيْرِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ الْجَزَرِيِّ الشَّافِعِيِّ»^(١) رضي اللهُ عنه وأرضاهُ، وجعل الجنةَ مُتَرَّلَهُ وَمَأْوَاهُ. وعليها شروحٌ كثيرةٌ؛ المتداول منها في هذا الزمان: شرحُ شِيخِ الإسلامِ زكرياً الأنصاري، تغمَّدهُ اللهُ بالعفوِ والغفرانِ، لكن فيه عباراتٌ صَعْبَةٌ على المبتدئينِ، كما لا يَخْفَى على مَنْ مَارَسَ هذا الفنَ منَ البارعينِ؛ لهذا التمسَّى ببعضُ الطلبةِ أمثالِيِّ، أنْ أصنَعَ لَهُمْ شرحاً يناسبُ حالَهُمْ وحالِيِّ، معَ أَنِّي لستُ مِنْ فُحولِ الرجالِ، لكنَّ التشبُّثَ بِأَذْيالِهِمْ كمالٌ. وما أَحْسَنَ قولَ القائلِ:

لَعَلَّى أَنْ أَنْالَ بِهِمْ شَفَاعَهُ
أَحَبُّ الصَّالِحِينَ وَلَسْتُ مِنْهُمْ
وَإِنْ كُنَّا سَوَاءً فِي الْبِضَاعِهِ
وَأَكْرَهُ مَنْ بِضَاعَتُهُ الْمَاعِصِي^(٢)

فشرعتُ فيه ابتناءً على حُسْنِ ظنِّهِمْ في هذا العَبْدِ الذليلِ، واعتماداً على عونِ توفيقِ مِنْ رَبِّنا الجليلِ، جمعتُهُ من شروح

(١) المتوفى عام ١٤٢٩هـ = ١٨٣٣م.

(٢) البيتان للإمام الشافعى محمد بن إدريس المتوفى عام ٤٢٠هـ = ١٤٠٤م.

الشيخ: ابن الناظم^(١)، والقاضى، والخلبى^(٢)، رحمهم الله
أجمعين، مع زيادة فوائد وتنبيهات مبنى: «تنبيه الغافلين وإرشاد
الجاهلين»، للشيخ الفقيه العالم العلام الولى الصالح، الزاهد
الناصح، محقق العلوم بلا نزاع، وناصح الكتاب والسنّة بلا دفاع:
أبى الحسن على التورى الصفاقسى، رحمة الله تعالى ورضى عنه،
ونفعنا به، أمين، وسمية:

«الفوائد المفہمة في شرح الجزرية المقدمة»

والله أسأل أن ينفع به النفع العميم، و يجعله خالصاً لوجهه
الكريم؛ إنَّه سميع قريب، عليه توكلٌ وإليه أُنِيبُ.

(١) أبو بكر أحمد بن محمد الجزرى ت ٨٥٩ هـ.

(٢) على بن إبراهيم بن أحمد - الخلبى ٩٧٥ - ٤٤٠ هـ.

• قال الناظم رحمة الله تعالى ورضي عنه:

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

الْحَارُّ وَالْمَجْرُورُ (بِسْمِ): يَتَعَلَّقُ بِمَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: أَوْلَفُ، يَقْدِرُ
مَؤْخَرًا؛ لِلْحَصْرِ عِنْدَ الْبَيَانِيْنَ، وَلِلْإِهْتِمَامِ عِنْدَ النَّحْوِيْنَ، وَافْتَحْ بَهَا
وَبِالْحَمْدَلَةِ - كَمَا يَأْتِي - اقْبَدَاءً بِالْكِتَابِ الْمَجِيدِ، وَعَمَلًا بِخَبْرِ: «كُلُّ
أَمْرٍ ذَى بَالٍ لَا يُبَدِّأُ فِيهِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ؛ فَهُوَ أَقْطَعُ» وَفِي
رَوَايَةِ: «بِالْحَمْدِ لِلَّهِ»^(١)، وَالْمَرَادُ بِالْأَقْطَعِ: مَقْطُوْعُ الْبَرَكَةِ.

ثم قال الناظم رضي الله عنه وأرضاه:

يَقُولُ رَاجِي عَفْوِ رَبِّ سَامِعٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْجَزَرِ الشَّافِعِيُّ [١]
١ - المراد بالقول هنا: المفید من المركبات، والرجاء: الطمع فيما
يمكن حصوله، ويرادفه التأمیلُ، بخلاف التمنی؛ والفرقُ بين
الرجاء والتمنی: أن الرجاء في ممکن الحصول، والتمنی في ممکن
الحصول بعُسرٍ وفي مستحيله. والعفو: ترك المؤاخذة بالذنب مع
الصفح عنه. والربُّ: يُطلق على الله تعالى بمعنى المالك والسيد

(١) أخرجه ابن ماجه في كتاب النكاح باب رقم (١٩)، وأحمد في المسند
٢٥٩ / ٢).

والمصلح، ولا يُقال له رب بمعنى صاحب؛ لأنَّه ليس من أسمائه، كما قال ابن الناظم. والسامع: صفة مشتقة من السَّمْع بمعنى القَبُول والإجابة، ومنه قول المصلي: «سَمِعَ اللَّهُ مِنْ حَمْدِهِ»: أي قَبِيلَ حَمْدَ مِنْ حَمْدِهِ وأجَابَهُ إِلَى مطلوبه. ومُحَمَّدُ: عطفُ بِيان لِراجِي، وَهُوَ اسْمُ النَّاظِم، وَكُنْيَتُهُ: أَبُو الْخَيْر، وَلِقَبِهِ: شَمْسُ الدِّين، وَالْجَزَرِيُّ: نَسْبَةٌ إِلَى جَزِيرَةِ ابْنِ عَمْرٍ بِبِلَادِ الْمَشْرِقِ، وَالشَّافِعِيُّ: نَسْبَةٌ إِلَى مَذَهَبِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسِ بْنِ شَافِعِ الْقَرْشِيِّ الْمُطَلَّبِيِّ.

ثم أَتَى بِمَقْوِلِ القَوْلِ فَقَالَ:

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ وَمُصَطَّفَاهُ [٢]

٢ - الحمدُ: هو الثناءُ باللسان على الجميل ال اختياري على جهة التعظيم من نعمة أو غيرها، و«أَل» فيه للاستغراق أو للجنس أو للعهد. وجملةُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّهِ وَمُصَطَّفَاهُ: لفظُها لفظُ الخبر، و معناها الإنسانُ، والصلةُ منَ اللهِ رحْمَةً^(١)، ومن الملائكة استغفارٌ، ومن الآدميين تضرعٌ ودُعاءً، وهي واجبةٌ في العمر مرتَّةً واحدةً؛ بدليل مطلق الأمر في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾^(٢)، وَتَسْتَحِبُّ فيما عدَّها، ويتأكدُ الاستحبابُ عند سماع ذكرِه، والأحاديثُ في فضلها كثيرةٌ؛ فمنها ما رواهُ مُسْلِمٌ عن عبدِ اللهِ بْنِ عَمْرُو بْنِ العاصِ

(١) قال أبو العالية صلاته شاؤه. البخاري. (٢) سورة الأحزاب الآية ٥٦.

أنه سمعَ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «مَنْ صَلَّى عَلَى صَلَةً وَاحِدَةً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ بَهَا عَشْرًا». وإفرادُ الصلاةِ بِعَنِ السَّلَامِ مُكْرَرٌ لَا قُتْرَانَهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾، وَلَعَلَّ النَّاظِمَ ذَكَرَهُ خَارِجًا عَنِ النَّظِيمِ؛ وَالنَّبِيُّ ؛ بِالْهَمْزَةِ قِيلَ مِنَ النَّبَأِ، وَهُوَ الْخَبْرُ؛ لِأَنَّهُ مُنْبَئٌ مِنْ جَهَةِ اللَّهِ تَعَالَى، أَوْ لِأَنَّهُ مُسْبِّبٌ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى. وَبِلَا هَمْزَةٍ - وَهُوَ الْأَكْثَرُ - فَقِيلَ: مِنَ النَّبَأِ أَيْضًا؛ غَيْرُ أَنَّهُ خُفْفَ بِقَلْبِ الْهَمْزَةِ يَاءً، أَوْ مِنَ النَّبِيَّ وَهُوَ الرَّفِعَةُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ مَرْفُوعُ الرَّتِبَةِ عَلَى سَائِرِ الْخَلْقِ. وَ(الْمُصْطَفَى): الْمُخْتَارُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى سَيِّدَنَا مُحَمَّدًا ﷺ وَفَضَّلَهُ عَلَى سَائِرِ الْخَلْقِ؛ فَقَدْ رُوِيَ الشِّيخَانُ قَوْلُهُ ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرٌ». وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ: «إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى كَنَانَةً مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاصْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كَنَانَةَ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بْنَيْ هَاشِمٍ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ؛ فَأَنَا خِيَارٌ مِنْ خِيَارِ مِنْ خِيَارٍ».

ثُمَّ قَالَ النَّاظِمُ:

مُحَمَّدٌ وَآلُهُ وَصَاحِبُهُ وَمُقْرِئُ الْقُرْآنِ مَعَ مُحِبِّهِ [٣]

٣ - (مُحَمَّد): اسْمُهُ ﷺ، وَهُوَ بَذَلٌ أَوْ عَطْفٌ بِيَانِ مِنْ نَبِيٍّ أَوْ مُصْطَفَاهُ، وَهُوَ عَلَمٌ مَنْقُولٌ مِنْ اسْمِ مَفْعُولِ الْمُضَعَّفِ، مِنَ التَّحْمِيدِ. وَالْتَّكْرِيرُ فِيهِ لِلتَّكْثِيرِ؛ وَمَعْنَاهُ: الَّذِي حُمِدَ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، أَوْ الَّذِي كَثُرَتْ خَصَالُهُ الْمَحْمُودَةُ؛ وَإِنَّمَا سُمِيَّ بِهِ ﷺ عَلَى جَهَةِ التَّفَاؤلِ بِأَنَّ

يَكْثُرَ حَمْدُهُ. كَمَا رُوِيَّ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنَّهُ سَمَّاهُ بِهِ فِي سَابِعِ
وَلَادِتِهِ لِمَوْتِ أَبِيهِ قَبْلَهَا، فَقِيلَ لَهُ: سَمِّيَتَهُ مُحَمَّداً وَلَيْسَ مِنْ أَسْمَاءِ
آبَائِكَ وَلَا قَوْمَكَ؟ فَقَالَ: رَجُوتُ أَنْ يُحَمَّدَ فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاوَاتِ.
وَقَدْ حَقَّ اللَّهُ رِجَاءُهُ. وَقَوْلُهُ: (وَآلُهُ) : أَيْ وَعَلَى اللَّهِ، وَاخْتَلَفَ فِي
آلِهِ عَلَى أَقْسَوَالِ: مِنْهَا أَنَّهُمْ مُؤْمِنُو بْنِي هَاشِمٍ وَبْنِي الْمُطَّلِبِ،
وَقِيلَ أَهْلُ بَيْتِهِ، وَقِيلَ أَهْلُ الْأَدْنَوْنَ وَعِشِيرَتُهُ الْأَقْرَبُونَ، وَلَا يُضَافُ
إِلَّا لِمَنْ لَهُ شَرَفٌ مِنَ الْعُقَلَاءِ الْذَّكُورِ، فَلَا يُقَالُ آلُ الشَّيْطَانِ وَلَا آلُ
مَكَّةَ، وَلَا آلُ فَاطِمَةَ، كَذَا قِيلَ، وَأَمَّا «آلُ فَرَعَوْنَ»؛ فَإِنَّمَا
قِيلَ لِشَرْفِهِ عِنْدِ قَوْمِهِ. وَلَمَّا كَانَ بَيْنَ الْآلِ وَالصَّحَّابَ عِمُومٌ
وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِهِ؛ عَطَّافَ الْمُصَحَّبَ عَلَى الْآلِ الشَّامِلِ
لِبَعْضِهِمْ لِتَشْمِلَ الصَّلَاةَ بَاقِيَهُمْ؛ وَ(الصَّحَّابُ): أَسْمُ جَمِيعِ
لِصَاحِبِ بَعْنَى الصَّحَّابِيِّ؛ وَهُوَ مَنْ اجْتَمَعَ بِالنَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُسْلِمًا وَمَاتَ
عَلَى ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَخْلُلِ رِدَّةٍ، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ. وَقَوْلُهُ: (وَمَقْرِئُ
الْقُرْآنِ) : أَيْ وَعَلَى مَقْرِئِ الْقُرْآنِ الْعَالِمِ بِهِ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ،
وَلَمَّا بَقَىَ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ بَقِيَّةٌ لَمْ تَشْمِلْهُمُ الصَّلَاةُ، وَهُمْ مَنْ لَمْ
يَكُنْ مَقْرِئًا لِلْقُرْآنِ، قَالَ (مَعَ مَحِبِّهِ): أَيْ مَحِبُّ مُحَمَّدٍ^(١) تَابِعِيَا

(١) وَالْأَوَّلُى أَنَّ الضَّمِيرَ فِي «مَحِبِّهِ» يَعُودُ إِلَى أَقْرَبِ مَذُكُورٍ وَهُوَ الْقُرْآنُ،
وَمَحِبَّةُ الْقُرْآنِ تَقْتَضِي حُبَّاً مِنْ أُنْزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ سِيدُ وَلَدِ آدَمَ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

كان أو غيره، وجَمِعَ بينه وبين مُحْبِبٍ في حكمٍ واحدٍ وهو الصلاة؛ لأنَّ المرءَ معَ مَنْ أَحَبَّ، ويُشَهِّدُ له ما رُوِيَ : «أَنَّ رجلاً قال: يا رسولَ الله متى الساعَةُ؟ قال: «ما أَعْدَدْتَ لَهَا؟ قال: يا رسولَ الله ما أَعْدَدْتَ لَهَا كثِيرًا صِيَامٌ وَلَا صَلَاةً، وَلَكِنِّي أَحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، قال: أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحِبَّتَ»، وَيَجُوزُ رَجُوعُ الضَّمِيرِ لِلْقُرْآنِ.

ثم قال :

وَبَعْدُ إِنَّ هَذِهِ مُقَدَّمَةٌ فِيمَا عَلَى قَارِئِهِ أَنْ يَعْلَمَهُ [٤]

٤- كلمةُ (بعد) يؤتى بها لِلانتقال من غرضٍ إلى غرضٍ آخر، ويُستحبُّ الإِتِيَانُ بها فِي الْخُطَبِ وَالْمُكَاتِبَاتِ اقْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد اخْتَلَفَ فِي أَوَّلِ مَنْ ابْتَدَأَ بِهَا؛ فَقِيلَ دَاؤُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقِيلَ: غَيْرُهُ، وَهِيَ ظَرْفٌ مُبْنَىٰ هُنَا عَلَى الْضَّمِّ؛ لِقَطْعِهِ عَنِ الْإِضَافَةِ وَنَيْةِ مَعْنَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَعَالْمُهُ: (أَقُولُ) مَقْدَرًا؛ أَيْ وَبَعْدَ الْبَسْمَةِ وَالْحَمْدَةِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَقُولُ: إِنَّ هَذِهِ مُقَدَّمَةٌ، وَهَذِهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَعْقُولٍ، إِنْ تَقْدَمْتِ الْخُطَبَةُ، أَوْ إِلَى مَحْسُوسٍ، إِنْ تَأْخِرْتِ إِلَى فَرَاغِ الْمُقَدَّمَةِ، وَ(الْمُقَدَّمَةُ) بِكَسْرِ الدَّالِّ أَفْصَحُ مِنْ فَتْحِهَا.

وَاعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ مُقَدَّمَةُ الْعِلْمِ: لِمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشَّرُوعُ فِي مَسَائِلِهِ، وَهَذَا كَالْحَدَّ وَالْمَوْضِيَّ وَالثَّمَرَةُ، وَمُقَدَّمَةُ الْكِتَابِ: لِطَائِفَةٍ مِنْ كَلَامِهِ قُدِّمَتْ أَمَامَ الْمَفْصُودِ لِارْتِبَاطِهِ فِيهَا، وَانْتِفَاعُ بِهَا فِيهِ؛

كقول الشيخ خليل مشيراً بفيها للمدونة إلى آخر اصطلاحه، والناظم لم يُرِدْ واحداً منها؛ وإنما أراد طائفةً مستقلةً منَ الكلامُ في علمٍ قدَّمتْ على معظمِه تسهيلاً على المبتدئين، فهُنَّ عَلَمٌ بالغَلَبَةِ عَلَى هَذِهِ الْأَرْجُوزَةِ؛ وـ«ما»: من قوله: (فيما على قارئه) موصولةٌ، وـ«على»: معناها يَجُبُ، والضميرُ في (قارئه) يعودُ على القرآنِ؛ وـ«أَنْ يَعْلَمَهُ»: أَنْ: مصدرية، وـيَعْلَمُهُ: يَؤْوِلُ بمُصَدِّرِهِ، والتقدير: في الذي يَجُبُ عَلَى كُلَّ قارئٍ من قُرَاءِ القرآنِ عِلْمُهُ: أَيْ تَعْلُمُهُ.

ثم قال:

إِذْ وَاجَبُ عَلَيْهِمْ مُحْتَمٌ قَبْلَ الشُّرُوعِ أَوْلًا أَنْ يَعْلَمُوا [٥]
مَخَارِجَ الْحُرُوفِ وَالصِّفَاتِ لِيَفْظُوا بِأَفْصَحِ اللُّغَاتِ [٦]

٥ - إذ: تعليلٌ للوجوب المفهوم منِ (على)، وأراد بالواجب ما يائِمُ تارِكُهُ؛ بدليل ما يأتى في قوله: (والأخذ بالتجويد حتم لازم). والضميرُ في (عليهم): عائدٌ على كُلِّ القراءِ باعتبار معناهُ؛ فإن المضاف لمعرفة يَعْمَلُ؛ وـ«مُحْتَمٌ»: تأكيدٌ لقوله: واجبٌ؛ قوله: (قبل الشروع): أَيْ في قراءةِ القرآنِ، وهو ظرفٌ يتعلَّقُ بواجبٍ؛ وأَوْلًا: تأكيد له.

٦- مخارج الحروف: مفعول يعلموا، والصفات: عطفٌ عليه، والمراد بالحروف: الحروف الهجائية، وسيأتي عددها وعدد مخارجها، وكذا المراد بالصفات: الصفات المشهورة. ليُلْفِظُوا بأفصح اللغات: تعليلٌ للوجوب؛ أى يجبُ على كل القراء قبل الشروع في [قراءة] القرآن أن يتعلموا مخارج الحروف وصفاتها، ليحسنَ التلفظُ بأفصح اللغات، وهى لغةُ العرب التي نزل القرآنُ بها، ولغةٌ نبيَّنا مُحَمَّدٌ ﷺ ، ولغةُ أهل الجنة فيها؛ لقوله ﷺ : «أَحَبَّ الْعَرَبَ لِثَلَاثٍ: لِأَنَّى عَرَبِيٌّ، وَالْقُرْآنُ عَرَبِيٌّ، وَلِسَانُ أَهْلِ الْجَنَّةِ فِي الْجَنَّةِ عَرَبِيٌّ» رواه ابنُ النَّاظِم. واللغات: جمعٌ لغةٌ، وهي الألفاظُ الموضوعةُ، وقال صاحبُ القاموس : «أصواتٌ يعبرُ بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم».

ثُمَّ قال :

مُحَرِّرِي التَّجْوِيدِ وَالْمَوَاقِفِ
وَمَا الَّذِي رُسِّمَ فِي الْمَصَاحِفِ [٧]
وَتَاءُ أُثَى لَمْ تَكُنْ تُكْتَبْ بِهَا [٨]
مِنْ كُلِّ مَقْطُوْعٍ وَمَوْصُولٍ بِهَا

(٧، ٨)- محررٌ: مأخذٌ من التحرير، وهو إتقانُ الشيءِ وإمعانُ النظر فيه من غير زيادة ولا نقصانٍ، وهو منصوبٌ على الحال من ضمير يعلموا؛ أى: واجبٌ عليهم أن يعلموا ما ذكر حالَ كونهم متقدِّمى تجويد القرآن، ومحالَ الوقف، ومحالَ الابداء، والمكتوب في المصاحف العثمانية؛ كما يأتي. والتجويدُ لغةً: التحسينُ، والتجويد

اصطلاحاً : تلاوةُ القرآن بِإعطاءِ كل حرفٍ حقَّه من مخرجِه وصفاته؛ وما تستحقه تلك الصفات، وموضوعُه : الكلماتُ القرآنية من حيث التلفظُ بها، وفائدتهُ : صونُ كلامِ الله تعالى عن اللحن والخطأ في التلاوة، وثمرتهُ : السعادةُ الأبديةُ والدرجةُ العليةُ. وطريقُه : الأخذُ من أفواه المشائخ العارفين بطرق الأداء. والموافقُ : هي مجالُ الوقف والابداء. والمصاحفُ العثمانيةُ : هي التي كتبها سيدنا عثمانُ رضي الله عنه : أعني أمرَ بكتابتها. قوله : (من كل مقطوع) : من بيانِ للذِّي رُسِمَ، لا لماً؛ لأنها زائدةٌ، والباءُ في (بها) بمعنى في، والضمير يعودُ على المصاحف، ([الباء] في (بها) الثاني للتعددية، وها : اسمُ للحرف المخصوص، وهو ممدودٌ قصرهُ للوزن؛ أي من كل مقطوعٍ وموصولٍ في المصاحف، ومن كل (باءً أتشي) تأييثٌ لم تكنْ تُكتب بـ: هاءٌ) أي بهاءٌ مربوطةٌ، بل بباءٌ مجرورةٌ، وعليه فلا إيطاءٌ⁽¹⁾ في البيت، بل هناك الجناسُ التامُ، وهو من مقاصد البلغاء. وإنما اقتصر على المقطوع والموصول، وباء التأييث؛ لأنَّ المحتاجُ إليه في معرفة الوقف، وإلا فالواجبُ معرفةُ جميعِ الرسم؛ إذ هو أحد أركان القرآنِ.

(1) الإيطاء : في علم العروض هو إعادةُ اللفظة ذاتها بلفظها ومعناها، وهو من عيوب القوافي.

باب مخارج الحروف

لما أشار الناظمُ في الخطبة إلى الأبوابِ والفصولِ الواجبِ تعلُّمها شرعَ من هنا في بيانِ كلِّ واحدٍ منها مفصلاً؛ باباً في باباً، وفصلاً ففصلاً، فقالَ:

مَخَارِجُ الْحُرُوفِ سَبَعَةُ عَشَرَ عَلَى الَّذِي يَخْتَارُهُ مَنِ اخْتَبَرَ [٩]

٩- المخارج: جمع مَخْرَجٍ: اسمٌ لموضع الخروج، فهو عبارةٌ عن الحيزِ المؤَلَّد للحرف، والحروف: جمعُ حَرْفٍ، والحرفُ يُطلقُ على أشياءٍ منها طَرْفُ الشَّيءِ، ومنها حرفُ الجيشِ، ومنها واحدٌ حروفُ التهجيّ، ويقالُ لها أيضًا: حروفُ الهجاء، وهو تقسيمُ الكلمة لبيانِ الحروفِ التي تُرَكَّبُ منها، وسميتُ بذلك؛ لأنَّه لا يُتوصلُ لمعرفتها عادةً إلَّا به؛ وحرفُ الهجاء؛ هو صوتٌ معتمدٌ على مقطوعٍ محقّقٍ؛ لأنَّ يكونَ اعتماده على جزءٍ معينٍ من أجزاءِ الحلقِ واللسانِ والشفتينِ، أو مقدارٍ؛ وهو هواءُ الفمِ، وذلكَ [عَدَا]^(١) حروفُ المدّ الثلاثةِ؛ لعدم اعتمادها على ما ذُكرَ. ويختصُّ الحرفُ بالإنسانِ وبصُنْغاً، والحركةُ عَرَضٌ يَحلُّهُ، والصوتُ هواءٌ يَتَمُوجُ بتصادمِ جسمينِ، كما ذكره الجعبريُّ، وجزمَ به ابنُ الناظم، وهذا عندُ الحكماءِ. وعندَ أَهْلِ السُّنَّةِ: كيفية تَحْدُثُ بِمَحْضِ خَلْقِ اللهِ تعالى من

(١) زيادةً من عندنا ليستقيم الكلام.

غير تأثيرٍ لتموج الهواء والقرع والقلع. وعددُ الحروف الهجائية تسعه وعشرون حرفاً من غير خلاف في ذلك عند المحققين، إلا المبرد: فإنه يُعدُّها ثمانيةً وعشرين ويتركُ الهمزة ويقول: لا صورة لها.

واعلم، أنَّ العرب اختصت بالنطق بحروف الهجاء كُلُّها؛ لأنَّ لغاتهم أكثرُ اللُّغات حروفاً؛ فليس في لغات العجم ظاءً معجمةً، ولا حاءً مهملةً. وقال الأصممعي: ليس في الفارسية ولا في السريانية ذالٌ؛ أى مُعْجَمَةً، وكذلك خمسةُ أحرف انفردت العرب بكثرةِ استعمالها، ولم توجد في بعض لغات العجم؛ وهي: العين، والصاد (المهملتان)، والضاد، والقاف، والثاءُ المثلثة، واحتضنت العربُ أيضًا باستعمال الهمزة متوسطةً ومتطرفةً، ولم تستعملها العجمُ إلَّا في أوائل الكلام.

وقال الشيخُ أبو محمدَ مكَّيٌّ في الرعاية: «ومع كونها أكثر اللُّغات حُرُوفًا، انحصرت في تسعه وعشرين حرفاً، وهي: ا، ب، ت، ث.. إلى الياء، فهي هجاءٌ كُلُّ ناطقٍ في الكونين^(١)، فسبحانَ من جعلَ فيها أسرارَ حكمته، وباهرَ قدرته!». اهـ.

ومخارجُ الحروف سبعةً عشرَ على الصحيح ، وهو مذهب الإمام الصالح أبي العباس الخليل بن أحمد. وقال إمامُ النحو

(١) أي الدنيا والآخرة (لأنها في الآخرة لغة أهل الجنة).

سيبوه - وتبعه جماعةٌ منهم الشاطبي: ستة عشر؛ فأسقطوا مخرج الحروف الجوفية، وجعلوا مخرجَ الألفِ أقصىَ الحلق، والواوُ والياءَ الساكنتين سكوناً ميتاً من مخرج المتحركتين. وقال الفراءُ - وتبعه جماعةٌ: أربعة عشرَ مخرجًا؛ بإسقاط مخرج الجوف، وجعل مخرجَ اللامِ والنونِ والراءِ واحداً. وأحقُّ الذي عليه الجمهوه هو مذهبُ الخليل، والحسن شاهدُ له، وإليه أشار بقوله : «على الذي يختاره من اختبر»؛ أي: على القول الذي اختاره من اختبر، كالخليل. ثم إنَّ حصرَ المخرج فيما ذُكر، إنما هو على سبيل التقريب، وإلا فالتحقيقُ أنَّ لكلَّ حرفٍ مخرجًا مخالفًا لمخرج الآخر، وإنَّ لكان إيماءً، وإذا أردتَ معرفةَ مخرج الحرف فسُكّنه؛ وأدخل عليه همزةَ الوصل، وأصْنِعْ إليه؛ فحيثُ انقطع صوته كان مخرجُه، وأتَ بهمِّزِ الوصل مكسوراً، كما قال بعضهم:

وهمِّزِ وَصْلٍ جِئْ بِهِ مَكْسُورًا وَسْكَنٍ الْحَرْفَ تَكُنْ خَبِيرًا
ويحصرُ هذه المخارجَ على ما ذكره الناظمُ: الجوفُ، والحلقُ، واللسانُ، والشفتانُ، والخيشومُ.

ثم أخذ - رحمة الله - يُبَيِّنُ كُلَّ مخرجٍ وحروفَه، ورتبَ الحروفَ - ما عدا حروفَ المدّ - باعتبارِ مادة الصوت؛ وهو الهواءُ الخارجُ من داخِلِ، وقدَّمَ حروفَ المدّ على حروفِ الحلقِ واللسانِ والشفتينِ،

وإن كان المناسب تأخيرها عنها، باعتبار أن حيزها مقدر، وما كان حيزه مقدراً فهو أحق بالتأخير لعموم مخرجها، وكونه بالنسبة إلى الخارج الآتية بمنزلة الكل، والكل من حيث هو كل أشرف من الجزء، فقال:

فَأَلْفُ الْجَوْفِ وَأَخْتَاهَا وَهِيَ حُرُوفٌ مَدَّ لِلْهَوَاءِ تَسْتَهِي [١٠]

١- يشير إلى أن الجوف: مخرج حروف المد واللين؛ وهي الألف، وأختها: الياء، والواو الساكنتان المجانس لهما ما قبلهما؛ لأن انضم ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء، بخلافهما إذا تحركتا أو سكتتا ولم يجانسهما ما قبلهما؛ فيصير لهما حيزٌ محقق، ومن ثم كان لهما مخرجان. ولأصالة الألف في المد والخروج من مخرج الجوف من جهة أنها لا تكون إلا ساكنة، ولا يكون ما قبلها إلا مجانساً لها بخلاف أختها، أضافهما إليها في قوله: وأختها: أي ومشابهتها في مخرج الجوف، وتسمى هذه الثلاثة: الحروف الهوائية؛ لأنها لا حيز لها محقق، والجوفية؛ لكونها تخرج من الجوف، وحروف المد واللين؛ لأنها تخرج بامتداد ولين من غير كلفة على اللسان؛ لاتساع مخرجها؛ فإن المخرج إذا اتسع انتشر الصوت فيه وامتد ولان، وإذا ضاق اضغط الصوت فيه وصليب،

ولَا فِرْغٌ مِّنْ مَخْرُجِ الْجَوْفِ وَحِرْوَفَهُ شَرْعٌ فِي بِيَانِ مَخَارِجِ الْحَلْقِ
وَحِرْوَفَهُ. فَقَالَ:

ثُمَّ لَأْقَصَى الْخَلْقِ هَمْزَهَاءُ
أَدْنَاهُ غَيْنَ خَاءُهَا

(١١، ١٢) - الحلق فيه ثلاثة مخارج لستة أحرف؛ فلأقصاه أئٍ أبعده ما يلي الصدر الهمزة، والهاء. ولو سلطه العين، والراء

(١) تقبل هذه الحروف الزيادة عندما يكون هناك سبب لها، وهو أحد أمرتين،
الهمز أو السكون.

المهمتان، ولأدناه: أى أقربه مما يلى اللسان؛ وهو أوله: الغين، والخاء. وقدم العين على الخاء؛ لأن العين أبعد من الخاء - خلافاً لشريح في تقديمها الخاء - وكذلك قدم الغين على الخاء؛ لأن الخاء أقرب إلى اللسان من الغين - خلافاً لمعنى في تقديمها الخاء - وتُسمى الحروف الستة الحلقية؛ لخروجها من الحلق.

ثم أخذ يُبيّن مخارج اللسان وحروفه؛ فقال:

أقصى اللسان فوق ثم الكاف [١٢]	والقاف
والضاد من حافته إذ ولها [١٣]	أسفل والوسط فجيم الشين يَا
واللام أدنها لمستهاها [١٤]	الا ضرأس من أيسَرَ أو يُمناها
والرآيدانيه لظهر أدخل [١٥]	والنون من طرفه تحت أجعلوا
عليا الثناء والصغير مستكن [١٦]	والطاء والدال وتأ منه ومن
والظاء والذال وئا للعليا [١٧]	منه ومن فوق الثناء السفلية
[١٨]	من طرفيهما

(١٢ - ١٨) - أعلم أن في اللسان عشرة مخارج لثمانية عشر حرفًا، وله أربعة مواضع: أقصاه، ووسطه، وحافته، وطرفه؛ ففي الأقصى مخرجان: مخرج للقاف، ومخرج للكاف؛ فالقاف تخرج

من أقصى اللسان: أى آخره ما يلى الحلق وما فوقه من الحنك الأعلى، وإليه أشار بقوله: «والكافُ أقصى اللسان فوقُ».

والكافُ مخرجُها أقصى اللسان بعد مخرج الكاف قليلاً؛ ما يلى الفم وما يحاذيه من الحنك الأسفل، وإليه أشار بقوله: «ثم الكاف أسفلُ»، وقال جماعةٌ منهم ابنُ الناظم: الكافُ تخرج من أقصى اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى، وهى أسفلٌ من مخرج الكاف قليلاً. قال بعضاً لهم: يوجد كلٌ من الأمرين بحسب اختلاف الأشخاص، فعبرَ كلٌ على حسب وجданه، ويسمى الحرفان: اللَّهُوَيْنِ؛ لأنهما يخرجان من آخر اللسان عند اللَّهَةِ، وهى اللَّحْمَةُ المشرفةُ على الحلق، أو ما بين الفم والحلق.

وفي الوسط مخرجٌ واحدٌ لثلاثة أحرف؛ وهى: الجيم، والشين، والياءُ غير المدِّية، فمخرجها من وسط اللسان وما يليه من الحنك الأعلى، وإليه الإشارة بقوله: والوسط فجيم الشين يا، وسكنَ سينَ (وسط) رعايةً للوزن، وحذفَ تنوينَ (جيم) للضروزة، وقصرَ الياءَ للضرورة أيضاً؛ وتسمى الثلاثةُ مع الضاد الساقطة شجَّريَّةً^(١).

(١) ذهب البعض إلى أن الحروف الشجرية ثلاثة و منهم ابن الجزرى كما في النشر في القراءات العشر، وذهب البعض الآخر إلى أنها أربعة، بضم الضاد إليها كما في «تنبيه الغافلين وإرشاد الجاھلين» للشيخ على النورى الصفاقسى.

بِسْكُونِ الْجِيمِ نَسْبَةً إِلَى شَجَرِ الْحَنَكِ، وَهُوَ مَا يَقَابِلُ طَرْفَ اللِّسَانِ،
وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

وَفِي الْحَافَةِ - وَهُوَ جَانِبُ اللِّسَانِ - مَخْرَجُ الْضَّادِ، وَمَخْرَجُ
وَمَخْرَجُ الْلَّامِ؛ فَالضَّادُ تَخْرُجُ مِنْ أَقْصَى حَافَةِ اللِّسَانِ مُسْتَطِنِيَّةً إِلَى
قَرِيبِ هِيَّنِ رَأْسِهِ، كَمَا أَشَارَ لِهِ بِقُولِهِ: «وَالضَّادُ مِنْ حَافَتِهِ»،
وَالضَّمِيرُ فِيهِ عَائِدٌ عَلَى اللِّسَانِ، وَلَيْسَ الْمَرَادُ بِأَقْصَى الْحَافَةِ آخِرَهَا
الَّذِي يَلِي الْحَلْقَ، لِأَنَّ الضَّادَ لَا يَسْتَوِعُ جَمِيعَ الْجَانِبِ؛ وَإِنَّمَا الْمَرَادُ
مَا هُوَ أَقْرَبُ إِلَى مَقْدَمِ الْفَمِ بِقَلِيلٍ؛ لِأَنَّهُمْ ذَكَرُوا الضَّادَ مُتَأْخِرَةً عَنِ
الْقَافِ، وَالْكَافِ، وَالْجِيمِ، وَالْيَاءِ، وَالْشَّيْنِ، فَبِالضَّرُورَةِ تَكُونُ الضَّادُ
أَقْرَبُ إِلَى مَقْدَمِ الْفَمِ.

وَلَا كَانَتْ حَافَةُ اللِّسَانِ غَيْرَ مُسْتَقْلَةً بِخُرُوجِ الضَّادِ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ
انْضِمَامِ الْأَضْرَاسِ؛ إِذَا الْحُرُوفُ أَصْوَاتٌ؛ فَلَا بُدَّ لِتَحْقِيقِهَا مِنْ
جَسَمَيْنِ يَتَمُوجُ الْهَوَاءُ بِتَصَادِمِهِمَا، قَيْدَ الْمَصْنُفُ بِقُولِهِ: (إِذَا وَلِيَا
الْأَضْرَاسِ)، وَالْوَلَاءُ: الْقَرْبُ وَالْدُّنُوُّ، وَالْفُ' (ولِيَا) لِلْإِطْلَاقِ،
وَالْأَضْرَاسِ بِنَقْلِ حَرْكَةِ الْهَمْزَةِ إِلَى الْلَّامِ وَالْأَسْتِغْنَاءُ بِهَا عَنِ هَمْزَةِ
الْوَصْلِ. فَقُولِهِ (مِنْ أَيْسَرِ أَوْ يَمْنَاهَا) إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الضَّادَ تَخْرُجُ مِنْ
الْجَانِبِ الْأَيْسِرِ وَمِنْ الْأَيْمَنِ؛ وَالْمَعْنَى أَنَّ الضَّادَ مَخْرَجُهُ مِنْ حَافَةِ
اللِّسَانِ وَمَا يَلِيهَا مِنْ الْأَضْرَاسِ مِنْ الْجَانِبِ الْأَيْسِرِ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ، أَوْ

منَ الْأَيْمَنِ، وَهُوَ قَلِيلٌ وَصَعِبٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُخْرِجُهَا مِنْهُمَا؛ أَيْ
عَلَى سَبِيلِ الْبَدْلِ، وَهُوَ أَقْلُ وَأَصْعَبُ؛ وَقَدْ وَرَدَ أَنَّ نَبِيَّنَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ
يُخْرِجُهَا مِنَ الْحَافَتَيْنِ، وَكَذَلِكَ سَيِّدُنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ..

وَاعْلَمُ أَنَّ الضَّادَ أَعْسَرُ الْحُرُوفِ وَأَصْعَبُهَا عَلَى الْلِسَانِ، وَقَلَّ مَنْ
يُحْسِنُهَا مِنَ النَّاسِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يُبَدِّلُهَا ظَاءَ مُشَالَّةً، وَهَذَا هُوَ الْكَثِيرُ
الْغَالِبُ؛ لَأَنَّهُمَا تَقَارِبَا فِي الْمَخْرُجِ، وَاشْتَرِكَا فِي جَمِيعِ الصَّفَاتِ إِلَّا
الْأَسْطَالَةِ، وَهُوَ لَحْنٌ فَاحِشٌ يُغَيِّرُ الْكَلِمَةَ وَيُخْرِجُهَا عَنْ مَعْنَاهَا إِلَى
لَفْظٍ غَيْرِ مُسْتَعْمَلٍ فِي الْلِّغَةِ، أَوْ إِلَى مَعْنَى آخَرَ غَيْرِ مُرْادِهِ، وَكَلَامُ اللَّهِ
جَلَّ ذِكْرُهُ يُنْزَهُ عَنْ مَثْلِ هَذَا، وَسْتَعْلَمُ تَفْصِيلَ ذَلِكَ فِي بَابِ
الظَّاءَتِ؛ عِنْدَ قَوْلِهِ: (وَإِنْ تَلَاقِيَ الْبَيَانُ لَازِمٌ). وَمِنْهُمْ مَنْ يُبَدِّلُهَا طَاءً
مُهَمَّلَةً مَزْوَجَةً بِالْدَّالِ، وَهُوَ الْغَالِبُ فِي أَهْلِ مَصْرَ وَالْمَغْرِبِ، وَيُوجَدُ
فِي بَعْضِ أَهْلِ تُونِسِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يُخْرِجُهَا مَزْوَجَةً بِالْزَّايِ، وَغَيْرِ
ذَلِكَ، وَكُلُّ ذَلِكَ لَحْنٌ لَا تَحْلُّ بِهِ الْقِرَاءَةُ؛ فَيُنْبَغِي لِلشِّيْخِ إِذَا قَرَا عَلَيْهِ
قَارِئٌ وَنَطَقَ بِالضَّادِ عَلَى غَيْرِ صَوَابٍ أَنْ يَأْمُرَهُ بِإِعْسَادِ تَلِكَ الْكَلِمَةِ
الْمَرَّةَ بَعْدَ الْمَرَّةِ؛ حَتَّى يَتَمَرَّنَ عَلَى النَّطَقِ بِهَا عَلَى وَجْهِهَا الْمَطْلُوبِ،
وَيُجْبِي عَلَى الْقَارِئِ أَنْ يُرِيَضَ لِسَانَهُ عَلَى النُّطُقِ بِهَا عَلَى وَجْهِهِ
الصَّوَابِ، حَتَّى تَصِيرَ لَهُ سَجِيَّةً لَا يَحْتَاجُ إِلَى كُلْفَةٍ، وَيَرَاعِي وَقْتَ

النطقي بها جميع صفاتها، ومن لم يعمل بذلك - حتى يضرير له طبعاً - أتى بها على غير وجهها، ودخله الخلل في قراءته. والله الموفق للصواب.

واللام تخرج من أدنى حافة اللسان إلى متنه طرفه ومحاذيه من الحنك الأعلى فوق الأسنان، وإليه أشار بقوله: (واللام أدنىها لتهاها)؛ فالضميران للحافة، واعتبرض على الناظم في هذه العبارة؛ لاقتضائها أنَّ اللام تخرج من أول حافة اللسان ومتند إلى طرفه، وليس كذلك؛ فإنها تخرج مما دون أدنى الحافة متندًا إلى طرف اللسان، وأجيب بأنَّ الكلام مُخرج على حذف مُضاف، والتقدير: واللام تخرج من دون أدنى الحافة متندًا إلى متنه الطرف، وما يحاذى ذلك من الحنك الأعلى، فُويق الضاحك والناب والرابعة والثانية. والله أعلم.

وفي الطرف خمسة مخارج لأحد عشر حرفًا؛ وهي: النون، والراء، والطاء، والدال، والباء، والصاد، والزاي، والسين، والظاء، والذال، والثاء؛ فالنون تخرج من طرف اللسان؛ أي رأسه وما يحاذيه من اللثة، وإليه الإشارة بقوله: والنون من طرفه، وهي ليست من الحنك الأعلى، بل أسفل منه حول الأسنان، وفي

الرعاية⁽¹⁾ عن سيبويه: أن مخرجَها من طرف اللسان بينَه وبينَ ما فوق الثناء، وبه جَزَمَ صاحبُ المفتاح، وهو دليلٌ ظاهرٌ على أنه لا دخل للحنك الأعلى في مخرجِها أصلًا. قوله: (تحت اجعلوا) : أى اجعلوها أيُّها القراءُ، تحت اللام قليلاً: أى بعدَ مخرجِ اللام ما يلى الأسنان؛ فهى أقربُ من اللام. والراءُ مخرجُها يدانى مخرجَ النون: أى يقارِبُهُ، غير أنه أدخلَ في ظهرِ اللسان قليلاً؛ لأنحرافَه إلى اللام؛ كما قال: (والرا يدانى لظهرِ أدخلُ)، وما ذكره الناظم من تغيرِ مخارجِ الثلاثة، هو: مذهبُ سيبويه، والخليل، والحدائق.. وذهب الفراءُ والمردُ وقطرُب إلى أن مخرجَها واحدٌ؛ وهو طرفِ اللسان مع ما يحاذيه؛ والتحقيقُ ما ذهبَ إليه سيبويه ومن وافقه؛ لأنَّ ظهرَ اللسان غيرُ طرفه، والحافةُ غيرُ هما، وإلى المذهبين أشار ابن بري بقوله:

واللامُ من طَرْفِهِ والراءُ
والنونُ هكذا حَكَى الفَرَاءُ
وَالْحَقُّ أَنَّ اللَّامَ قَدْ تَنَاهَا
لَهُ مِنَ الْحَافَةِ مِنْ أَدْنَاهَا
وَالرَّاءُ أَدْخَلُ إِلَى ظَهَرِ اللَّسَانِ
مِنْ مَخْرَجِ النُّونِ فَدُونَكَ الْبَيَانُ

(1) الرعاية: للإمام مكي بن أبي طالب القيسي طبع بتحقيق الدكتور أحمد حسن فرات.

وَتُسَمَّى الْثَلَاثَةُ ذَلْقِيَّةً؛ لِأَنَّهَا مِنْ ذَلِقِ اللِّسَانِ، وَهُوَ طَرَفُهُ. قَالَ
 الْمُؤْلِفُ فِي التَّمَهِيدِ: ذَلِقٌ كُلُّ شَيْءٍ طَرَفُهُ. وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَالتَّاءُ
 مُخْرَجُهَا مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ وَأَصْوَلِ الثَّنَاءِ الْعُلَيَا؛ أَيْ مَا بَيْنَهُمَا
 مُضْعِدًا إِلَى الْخَنْكَ الأَعُلَى، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (الظَّاءُ وَالذَّالُ وَتَاهُ مِنْهُ
 وَمِنْ عُلَيَا الثَّنَاءِ)، وَتُسَمَّى الْثَلَاثَةُ نَطْعِيَّةً؛ لِمُجاوِرَةِ مُخْرَجِهَا نَطْعَ الْغَارِ
 الْأَعُلَى، وَهُوَ سَقْفُهُ، لَا لِخُروجِهَا مِنْهُ كَمَا قِيلَ. وَفِي الْقَامُوسِ:
 الْبَطْعُ بِكَسْرِ النُّونِ وَإِسْكَانِ الظَّاءِ وَفَتْحِهَا: مَا ظَهَرَ مِنْ الْخَنْكَ
 الْأَعُلَى فِيهِ آثَارُ كَالْتَحْزِيزِ. وَالصَّادُ وَالزَّائِي وَالسَّينُ وَتُسَمَّى بِالصَّفِيرِ
 - مُخْرَجُهَا مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ وَمِنْ فَوْقِ الثَّنَاءِ السُّفْلَى، وَتُسَمَّى
 الْثَلَاثَةُ أَسْلَيَّةً؛ لِأَنَّهَا تَخْرُجُ مِنْ أَسْلَةِ اللِّسَانِ وَهُوَ طَرَفُهُ كَمَا ذُكِرَهُ أَبْنَ
 الْأَثْيَرِ فِي النَّهَايَةِ، لَا مُسْتَدِقُهُ كَمَا تَوَهَّمُ. وَفِي الْقَامُوسِ الْأَسْلَةُ مِنِ
 الْلِسَانِ: طَرَفُهُ، وَمِنِ النَّصْلِ وَالذَّرَاعِ: مُسْتَدِقُهُ. وَالظَّاءُ وَالذَّالُ الْمُثَلَّثَةُ
 مُخْرَجُهَا مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ وَأَطْرَافِ الثَّنَاءِ الْعُلَيَا؛ أَيْ رَءُوسُهَا. كَمَا
 بَيَّنَهُ بِقَوْلِهِ: (الظَّاءُ وَالذَّالُ وَثَا لِلْعُلَيَا مِنْ طَرْفِهِمَا)، فَالضَّمِيرُ فِيهِ يَعُودُ
 إِلَى اللِّسَانِ وَالثَّنَاءِ الْعُلَيَا، وَيُقَالُ لِلْثَلَاثَةِ لَثُوَيَّةً؛ نَسْبَةً إِلَى اللَّهَ، وَهُوَ
 الْلَّحْمُ النَّابِتُ حَوْلَ الْأَسْنَانِ؛ لِمُجاوِرَةِ مُخْرَجِهَا إِيَّاهَا، وَقِيلَ
 لِخُروجِهَا مِنْهَا.

ثم شرع يُبَيِّنُ مُخْرَجَيِ الشفَّتَيْنِ وَحْرَوْفَهُمَا؛ فَقَالَ:

[١٨] وَمَنْ بَطَنِ الشَّفَّةَ فَالْفَاءُ مَعَ اطْرَافِ الشَّنَائِيَا الْمُشْرِفَةِ

[١٩] لِلشَّفَّتَيْنِ الْوَاوُ بَاءُ مَيْمُونَ

(١٨، ١٩) - فالشفتان فيهما مخرجان لأربعة أحرف؛ وهي: الفاءُ والواوُ، والباءُ، والميم؛ فالفاءُ تخرجُ من باطن الشَّفَّةِ السُّفْلَى مع أطرافِ الشَّنَائِيَا الْعَلِيَا؛ كما قال: (وَمَنْ بَطَنِ الشَّفَّةَ * فَالْفَاءُ مَعَ اطْرَافِ الشَّنَائِيَا الْمُشْرِفَةِ) : أى العلية، وأطلق الشَّفَّةَ وَمُرَادُهُ السُّفْلَى؛ لعدم تأتى النَّطْقُ بِالفَاءِ مَعَ الْعَلِيَا. قَالَهُ الْقَاضِيُّ. وَالْوَاوُ غَيْرُ الْمَدِيَّةِ، وَالباءُ، وَالميم مُخْرَجُهَا مِنَ الشفَّتَيْنِ: يَعْنِي مَا بَيْنَهُمَا، كَمَا يَبَيَّنُهُ بِقُولِهِ: لِلشَّفَّتَيْنِ الْوَاوُ بَاءُ مَيْمُونَ، لَكِنْ بِانْفَتَاحِهِمَا فِي الْأَوَّلِ وَانْطِبَاقِهِمَا فِي الْآخِرِيْنِ، إِلَّا أَنَّ انْطِبَاقَهُمَا مَعَ الباءِ أَقْوَى، وَتُسَمَّى الْثَّلَاثَةُ مَعَ الْفَاءِ شَفَوِيَّةً أَوْ شَفَهِيَّةً. قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: مَنْ قَالَ إِنَّ لَامَ شَفَّةَ هَاءً - وَهُوَ الْمُخْتَارُ - قَالَ: شَفَهِيَّةٌ، وَمَنْ قَالَ إِنَّ لَامَهَا وَاوًّا؛ قَالَ: شَفَوِيَّةٌ.

ثمَّ أَخَذَ يُبَيِّنُ مُخْرَجَ الْخَيْشُومَ، وَهُوَ السَّابِعُ عَشَرُ، خَتَامَ الْمُخَارِجِ؛

فَقَالَ:

[١٩] وَغَنَّةُ مَخْرَجِهَا الْخَيْشُومُ

١٩ - الغنة: صوت أَغَنْ لا عمل للسان فيه، قيل: يشبه صوت الغزالة إذا ضاع ولدها، ومحلها: النون، والميم، سواء تحركتا أو سكتا، لكن في الساكن أَكْمَلُ منه في المتحرك، وفي المدغم مع الغنة أو المخفى أَكْمَلُ منه في المظاهر، ومخرجها الخishom، والمراد به هنا خَرْقُ الأنف المنجذب إلى داخل الفم، كما قاله الناظم في التمهيد، وقيل: أقصى الأنف، وأورد على الناظم أنَّ الغنة صفة، فكان اللائق ذكرُها في الصفات!! وأجيب بأن في المتن مضافةً مُقدّراً: أي مخرج محلها، ومحلها: الميم، والنون، كما تقدم: قلت: وفي هذا الجواب نظر، وهو أن النون والميم لا يخرجان من الخishom، بل النون تخرج من طرف اللسان، والميم من الشفتين كما عُلِم؛ والصواب أن يُقال: إنَّ الغنة تكون صفة لازمة للنون والميم إذا تحركتا أو سكتا وأُظهِرَتا؛ لعدم استقرارها في الخishom؛ وإنما هي تابعة لمصوّفها (اللسانى) أو (الشفوى)، وتكون حرفًا في الإدغام بغنة والإخفاء؛ لاستقرارها في الخishom فقط؛ بدليل أنك إذا قلت: «عن خالد»؛ لم يكن للغنة مخرج، وإذا قلت: «عنك»؛ كان مخرجها الخishom، فتبين من هذا أن الغنة حرف لفظي في الإخفاء والإدغام بغنة، وهو مراد الناظم؛ لأنَّ مقصوده كمال الغنة لا أصلها، ويشهد له أنَّ الشيخ الشاطبى رحمه الله تعالى ذكر الغنة في

مخارج الحروفِ، وَقَيْدَ مَحْلَّهَا بِقِيَدِينَ: أَنْ يَكُونَ سَاكِنًا، وَأَنْ لَا
يَكُونَ مُظْهَرًا؛ حَيْثُ قَالَ:

وَغُنْمَةٌ تَنْوِينٌ وَنُونٌ وَمِيمٌ أَنْ سَكَنٌ وَلَا إِظْهَارٌ فِي الْأَنْفِ يَجْتَلِي
فَاندَفعَ حِينَئِذٍ الْإِيْرَادُ مِنْ أَصْلِهِ. تَأْمُلْ. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ
بِالصَّوَابِ.

باب الصفات

لما استوفى الكلام على مخارج الحروف شرع يُبيّن صفاتها المشهورة، فقال:

منفتحٌ مصمتةٌ والضدُّ قُلْ [٢٠]	صفاتها جَهْرٌ وَرَخْوٌ مُسْتَفِلٌ
شَدِيدُهَا لفظٌ أَجَدْ قَطْ بَكَتْ [٢١]	مَهْمُوسُهَا فَحَثَّهُ شَخْصٌ سَكَتْ
وَسَعٌ عُلُوٌّ خُصٌّ ضَغْطٌ قَظْ حَسَرٌ [٢٢]	وَبَيْنَ رَخْوٍ وَالشَّدِيدِ لِنْ عُمَرٌ
وَصَادٌ ضَادٌ طَاءُ ظَاءُ مُطَبَّقَةٌ [٢٣]	وَصَادٌ ضَادٌ طَاءُ ظَاءُ مُطَبَّقَةٌ

(٢٠ - ٢٣) - اعلم أنَّ للحروف صفاتٍ: أيَّ كيفياتٍ تعرِضُ للحروف من إجراءِ النفس ونحوه، ولهذه الصفات فائدتان: الأولى: تمييزُ الحروف المشتركة في المخرج؛ إذ لو لاها ل كانت الحروف المشتركة حرفاً واحداً؛ فالطاءُ مثلاً، لو لا الاستعلا والإطباقي والجهري الذي فيه لكانَ تاءً لا تفاقهما في المخرج، والثانية: تحسينُ لفظِ الحروف المختلفة المخارج، وأنهى بعضُ العلماءَ الصفات إلى نِيَفْ وأربعين، واقتصرَ الناظمُ على المشهور منها، وهو سبعَ عشرةَ صفةً، وهي تنقسم إلى قسمين: صفاتٌ لها ضدٌّ، وصفاتٌ لا ضدَّ لها.

فالأولٌ: خمسٌ؛ وهو: الجهرُ، والرخاوةُ، والاستفالُ،
والانفتاحُ، والإصماتُ. كما قال: (صفاتها جهرٌ ورخوةٌ مستفِلٌ مُنْفَتِحٌ
مُصْمَتٌ).

وأضدادُها خمسةٌ، كما قال: والضدُّ قُلْ: أَيْ اذْكُرْ ضَدَّ هَذِهِ
الخَمْسَةَ؛ وهو: الْهَمْسُ، وَالشَّدَّةُ، وَالْاسْتَعْلَاءُ، وَالْانْطِبَاقُ،
وَالْانْذِلَاقُ، وَبَيْنَ - رَحْمَهُ اللَّهُ - الْأَضْدَادَ الْمُذَكُورَةَ، وَمَا لِكُلِّ ضَدٍّ
مِنْهَا مِنْ الْحُرُوفِ، الْعُلُومُ مِنْهَا أَنَّ مَا عَدَا ذَلِكَ حُرُوفٌ تَقَابِلُ ذَلِكَ
الضَّدَّ، وَلَمْ يَعْكِسْ؛ لِقَلْتَ حُرُوفٌ كُلُّ ضَدٍّ مِنْهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مُقَابِلِهِ،
وَسُهُولَةٌ ضَدِّ الْأَقْلَلِ.

فَالْحُرُوفُ الْمَهْمُوسَةُ عَشْرَةُ يَجْمِعُهَا لِفَظٍ: (فَحْثَهُ شَخْصٌ سَكَتْ)؛
وَالْهَمْسُ فِي الْلُّغَةِ: الْخَفَاءُ. وَسُمِّيَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ مَهْمُوسَةً؛
جُرْيَانَ النَّفْسِ مَعَهَا لِضَعْفِ الْاعْتِمَادِ عَلَيْهَا فِي مَخَارِجِهَا، فَيُخْفَى
الصَّوْتُ بِهَا، وَبَعْضُهَا أَضَعُفُ مِنْ بَعْضٍ؛ فَالصَّادُ وَالْخَاءُ أَقْوَى مِنْ
غَيْرِهِمَا بِالْاسْتَعْلَاءِ الَّذِي فِيهِمَا، وَلِلْإِطْبَاقِ وَالصَّفِيرِ الَّذِينَ فِي
الصَّادِ، وَالْتَّسْعَ عَشْرَةَ الْبَاقِيَةِ مَجْهُورَةً.

وَالْجَهْرُ فِي الْلُّغَةِ: الصَّوْتُ الْقَوِيُّ الشَّدِيدُ. وَوُصُّفَتْ بِذَلِكَ؛ لِقُوَّةِ
الْاعْتِمَادِ عَلَيْهَا فِي مَخَارِجِهَا؛ فَلَا يَجْرِي النَّفْسُ الْكَثِيرُ مَعَهَا فِي جَهْرِ
الصَّوْتِ بِهَا، وَبَعْضُهَا أَقْوَى مِنْ بَعْضٍ؛ فَالذَّالُ مَثَلًاً أَضَعُفُ مِنْ الظَّاءِ.

والحروفُ الشديدةُ: ثمانيةٌ يجمعها لفظُ: (أجد قَطْ بكتُ); والشدةُ في اللغة: القوةُ، وسميتْ حروفُها شديدةً؛ لشدةِ لزومها لواضعها وقوتها فيها، حتى حُبسَ الصوتُ أنْ يجريَ معها القوةُ الاعتمادُ عليها في مخارجها. والحروفُ الرخوةُ: ستةٌ عشر، وهي ما عدَها، وما عدا حروفَ: «لن عمر»؛ والرخاوةُ في اللغة: اللينُ، وسميتْ حروفُه رخوةً؛ لجريِ الصوت معها حتى لانت عند النطقِ بها. وحروفُ: «لن عمر» خمسةٌ متوسطةٌ بين الشدة والرخاوة، كما قال: (وبيَنَ رَحْوَ الشَّدِيدِ لِنْ عَمَرَ)، وسميتْ بذلك؛ لكونها بينهما؛ لجريِ بعضِ الصوت معها وانحصرِ بعضُه؛ فليس الوقفُ على (الحج) كالوقف على (المس) وعلى (الأمل)؛ لما في الأول من حبسِ الصوت، وجريانه مع الثاني، وتوسيطِه مع الثالث، وكلُ ذلك مدركٌ بالحسن لمن معه أدنى تمييزٍ.

والحروفُ المستعليةُ سبعةٌ يحصرُها لفظُ: (خصٌ ضغطٌ قظٌ). والاستعلاءُ: الارتفاعُ، وسميتْ حروفُه بذلك؛ لارتفاع اللسانَ عند النطقِ بها إلى الحنكِ الأعلى. فإنْ قلتَ: هذا التعليل لا يتناول العينَ والخاءَ لكونهما من الخلق؟ أجبَ: بأنَ التعليلَ للأكثر. وما عدَها؛ وهو اثنان وعشرون حرفاً مستفلةً، والاستفالُ: الانخفاضُ؛ ووصفتُ بذلك؛ لانحطاطِ اللسانِ عن الحنكِ الأعلى عند النطقِ بها، وفيه ما تقدَّمَ.

والحرفُ المطبقةُ أربعةٌ مجموّعةٌ في قوله: (وصادٌ ضادٌ طاءٌ ظاءٌ مطبقة)، والانطباقُ: الالتصاقُ، ووُصفتْ حروفُه بذلك؛ لأنّطباقَ طائفةٌ من اللسان بالحنك الأعلى عند النطق بها، والمرادُ أن اللسان يقربُ من الحنك الأعلى عند النطق بها ما لا يقربُ منه عند النطق بغيرها.

واعلم أن حروفَ الإطباقِ كلّها مستعمليةٌ، وحروفَ الاستعلاءِ: بعضَها مطبقٌ، وبعضَها غيرُ مطبق؛ فكل مطبقٌ مستعملٌ، ولا عكسَ، وأنَّ حروفَ الاستعلاءِ أقوىُ الحروفِ، وأقواها حروفُ الإطباقِ، وأقواها الطاءُ لجهْرِها وشدّتها، وأقوىُ حروفِ الاستعلاءِ الباقيَة: القافُ لشدّتها وقلقلتها، وضدُّ الانطباقِ: الانفتاحُ، وحروفُه الخمسةُ والعشرونَ الباقيَة، والانفتاحُ: الافتراقُ، وسميتُ حروفُه بذلك؛ لأنّفتاحَ ما بينَ اللسان والحنك عند النطق بها. وحروفُ الإذلاقِ ستَّة، وهي المشار لها بقوله: (وفر من لب الحروف المذلقة). والذلقة من معانيها لغَة: الفصاحةُ والخفةُ في الكلامِ، ووُصفتْ حروفُها بذلك لخفتها وسرعةِ النطق بها، لكون بعضَها يخرجُ من ذلك اللسان: أى طرفهُ، وبعضها من ذلك الشفة، وذلك بينَ. وباقى الحروف وهي ثلاثةٌ وعشرونَ مُصْنَّمة، والإصماتُ لغَة: المنعُ. ولُقِّبت بذلك؛ لأنَّها منعَتْ من الإفرادِ وحدَها بكلمةٍ رباعيَّةٍ فأكثر.

في كلام العرب؛ لثقلها على اللسان، فلا توجد كلمة رباعية فأكثر في كلامهم إلا وفيها حرف مذلق للتعادل.

ثم شرع يذكر الصفات التي لا ضد لها، وهي مختصة ببعض الحروف دون بعض، فقال:

صَفِيرُهَا صَادٌ وَزَائِيْ سِينٌ [٢٤]

وَاوٌ وَيَاءُ سَكَنَا وَأَنْفَتَ حَا [٢٥]

فِي الْلَّامِ وَالرَّاءِ وَبَتَكْرِيرٍ جُعلٌ [٢٦]

(٢٤-٢٦) الصفات التي لا ضد لها سبعة؛ وهي: الصفير، والقليلة، واللين، والانحراف، والتكرير، والتفسّي، والاستطاله. فالصفير في ثلاثة أحرف، وهي: الصاد، والزاي، والسين، كما قال: (صَفِيرُهَا صَادٌ وَزَائِيْ سِينٌ)، . ووُصفت بذلك؛ لأنّه يخرج معها صوت يشبه صوت الطائر، وأقواها الصاد، للاستعلاء والإطباقي، ويليها الزاي، للجهر.

والقليلة في خمسة أحرف المذكورة في قوله: (قلقلة قطب جد)، وهي: القاف، والطاء، والباء، والجيم، والدال. القلقلة لغة: شدة الصوت، وسميت حروفها بذلك؛ لأنّها حال بيان سكونها تتقلقل عند خروجها؛ حتى يسمع لها نبرة قوية، واحتضنت هذه الحروف

بالقلقة دون غيرها؛ لأنها لما سكنت ضعفت، فيحتاج إلى ظهور صوت قويٌّ حال سكونها.

واللَّيْنُ فِي حِرْفَيْنِ؛ وَهُمَا: الْوَaoُ وَالْيَاءُ السَّاکَنَانِ الْمُفْتَوَحُ مَا قَبْلَهُمَا، كَمَا قَالَ: (وَاللَّيْنُ وَaoُ وَيَاءُ سَكَنَا وَانْفَتَحَا قَبْلَهُمَا)، وَوُصِّفَا بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمَا يَخْرُجُانِ بَلِينِ وَعَدْمِ كَلْفَةٍ عَلَى اللِّسَانِ؛ نَحْوَ: ﴿لَا خُوف﴾، وَ﴿لَا رِيب﴾، وَيُجُوزُ فِيهِمَا التَّوْسُطُ وَالْطُّولُ لَوْرَشُ إِنْ وَلِيهِمَا هَمْزٌ كَ﴿شَيْء﴾ وَ﴿سُوءَة﴾.

وَالْانْحِرَافُ فِي حِرْفَيْنِ؛ وَهُمَا: الْlَّامُ وَالرَّاءُ الْمُبَيَّنَانِ بِقُولِهِ: (وَالْانْحِرَافُ صَحَّحَا فِي الْlَّامِ وَالرَّاءِ)، وَالْانْحِرَافُ: الْمِيلُ، وَسُمِّيَ حِرْفَاهُ مِنْحِرَفِيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا انْحَرَفَا عَنْ مَخْرِجِيهِمَا حَتَّى اتَّصَلَا بِمَخْرَجِ غَيْرِهِمَا؛ فَالْlَّامُ فِيهِ انْحِرَافٌ إِلَى طَرْفِ اللِّسَانِ، وَالرَّاءُ فِيهِ انْحِرَافٌ إِلَى ظَهَرِ اللِّسَانِ، وَمِيلٌ قَلِيلٌ إِلَى جِهَةِ الْlَّامِ، وَلَذِكَ يَجْعَلُهَا الْأَلْثَغُ لَامًا، وَالْتَّكْرِيرُ فِي الرَّاءِ فَقْطُ، كَمَا قَالَ: (وَبِتَكْرِيرِ جُعْلِيَّةِ) وَالْتَّكْرِيرُ: هُوَ إِعَادَةُ الشَّيْءِ، وَأَقْلَهُ مَرَّةً، وَمَعْنَى تَكْرِيرِهِ أَنَّ لَهُ قَبْوَالْتَكْرَارِ؛ لَرْتَعَادَ طَرْفُ اللِّسَانِ عِنْدَ النُّطُقِ بِهِ؛ كَقُولِهِمْ لِغَيْرِ الضَّاحِكِ: إِنْسَانٌ ضَاحِكٌ⁽¹⁾، وَأَصْنَافُ الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِالْفَعْلِ أَوْ بِالْقُوَّةِ، لَا تَكْرِيرُهُ بِالْفَعْلِ، وَارْتَعَادُ اللِّسَانِ بِهِ، فَإِنَّ

(1) أي أنه صالح للضحك، ولا يشترط أن يكون ضاحكاً بالفعل.

ذلك لحن يحب التحرز منه، كما يأتي في باب الراء. والتفسي في حرف واحد على الصحيح، وهو الشين المشار له بقوله: (وللتفسي الشين): أى وللشين التفسي، فيه قلب مكاني.

والتفسي لغة: الانتشار، ووصف الشين بذلك؛ لأن الصوت ينتشر في الفم عند خروجه حتى يتصل بمخرج الظاء، والاستطالة في الصاد، كما قال (ضاداً استطل)، والاستطالة لغة: الامتداد، ووصف الصاد بذلك؛ لأنه يمتد بالحافة حتى يتصل بمخرج اللام، والفرق بين المستطيل - وهو الصاد - والممدود كالآلف: أن المستطيل جرى في مخرجه، والممدود جرى في ذاته.

فوائد الأولى: لا يتفق حرفان في المخرج والصفات معاً، ولو اتفقا في ذلك لكانا حرفًا واحدًا، فالذال مثلاً، لو لا الاستفال والانفتاح اللذان فيه لكان ظاء، والطاء لو لا الاستعلاء والإطباقي اللذان فيه لكان تاء، والهاء والثاء لو لا اختلافهما في المخرج لكانا حرفًا واحدًا، لاتفاقهما في جميع الصفات^(١).

(١) وتطييقاً على هذه الفائدة نقول: الفرق بين العين والخاء هو جهر العين وهمس الخاء، ولذلك تُنطق العين حاءً عند خفض الصوت بالكلمة التي فيها العين مثل: «العالمين» إذا قرأت بصوت خفي. والفرق بين الغين والخاء هو جهر الغين وهمس الخاء، ولذلك تُنطق الغين خاءً عند همس الغين كما في «المغضوب» بصوت خفي.

الثانية: الصفات منها ما هو قوى، ومنها ما هو ضعيف؛ فالجهر والشدة والاستعلاء والإطباقي والقلقلة والصغير والاستطالة والانحراف من صفات القوة. والهمس والرخاوة والاستفال والافتتاح واللبن من صفات الضعف، والحروف منها ما هو قوى، منها ما هو ضعيف، منها ما هو متوسط على حسب ما اتصف به من صفات القوة والضعف؛ فالطاء مثلاً شديد القوة؛ لأجل ما اتصف به من صفات القوة؛ والهاء على العكس من ذلك؛ لكونه اتصف بصفات الضعف، والدال والذال متوسطان؛ لأجل ما اتصف به من صفات القوة والضعف، إلا أن الدال أقرب إلى القوة، والذال أقرب إلى الضعف، وأجر جميع الحروف على هذا^(١).

= والفرق بين الذال والثاء هو جهر الذال وهمس الثاء، ولذلك تنطق الذال ثاءً عند همس الذال مثل «الذين» بصوت خفي.

والفرق بين الزاي والسين هو جهر الزاي وهمس السين، ولذلك تنطق الزاي سيناً عند همسها مثل «رزاقاً» بصوت خفي، وهكذا

(١) ١- أقوى الحروف؛ الطاء؛ لأنها اشتغلت على أقوى الصفات.

٢- أضعف الحروف؛ الهاء، ولذلك قويت بالصلة.

٣- أقوى حروف الصغير: الصاد، يليها الزاي، ثم السين.

٤- أقوى الحروف النطعية [الطاء، الدال، الثاء]: الطاء، تليها الدال، ثم الثاء.

٥- أقوى الحروف اللثوية: الظاء ثم الذال ثم الثاء.

٦- أقوى حروف الحلق: الهمزة.

الثالثة: لا بدّ لكلّ حرفٍ أن يتّصفَ بخمسٍ صفاتٍ منَ الصّفاتِ التي لها ضدّ، لكن لا يتّصفُ الحرفُ بصفةٍ وضدّها؛ إذ الضدان لا يجتمعان، فلا يكونُ الحرفُ مجهوراً مهوساً، مثلاً الهمزةُ اتصفَ بالجهر والشدةُ والاستفال والانفتاح والإصمات، وهذه الصّفاتُ ليست متضادّةً، وبعضُ الحروف يتّصفُ بستَّ صفاتٍ: خمسةٌ منَ التي لها ضدّ، وصفةٌ منَ التي لا ضدّ لها، كالصادِ مثلاً؛ فإنّها اتصفَ بخمسٍ صفاتٍ منَ الصّفاتِ التي لها ضدّ، واتّصفَ أيضاً بالصّفير، وهو منَ الصّفاتِ التي لا ضدّ لها، ولا يكونُ في الحرفِ أكثرُ منِ ستَّ صفاتٍ على ما ذكرهُ النّاظم في هذه المقدمة، إلا الرّاء؛ فإنّها اتصفَ بسّعٍ صفاتٍ: خمسةٌ منَ التي لها ضدّ، والانحرافُ والتّكريرُ منَ التي لا ضدّ لها.

وأردتُ أن أضعَ هنا جدولًا للحروف مرتبةً فيه على حسب ترتيبها في عدد الهجاء، مبيّنًا مخرجَ كُلّ حرفٍ، وصفاته اللازمّة له، تسهيلًا للطالبيْن، وتيسييرًا للراغبِيْن.

وهذه صورةُ الجدول:

= 7- أقوى حروف وسط اللسان: [الجيم والياء والشين]: الجيم، تليها الياء، ثم الشين.

الثاء	الباء	الهمة
تخرجُ من طرفِ اللسان وأطرافِ الثناءِ العليةِ، وهو حرفٌ مهموسٌ رَخْوَىٌ مستفلٌ منفتحٌ مصمتٌ.	تخرجُ من طرفِ اللسان وأصولِ الثناءِ العليةِ، وهو حرفٌ مهموسٌ شدِيدٌ مستفلٌ منفتحٌ مَذْلَقٌ مُقلَّلٌ.	تخرجُ من أقصىِ الحلقِ، وهو حرفٌ مهمورٌ شدِيدٌ مستفلٌ منفتحٌ مَذْلَقٌ مُقلَّلٌ.
الدال	الحاء	العجم
يخرجُ من طرفِ اللسان وأصولِ الثناءِ العليةِ، وهو حرفٌ مهموسٌ رَخْوَىٌ مستعلٌ منفتحٌ مصمتٌ مُقلَّلٌ.	يخرجُ من وسطِ الحلقِ، وهو حرفٌ مهموسٌ رَخْوَىٌ مستعلٌ منفتحٌ مصمتٌ مُقلَّلٌ.	تخرجُ من وسطِ اللسانِ، وهو حرفٌ مهمورٌ شدِيدٌ مستفلٌ منفتحٌ مصمتٌ مُقلَّلٌ.

الظاء	الزاي	الراء	الذال
تخرج من طرف اللسان مع أصول الثناء العلية، وهو حرف مجهرٌ شديدٌ مستعلٌ مُطبقٌ مصمتٌ مُقلقلٌ.	تخرج من طرف اللسان وأطراف الثناء السفلية، وهو حرف مجهرٌ رخويٌّ مستفلٌ منفتحٌ مصمتٌ صغيرٌ.	تخرج من طرف اللسان ومحاذيه من الحنك الأعلى، وهو حرفٌ مجهرٌ مجهرٌ متوسطٌ مُستفلٌ منفتحٌ مُذلّلٌ منحرفٌ مكررٌ.	يخرج من طرف اللسان وأطراف الثناء العلية، وهو حرفٌ مجهرٌ رخويٌّ مستفلٌ منفتحٌ مصمتٌ.
الميم	اللام	الكاف	الظاء
تخرج من الشفتين، وهو حرفٌ مجهرٌ متوسطٌ مستفلٌ منفتحٌ مُذلّلٌ.	تخرج من حافةِ اللسان ومحاذيه من الحنك الأعلى، وهو حرفٌ مجهرٌ متوسطٌ مستفلٌ منفتحٌ مُذلّلٌ منحرفٌ.	تخرج من أقصى اللسان وما يحاذيه من الحنك الأسفل، وهو حرفٌ مجهرٌ مهموسٌ شديدٌ مستفلٌ منفتحٌ مُذلّلٌ مصمتٌ.	يخرج من طرف اللسان وأطراف الثناء العلية، وهو حرفٌ مجهرٌ رخويٌّ مستعلٌ مُطبقٌ مصمتٌ.

العين تخرج من وسط الحلق، وهو حرف مجهر متوسطٌ مستفلٌ منفتحٌ مصمتٌ.	الصاد تخرج من حافة اللسان وما يليها من الأضراس، وهو حرف مجهرٌ رخويٌ مستعلٌ مطبقٌ مصمتٌ مستطيلٌ.	الصاد تخرج من طرف اللسان وأطراف الثنایا مع ما بين الثنایا السفلي قريبة للسفلي، وهو حرفٌ مهموسٌ رخويٌ مستعلٌ مطبقٌ مصمتٌ صغيرٍ.	النون تخرج من طرف اللسان تحت مخرج اللام، وهو حرفٌ مجهرٌ متوسطٌ مستفلٌ منفتحٌ مذلقٌ.
السين تخرج من طرف اللسان وأطراف الثنایا السفلي، وهو حرفٌ مهموسٌ رخويٌ مستفلٌ منفتحٌ مصمتٌ صغيرٍ.	الكاف تخرج من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك الأعلى، وهو حرف مجهرٌ شديدٌ مستعلٌ منفتحٌ مصمتٌ مقلقلٌ.	الفاء تخرج من باطن الشفة السفلية وأطراف الثنایا العلية، وهو حرفٌ مهموسٌ رخويٌ مستفلٌ منفتحٌ مذلقٌ.	الغين تخرج من أدنى الحلق، وهو حرفٌ مجهرٌ رخويٌ مستعلٌ منفتحٌ مصمتٌ.

لام الف تَخْرُجٌ مِنْ الجَوْفِ، وَهُوَ حَرْفٌ مَجْهُورٌ رَخْوَىٌ مَسْتَفْلٌ مَفْتَحٌ مَصْمَتٌ. وَالْمَرَادُ بِهَا الْأَلْفُ الْمَدِيَّةُ.	الوَاوُ غَيْرُ الْمَدِيَّةِ تَخْرُجٌ مِنْ الشَفَتَيْنِ، وَهُوَ حَرْفٌ مَجْهُورٌ رَخْوَىٌ مَسْتَفْلٌ مَفْتَحٌ مَصْمَتٌ. وَأَمَّا الْمَدِيَّةُ؛ فَإِنَّهَا تَخْرُجُ مِنْ الْجَوْفِ.	الْهَاءُ تَخْرُجٌ مِنْ أَقْصَى الْحَلْقِ، وَهُوَ حَرْفٌ مَهْمُوسٌ رَخْوَىٌ مَسْتَفْلٌ مَفْتَحٌ مَصْمَتٌ.	الشِّينُ تَخْرُجٌ مِنْ وَسْطِ اللِسَانِ وَمَا يَلِيهِ مِنَ الْحَنْكِ الْأَعْلَى، وَهُوَ حَرْفٌ مَهْمُوسٌ رَخْوَىٌ مَسْتَفْلٌ مَفْتَحٌ مَصْمَتٌ مَنْفَشٌ.
--	---	--	--

الباءُ غَيْرُ الْمَدِيَّةِ: تَخْرُجٌ مِنْ وَسْطِ اللِسَانِ وَمَا يَحَادِيهِ مِنَ الْحَنْكِ الْأَعْلَى، وَهُوَ حَرْفٌ مَجْهُورٌ رَخْوَىٌ مَسْتَفْلٌ مَفْتَحٌ مَصْمَتٌ. وَأَمَّا الْمَدِيَّةُ؛ فَإِنَّهَا تَخْرُجُ مِنَ الْجَوْفِ.

باب التجويد

لما فرغ الناظمُ من ذكر مخارج الحروف وصفاتها، انتقل بين ما يترتبُ عليها، وهو التجويدُ، مقدّماً حُكْمَهُ والثناَّ عليه ترغيباً فيه، فقال عليه رحمةُ مولانا الكبير المتعال:

وَالْأَخْذُ بِالْتَّجْوِيدِ حَتَّمُ لَازِمٌ
 مِنْ لَمْ يُجْحِدِ الْقُرْآنَ آثِمٌ [٢٧]
 لَاَنَّهُ بِهِ إِلَهٌ أَنْزَلَهُ
 وَهَكَذَا مِنْهُ إِلَيْنَا وَصَلَّاً [٢٨]

(٢٧، ٢٨) - أخبرَ أنَّ مراعاةَ قواعدَ التجويدِ والأخذَ بذلك: أى العملَ به واجبٌ وجوبًا عينيًّا على كلّ قارئٍ من قراء القرآن، بل وعلى كل مسلم - ولو امرأةً - وإنْ كانَ المحفوظُ سورةً واحدةً أو آيةً فقط. وأمّا تعلُّم القراءاتِ السُّبُعِيَّةِ والْعَشْرِيَّةِ؛ ففرضٌ كفايةٌ في كلّ إقليمٍ إبقاءً للتواتر. وكذا حفظُ كلّ القرآن عدا سورة الفاتحة؛ فإنها فرضٌ عينٌ، ويسْنُ حفظُ القرآن كُلَّاً أو بعضاً لغيرِ من يتحقق بهم فرضُ الكفاية، وهم سائرُ الأمة. واللهُ أعلم.

ثم أفادَ أنه: (منْ لَمْ يُجْحِدِ الْقُرْآنَ آثِمٌ) : أى منْ لَمْ يُرَاعِ قواعدَ التجويدِ في قراءته فهو عاصٍ آثِمٌ بعصيَانِه، والآثمُ مُعاقِبٌ؛ فيكون التجويدُ واجباً؛ لأنَّ الواجبُ هو الذي يُثابُ على فعلِه ويُعاقَبُ على

تركه، والحرام بالعكس؛ فالوجوب حينئذ شرعي لا صناعي كما تُوهم، ثم عللَ كونَ القارئ آثماً بتركِ التجويد؛ فقال: (لأنه به الإلهُ أنزلا)، الضميرُ في (لأنه) ضمير الشأن، وقيل: عائدٌ إلى القرآن، وفي (به) يعودُ إلى التجويد؛ أي لأنَّ الأمرَ والشأنَ أنَّ اللهَ أنزلَ القرآنَ بالتجويد، قال الله تعالى: ﴿وَرَتَّلَنَا تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: ٣٢]؛ أي أنزلناه بالترتيل؛ أي بالتجويد، وقال جل وعلا: ﴿وَرَتَلَ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾ [المزمول: ٤]؛ أي جوده تجويداً. وسئلَ على رضى الله عنه عن قوله تعالى: ﴿وَرَتَلَ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا﴾؛ فقال: الترتيلُ هو تجويدُ الحروفِ ومعرفةُ الوقف. وقوله: (وهكذا منه إلينا وصلا)، هذا جوابٌ سؤالٌ مقدر؛ لأنَّ قائلاً قال له: من أين يُعلم كيفية نزول القرآن حتى يقرأ كما أنزل؟ فقال: وهكذا: أي بالتجويد وصلَ إلينا من ربنا، وذلك لأنَّ اللهَ تباركَ وتعالى أنزله إلى اللوح المحفوظ، إلى جبريلَ عليه السلام، إلى النبي ﷺ، إلى الصحابةِ، إلى التابعينِ رضى الله عنهم أجمعين، إلى أئمة القراءِ، إلى الروايةِ، إلى الطرقِ، إلى أن وصلَ إلينا عن شيوخنا متواتراً كما أنزل.

فائدة: اختلفوا هل الواجب تجويد كل ما قرأه، أو ما يجب عليه قراءاته؟

صُحْحَ الْأَوَّلَ فِي النَّشْرِ.

ثم قال الناظم:

وَهُوَ أَيْضًا حِلْيَةُ التَّلَاوَةِ وزِينَةُ الْأَدَاءِ وَالْقِرَاءَةِ [٢٩]

٢٩-(هو) بضم الهاء مع تخفيف الواو، ومرجع الضمير للتجويد، والحلية بالكسر: ما يُترzin به من مصوغ المعدينات والحجارة. والزِّينة بالكسر: ما يُترzin به، والفرق بين التلاوة والأداء والقراءة: أن التلاوة: قراءة القرآن متتابعاً كالأوراد والأسباء، والمدارسة. والأداء: الأخذ عن المشايخ. والقراءة تطلق عليهما. كذا قالوا، وقال الحلبي: والحق أن الأداء: القراءة بحضور الشيوخ عقب الأخذ من أفواههم لا الأخذ نفسه. ومراتب التجويد ثلاثة: ترتيل، وتدوير، وحدر. فالترتيل: التؤدة، والحدر: الإسراع، والتدوير: التوسط بينهما، والأول أفضل على القول المختار.

ثم قال:

مِنْ صَفَةِ لَهَا وَمُسْتَحْقَهَا [٣٠]

وَهُوَ إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ حَقَّهَا

وَاللَّفْظُ فِي نَظِيرِهِ كَمَثْلِهِ [٣١]

وَرَدَ كُلُّ وَاحِدٍ لِأَصْلِهِ

فِي الْلَّفْظِ بِالنُّطُقِ بِلَا تَعْسُفُ [٣٢]

مُكَمَّلًا مِنْ غَيْرِ مَا تَكُلُّ

٣٠- هذا تعريف التجويد؛ أي التجويد عبارة عن ثلاثة أمور: الأول: (إعطاء الحروف حقها) من كل صفة ثابتة لها من الصفات

المقدمة، كالهمس والجهر وغيرهما، (ومستحقة)، وهو ما ينشأ من تلك الصفات؛ كترقيق المستفل وتفخيم المستعلٰى ونحوهما، وهو معنى قوله: وهو إعطاء الحروف إلى آخر البيت.

٣١- الثاني: (رد كلّ واحد) من الحروف إلى أصله: أي حيّر ومحرّجه، وهو معنى قوله: (ورد كلّ واحد لأصله).

٣٢- الثالث: التلفظُ بنظير ذلك الحرف بعد التلفظ به كالتلفظ به أولاً مكملًا ذاتًا وحقًا ومستحقة من غير تكليف ولا تعسف، وهو معنى قوله: (واللّفظُ في نظيره كمثله) إلى (بلا تعسف). فينبغي للقارئ أن يتحفظ في الترتيل من التمطيط، وهو المدُّ في غير محله، والزيادة على القدر الجائز في محله، وفي القدر من الإدماج؛ وهو الإخلال ببعض الحروف. قال بعض العلماء: «ليس التجوييد بتمضيغ اللسان، ولا بتلويك الفم، ولا بتعويج الفك، ولا بتغيير الصوت، ولا بتمطيط الشدّ، ولا بتطتين النونات، ولا بحصارمة الراءات؛ فهذه قراءة تنفر عنها الطباع، وتُمْجِّحُ القلوب والأسماء، بل والقراءة المطلوبة الموافقة السهلة العذبة اللطيفة، هي التي لا مضغ فيها ولا لون ولا تعسف ولا تصنع ولا تكليف، لا تخرج عن طباع العرب وكلام الفصحاء بوجهه».

ثم قال الناظم رضى الله عنه:

وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ تَرْكِهِ إِلَّا رِيَاضَةُ امْرَىءِ بَفْكَهِ [٣٣]

٣٣- أى وليس بين التجويد وتركه فرق إلا رياضة امرئ، أي مداومته على القراءة بالتكرار والسماع من أفواه المشائخ الحذاق، لا مجرد الاقتصار على النقل؛ فلا يكفى، قوله (بفكه): أى بفمه، وهذا من إطلاق الجزء وإرادة الكل؛ إذ لكل امرئ فكأن، وهما ملتقي الشدتين من الفم.

فائدة: القراءة بالتلحين: أى بالأنغام - وهى المسماة في عرفنا بالطبع - إن لم تحصل معها المحافظة على صحة الفاظ المروف حرمَت بإجماع، وإن حصلت معها المحافظة؛ فقيل: بالبكرة، وقيل: بالجواز. أمّا تحسين الصوت بالقراءة من غير إخراج القراءة عن وجهها المنقول فيها؛ فهو أمر مطلوب مستحسن مندوب، لاسيما إن كان من صوت حسن؛ فإنه يزيد غبطة بالقرآن وإيماناً، ويُكتسب القلب خشية، ويشهد له قوله عليه السلام: «زَيَّنُوا القرآن بأصواتكم»^(١)، وفي حديث لابن عباس رضى الله عنهمَا: «الكل شيء حلية، وحلية القرآن حسن الصوت». لكن من وفقه الله تعالى

(١) رواه أبو داود في كتاب الصلاة حديث رقم (١٤٦٨)، ٧٤/٢، والنمساني ١٧٩ عن البراء بن عازب رضى الله عنه.

لا يجتزئ بِإتقانِ اللفظِ وإصلاحِ اللسانِ، ويتركُ التدبرَ في معانيِ كتابِ الله عز وجل، بل تكونُ همتهُ وعزيمتهُ التدبرُ في معانيهِ، والتفكيرُ في غواصتهِ، وتركُ حديثِ النفسِ وقتَ تلاوتهِ، قال الله تعالى: ﴿لَيَدْبَرُوا آيَاتِهِ وَلَيَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَاب﴾ [ص: ٢٩]، وقال علیٌّ بن أبي طالب رضي الله عنه: «لا خيرٌ في عبادةٍ لا فقهٌ فيها، ولا قراءةٍ لا تدبرٌ فيها». ومثلُ من يقرأ القرآنَ ويتركُ التدبرَ في معانيهِ ويشتغلُ بِحديثِ النفسِ: كمثلٍ منْ هو في رياضِ عجيبٍ، أشجارُهُ مختلفةُ الأنواعِ يانعةُ الثمار عظيمةُ المقدارِ، وحصباوتهُ الدرُّ والياقوتُ، وعن بعيدٍ منهُ جيفةٌ وقدارةٌ، فصار يتطلعُ على تلك الجيفةِ والقدارةِ، ويتركُ التنزيهَ فيما حلَّ فيهِ! فـأيُّ حُمُقٌ وحرمانٌ أعظمُ منْ هذا؟! فنسألهُ التوفيقُ والهدايةُ إلى أقومِ طريقٍ، بـجاهِ رسوله عليه السلام وصاحبيه الصديق والفاروقِ.

فصل

في كيسية استعمال الحروف، والتحذير مما يخالف ذلك ذكرَ هنا أحكاماً وقواعدَ متعلقةً بالتجويد، ناشئةً من مراعاةِ الصفات المتقدمة؛ فقال:

فَرَقَقَنْ مُسْتَفِلًا مِنْ أَحْرَفٍ [٣٤] وَحَادِرَنْ نَفْخِيمَ لَفْظِ الْأَلْفِ [٣٤]
وَهَمْزِ: (الْحَمْدُ أَعُوذُ اهْدِنَا [٣٥] اللَّهُ ثُمَّ لَامَ (لِلَّهِ لَنَا

ولَيَتَلَطَّفْ وَعَلَى اللَّهِ وَلَا الْضُّرْ
وَالْمَيْمَنْ مِنْ (مَخْمَصَة) وَمِنْ (مَرَضٌ) [٣٦]
وَبَاءِ (بَرْقٌ بَاطِلٌ بِهِمْ بِذِي)

(٣٧-٣٤) - قد أفاد الناظمُ سابقاً أن حروف الاستفال اثنان وعشرون حرفاً، وحرروف الاستلاء سبعةً، وأمرَ هنا بترقيق الحروف المستفلة، وحرروف الاستفال كلُّها مرقةٌ إلا الراءُ واللامُ في بعض الأحوال، كما يأتي للناظم، وحذَّرَ من تفخيم خمسةٍ أحرفٍ من حروف الاستفال، وأكَّدَ الأمرَ بالنون الخفيفةِ في قوله: وحاذرن..
الخ.

الأول: الألف ، وإنما نبهَ عليها مع دخولها في الحروف المستفلة؛ لأنفتاح الفم عند التلفظ بها، وذلك يؤدي إلى تسمين الحرف؛ قاله بعضُ الشرَّاح . واعلمُ أن قوله: (وحاذرنْ تفخيم لفظ الألف)؛ إما مُطلقٌ؛ سواءً وقعتْ بعد مستفلٍ أو مستعلٍ، وهو رأيُ الناظم في التمهيدِ، أو محمولٌ على ما إذا جاءتْ بعد مستفلٍ، كما هو اختيارُ ابنِ الناظمِ والقاضي، حتى لو جاءتْ بعد المستعلِ وشبيهه تبعَتْهُ في التفخيم، والمرادُ بشبيهه الراءُ؛ لأنها تخرجُ من طرفِ اللسانِ وما يليه من الحنك الأعلىِ، الذي هو محلُ حروفِ الاستلاءِ، لكنَّ القولَ المشهورَ الذي عليه الجمُورُ، ونصَّ عليه الناظمُ في النشرِ: أنَّ الألفَ لا تُوصفُ بترقيقٍ ولا بتفخيمٍ، بل

ترقيتها وتفخيمها بحسب ما يتقدمها؛ فهى تابعةٌ له تفخيمًا وترقيًا^(١). واللهُ سبحانه وتعالى أعلم.

الثانى: الهمزة، وحذرَ من تفخيمها فى أربعة مواضع؛ وهى: (الحمدُ)، و(أعوذُ)، و(إهدنا)، و(الله) عند الابتداء، كما قال: (وهمز الحمد أعود إهدنا. الله)، وإنما حذرَ من تفخيمها مع دخولها فى المستفلا؛ لبعد مخرجها واتصافها بالشدة والجهر، وكرر الأمثلة ليبينَ أن الهمزة لا بد من ترقيتها؛ سواءً جاورها مفخّم، كاسم الله، أو مُرْقَقٌ كالبواقي، أو جاورها رخويٌ كالهاء، أو غيره كاللام والعين المتوسطتين، أو جاورها متَّحدٌ معها فى المخرج كالهاء، أو غيره كاللام.

والحاصلُ أن الهمزة يجب ترقيتها؛ سواءً جاورها مفخّم أو مرفق، وسواءً كانت قطعيةً أم وصليةً عند الابتداء بها، فلا يختصُ ترقيتها بجاورة الأحرف المذكورة، لكنَّ ينبغي التحفظُ من تفخيمها إذا جاورها حرفٌ مستُعلٍ؛ نحو: «أقاموا» و«أظلم» و«أصدق»، أو مفخّم؛ نحو: «أرضيتم» و«أراكم»؛ لأنَّ كثيراً من القراء يفخّمونها فى هذه المواضع، وهو لحنٌ فاحشٌ يجبُ التنبهُ له.

(١) قال الشيخ العلامة السمنودي:

والروم كالوصل وتتبع الآلف ما قبلها
والعكس في الفن ألف

الثالث: اللام ، وحدَّر من تفخيمها في خمسة مواضع المبينة بقوله: (ولام لِه لَنَا وليتَلْطُفْ وعَلَى اللَّهِ وَلَا الضَّرِّ) ؛ وهي اللام الأولى من (الله)، ولام (لنا)، ولامٌ (وليتَلْطُفْ)، ولام (وعلى) من قوله تعالى: (وَعَلَى اللَّهِ)، و(لا) من قوله تعالى: (وَلَا الضَّالِّينَ)، وقطع المصنف الكلمة للضرورة؛ إذ لا يجوز مثل هذا في الاختيار لا قراءةً ولا كتابةً. وإنما نصَّ عليها مع دخولها في المستففة؛ لأن اللسان يسرى إلى تفخيمها، لا سيما إن جاورها حرفٌ تفخيمٌ؛ نحو: (وَلَا الضَّالِّينَ) (وَعَلَى اللَّهِ) (وليَلْطُفْ) و(لَسْلَاطُهُمْ)؛ ومقصود الناظم بالأمثلة التشبيه على أن اللام مرقة وجوبًا في هذه الأمثلة ونحوها، لا مطلقاً كما تقدم في الهمزة؛ لأن من اللامات ما هو مفخَّمٌ وجوبًا كما في (لفظ الجلالة) في بعض أحوالها، أو جوازاً؛ نحو: (الصلَاة) في قراءة ورش، وعليه فمفهوم الناظم فيه تفصيلٌ.

الرابع: الميم ، وحدَّر من تفخيمها في موضعين من (مَخْمَصَة) مطلقاً؛ الأولى والثانية، ومن (مَرْضٍ)، ونبَّه عليها مع دخولها في المستففة لجاورتها المفخَّم، ومن الناس من يُفخِّم الميم الثانية من (مُحَمَّدٌ)، وذاك مما يُصان الاسمُ الشريفُ عنه.

الخامس: الباء ، وحدَّر من تفخيمها في: (بَرْقٌ) و(بَاطِلٌ) و(بَهْمٌ) و(بَذِي)؛ لجاورة الأولى والثانية المفخَّم، ومجاورة

الثالثة والرابعة الرَّخْوَى، ثم إن الترقيق للباء واليمى لا يختص بالمثلة المذكورة، بل هو عامٌ حيث وقعا.

ثم قال الناظم:

واحرِصْ عَلَى الشَّدَّةِ وَالْجَهْرِ الَّذِي [٣٧]

فِيهَا وَفِي الْجَيْمِ كَحْبَ الصَّبَرِ رَبَوْةٌ اجْتَثَتْ وَحْجَ الْفَجْرِ [٣٨]

(٣٧، ٣٨) - أمر بالحرص على الشدة والجهر اللذين في الباء والجيم؛ لئلا تُشبَّه الباء بالفاء، والجيم بالشين؛ فمن أمثلة الباء، قوله تعالى: **﴿يَحْبُونَهُمْ كَحْبَ اللَّهِ﴾**، و**﴿تَوَاصُوا بِالصَّبَرِ﴾**، و**﴿إِلَى رَبَوْةِ ذَاتِ قَرَارٍ﴾**. ومن أمثلة الجيم؛ قوله تعالى: **﴿اجْتَثَتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ﴾**، و**﴿أَذْنَنَ فِي النَّاسِ بِالْحِجَّةِ﴾**، و**﴿وَالْفَجْرُ وَلِيَالٍ عَشَر﴾**، وقوله: (واحرِص) بالواو، وفي نسخة: بالفاء، وهي فاءً الفصيحة أفصحت عن شرط مقدار: أي إذا علمت أن الباء والجيم يجب ترقيتها، فاحرص إلخ. وكرر الأمثلة؛ ليفيد أن بيان الشدة والجهر ثابت للباء والجيم - سكتا أو تحركتا - لكنه فيهما ساكتين أكد منه متحركتين، وكذا في الجيم إذا وقع بعدها حرف مهموس.

(نبهان): الأول: المطلوب في الباء الترقيق كما تقدم، لكن احذر، إذا رققتها أن تبالغ في ترقيتها؛ حتى تجعلها كأنها ممالة كما يفعله كثير من الناس؛ إذ التجويد كما قال الدانى رحمة الله:

كالبياض؛ إن قلَّ صارَ سُمْرَةً، وإن كثُرَ صارَ بَرَصًا اهـ..، وخيرُ الأمور أوسطُها، ويكتفى مع ذلك بيانُ شدَّتها وجَهْرِها.

الثاني: يقع الخطأ في الجيم من أوجهه؛ منها: إبدالُها إذا سكتتْ في نحو: «وجْهك» و«النَّجْدَيْن» شيئاً؛ لأنَّ مخرجَهما واحدٌ، والشينُ حرفٌ مهموسٌ، فلا كُلْفَةٌ فيه على اللسان، فَيُسْرِعُ إلى التلفظ به في موضع الجيم، فاحذرَ من ذلك، لا سيما إنْ أتَى بعدها تاءً؛ نحو: «اجتَبَوا» و«خَرَجْتَ»؛ ومنها إبدالُها زايَا في نحو: «الرَّجْز» و«لِيَجْزِي»؛ لأنَّ الزايَ حرفٌ رَخْوَى، والجيم حرفٌ شَدِيدٌ، وميَلُ اللسان إلى الحروف الرَّخْوَةِ أكثرُ، وبعضُهم بعد الإبدال يُدْغِمُ الزايَ في الزايَ، وكُلُّه خطأً ظاهر لا يَحْلُّ؛ منها إبدالُها سيناً في نحو: «رَجْس».. وذكرَ في النشر: «أنَّ بعضَ الناس يُخْرِجُها ممزوجةً بالكاف». اهـ.. قلتُ: وكذلك سمعنا كثيراً من معاصرينا يُخْرِجُها ممزوجةً بالدال، وهو خطأً بينُ، وكان شيخُ شيخنا سيدِي مُحَمَّد بن الرايس رحمه الله يسميه «بالتَّعْطِيش»؛ ويحذرُ الطلبة منه.. والحاصلُ أنه حرفٌ كثُرَ خطأ الناس فيه، فاحذرَ من ذلك، وحَذَرَ غيرك تُهَدَّى إلى الصوابِ.

ولما ذكر الناظمُ وجوبَ تبيين الشدةَ والجَهْرِ، اللذين في الباء والجيم، وعلِمَ سابقاً أنه لا بدَّ من بيانِ قلقلتهما إذا سكتنا، أمرَ

على وجه التأكيد بتبيين المقلقل عند سكونه مطلقاً، سواءً كان باءً أو جيماً أو قافاً أو طاءً أو دالاً؛ فقال:

وَبَيَّنَ مُقلَّلَ لَا إِنْ سَكَنَ
إِنْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبَيْنَا [٣٩]

٣٩ - يشير بذلك إلى وجوب تبيين فقللة الحرف المقلقل إن سكناً، سواءً كان سكونه في الوقف أو في غيره، ثم لما كانت القللة متفاوتة فيها صرّح بالتفاوت؛ فقال: (وإن يكُنْ فِي الْوَقْفِ كَانَ أَبَيْنَا)؛ أي وإن يكُنْ سكونه في الوقف؛ كانت فقللتُه أَبَيْنَ منها عند سكونه في غير الوقف؛ فالساكن لغير الوقف نحو: **﴿ربوة﴾** و**﴿اجتباه﴾** و**﴿يقطع﴾** و**﴿قطمير﴾** و**﴿يدخلون﴾**، وللوقف نحو: **﴿ قريب﴾** و**﴿ بهيج﴾** و**﴿ خلاق﴾** و**﴿ محيط﴾** و**﴿ مجيد﴾**، وسبب بيان القللة في الوقف أكثر من الوصل: أن القارئ حيث يقف يصعب لسانه على الحرف الموقف عليه صَبَّةً واحدةً، فيظهر الحرف ظهوراً كلياً بخلافه في الوصل؛ فإن اللسان يكون ملتفتاً إلى الحرف الذي بعده كحرف المقلقل، فيظهر: أي آخره ظهوراً دون ذلك. وقال بعضهم: سبب ذلك أن الوقف محل انقطاع النفس، وهي شديدة مجهورة تمنع النفس أن يجري معها، فاحتاجت إلى كثرة البيان. انتهى. وأبَيْنَا في ذلك القاف؛ لقوتها وضغطها في مخرجها.

ثم عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (مَقْلِقَلًا) قَوْلَهُ:

وَحَاءَ حَصْنَحَصَ أَحَطَتُ الْحَقُّ وَسِينَ مُسْتَقِيمٍ يَسْطُو يَسْقُو [٤٠]

٤- أَيْ وَبَيْنَ حَاءَ (حَصْنَحَصَ) ، وَهِيَ صَادِقَةٌ بِكُلِّ مِنْ الْحَاءِينَ ، وَحَاءَ (أَحَطَتُ) ، وَحَاءَ (الْحَقُّ) ؛ لِجَاؤْرَتِهَا الصَّادُ وَالْطَّاءُ وَالْقَافُ الْمُسْتَعْلِيَةُ مَعَ كُونِهَا مُسْتَفْلَةً ، وَبَيْنَ سِينَ (مُسْتَقِيمٍ) وَ (يَسْطُو) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: (يَكَادُونَ يَسْطُونَ) - وَ (يَسْقُونَ) مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ) ؛ لِجَاؤْرَتِهَا التَّاءُ وَالْطَّاءُ وَالْقَافُ الشَّدِيدَاتُ . قَالَ فِي التَّمَهِيدِ: «إِذَا سُكِّنَتْ السِّينُ ، وَأَتَى بَعْدَهَا تَاءٌ أَوْ جِيمٌ ؛ فَإِنَّهَا تُبَيِّنُ ؛ لَئِلَا تُلْتَبِسَ بِالْبَزَارِ لِلْمُجَاوِرَةِ نَحْوَ (مُسْتَقِيمٍ) وَ (مَسْجِدٍ) ». اهـ . وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْ بَيَانِ الْحَرْفِ الْمُتَصَّفِ بِبَصْفَةِ يَإِظْهَارِ صَفَتِهِ ، لَا سِيمَا إِذَا جَاؤَ حَرْفًا آخَرَ مُتَصَّفًا بِضَدِّ تَلْكَ الصَّفَةِ .

باب الراءات واللامات

لَمَّا ذُكِرَ أَنَّ حُرُوفَ الْإِسْتِفَالِ حُكْمُهَا التَّرْقِيقُ، وَعُلِمَ سَابِقًا أَنَّهَا كُلُّهَا مُرْقَقَةٌ، إِلَّا الرَّاءُ وَاللَّامُ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، أَرَادَ أَنْ يَبْيَّنَ حُكْمَ الرَّاءِ ثُمَّ اللَّامَ، فَقَالَ:

وَرَقَقَ الرَّاءَ إِذَا مَا كُسِّرَتْ
كَذَاكَ بَعْدَ الْكَسْرِ حَيْثُ سَكَنَتْ [٤١]
إِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ قَبْلِ حَرْفِ اسْتَعْلَا
أَوْ كَانَتِ الْكَسْرَةُ لِبَسْتَ أَصْلًا [٤٢]
وَالخُلْفُ فِي فِرْقِ الْكَسْرِ يُوجَدُ
وَأَحْفَقَ تَكْرِيرًا إِذَا تُشَدَّدُ [٤٣]

٤١ - التَّرْقِيقُ: عِبَارَةٌ عَنْ إِنْحَافِ الْحَرْفِ وَنُحُولِهِ، وَيَقْبَلُهُ التَّفْخِيمُ: وَهُوَ تَسْمِينُ الْحَرْفِ وَرُبُوهُ، وَيَرَادُهُ التَّغْلِيظُ؛ بَلْغَرَأَنَّ اسْتِعْمَالَهُ غَلَبَ فِي بَابِ اللاماتِ، وَاسْتِعْمَالُ التَّفْخِيمِ غَلَبَ فِي بَابِ الراءاتِ، وَقُولُ المَصْنُفِ الْأَتَى: (وَفَخَمَ اللَّامُ) وَارْدَعَ عَلَى خَلَافِ الْغَالِبِ، وَالْأَصْلُ فِي الرَّاءِ: التَّفْخِيمُ، وَلَا تُرَقَقُ إِلَّا لِمُوجِبٍ؛ وَهُوَ كُسْرُهَا أَوْ سَكُونُهَا بِشَرْطَيْنِ، بِخَلَافِ اللَّامِ؛ فَإِنَّ الْأَصْلَ فِيهَا التَّرْقِيقُ وَلَا تُفْخَمُ إِلَّا لِمُوجِبٍ؛ وَهُوَ وَقْوَعُهَا فِي اسْمِ الْجَلَالَةِ إِثْرَ ضَمٍّ أَوْ فَتْحٍ، كَمَا يَأْتِي لِلنَّاظِمِ.

واعلم أن الراءَ؛ إِمَّا متحرِّكةٌ أو ساكنَةٌ ، والتحرِّكَةُ؛ إِمَّا مفتوحةٌ أو مضمومةٌ أو مكسورةٌ؛ فالمفتوحةُ والمضمومةُ لا خلافٌ في تفخيمِهما؛ نحو: **«شهرُ رمضان»**، إِلَّا مَا انفردَ به ورُشِّ من طرِيقِ الأزرقِ بِتَرْقِيقِهما فِي نحو: **«الخِير»** و**«بَصَائر»** و**«خَبِيرًا»**، كَمَا هُوَ مُبِينٌ فِي كِتَابِ الْخَلَافِ . والمكسورةُ مُرْفَقةٌ لِلْجَمِيعِ، ولهذا قَالَ: **«وَرَقَّ الرَّاءُ إِذَا مَا كُسِّرَتْ»** ، وَكَلْمَةٌ **«مَا»** فِيهِ زَائِدَةٌ، وَالْمَرَادُ إِذَا كُسِّرَتْ مُطْلَقًا، سَوَاءَ كَانَتِ الْكَسْرَةُ لَازِمَةً أَوْ عَارِضَةً، لِلنَّقلِ أَوْ لِلْتَّخلُصِ، تَامَّةً أَوْ مُبَعَّضَةً بِسَبِبِ رَوْمٍ أَوْ اخْتِلَاسٍ، وَسَوَاءَ كَانَتِ الرَّاءُ أَوْلَى أَوْ وَسْطًا أَوْ آخِرًا، مُنْوَنَةً أَوْ غَيْرَ مُنْوَنَةً، سَكَنَ مَا قَبْلَهَا أَوْ تَحرَّكَ بَأْيَ حَرْكَةٍ كَانَ، وَقَعَ بَعْدَهَا حَرْفٌ مُسْتَفْلٌ أَوْ مُسْتَعْلٌ فِي الْأَسْمَاءِ أَوْ فِي الْفَعْلِ؛ نحو: **«رَجَال»** و**«الْغَارِمِينَ»** و**«الْفَجْر»** و**«لِيَالِ عَشَرَ»** و**«فِي الرِّقَابِ»** و**«أَنْذِرِ النَّاسَ»** و**«أَنْحِرِ إِنَّ»** و**«أَرَنَا مَنْاسِكَنَا»**، هَذَا حُكْمُ الْمَتْحُرَّكَةِ وَصَلَّاً .

وَأَمَّا حُكْمُهَا وَقَفَا فِيمَا إِذَا تَطَرَّفَتْ بَأْيَ حَرْكَةٍ تَحرَّكَتْ: فَالتَّرْقِيقُ إِنْ وَقَفَتْ بِالسَّكُونِ، بِشَرْطٍ أَنْ يَتَقدِّمَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ كَ**«بَشِير»** و**«الْخِير»**، أَوْ كَسْرَةٌ وَلَوْ مَفْضُولَةٌ مِنْهَا بِسَاكِنٍ مُسْتَفْلٍ نَحْوَ: **«مَقْتَدَر»** و**«قَدْ قُدْر»** و**«الْذَّكْر»** و**«السَّحْر»**، أَوْ أَلْفٌ مُمَالَةٌ عِنْدِ مَنْ يَعْلِمُ كَ**«الْأَبْرَارُ»** . وَأَمَّا حُكْمُهَا إِنْ سَكَنَتْ وَصَلَّاً: فَالتَّرْقِيقُ

بشرطين: أحدهما: أن يكون قبلها كسرة لازمة، والآخر: عدم وجود حرف استعلا متصل بعدها؛ وإلى اشتراط الكسر قبلها أشار بقوله: (كذاك بعد الكسر حيث سكنت)، وإلى اللزوم أشار بقوله: (أو كانت الكسرة ليست أصلا)، وهو معطوف على «تُكُن» المنفي بـ(لـ)، فيكون داخلاً تحت النفي أيضاً، والتقدير: ولم تكن الكسرة ليست أصلاً؛ يعني بأن كانت أصلاً: أي لازمة؛ والمراد بالكسرة اللازمـة في عبارة الناظم، هي المتصلة الأصلية، وهي ما كانت على حرف أصلـي؛ نحو: «فرعون» و«شـرمـة» و«ـمـرـيـة»، أو مـنـزـلـةـ الأصلـيـ كـمـيمـ «ـمـرـفـقاـ»؛ لأنـهـ منـ جـمـلـةـ «ـمـفـعـلـ» وـحـذـفـهـ يـخـلـ بالـعـنـيـ الأـصـلـيـ، وـغـيـرـ المـتـصـلـةـ، هـىـ ماـ كـانـتـ فـىـ كـلـمـةـ مـنـفـصـلـةـ؛ نحو: «ـإـنـ اـرـتـبـتـمـ»، وـ«ـيـاـ بـنـيـ اـرـكـبـ»⁽¹⁾ وـ«ـرـبـ اـرـجـعـونـ»، وـغـيـرـ الأـصـلـيـ، هـىـ المـتـصـلـةـ الـعـارـضـةـ؛ نحو: «ـأـرـجـعـواـ» وـ«ـأـرـكـعـواـ» فـىـ الـابـتـدـاءـ؛ وـأـشـارـ إـلـىـ الشـرـطـ الثـانـيـ بـقـوـلـهـ: (ـإـنـ لـمـ تـكـنـ مـنـ قـبـلـ حـرـفـ اـسـتـعلاـ)، وـالـوـاقـعـ مـنـهـ فـىـ الـقـرـآنـ ثـلـاثـةـ حـرـفـ: الـقـافـ فـىـ «ـفـرـقـةـ» بـالـتـوـبـةـ، وـالـطـاءـ فـىـ «ـقـرـطـاسـ» بـالـأـنـعـامـ، وـالـصـادـ فـىـ «ـإـرـصـادـ» بـالـتـوـبـةـ، وـ«ـمـرـصـادـ» بـالـبـنـاءـ، وـ«ـبـالـمـرـصـادـ» فـىـ الـفـجـرـ، وـلـاـ خـلـافـ فـىـ تـفـخـيمـهـاـ مـنـ أـجـلـ حـرـفـ اـسـتـعلاـ، فـإـنـ كـانـ حـرـفـ اـسـتـعلاـ مـكـسـورـاـ، وـالـوـارـدـ مـنـ ذـلـكـ فـىـ الـقـرـآنـ مـوـضـعـ

(1) هذه في قراءة من يكسر الياء، وهم القراء كلهم إلا عاصماً.

واحدٌ في الشعرا، «فكان كل فرق»، ففيه الترقيق والتفحيم، كما قال: (والخُلُفُ في فرق لكسْر يوجَد)، ووجهُ الترقيق ضعفُ الراء؛ لوقعها بين كسرتين، ووجهُ التفحيم وقوعُ حرف الاستعلاء بعدها المانع من الترقيق، والوجهان صحيحان مقوءُ بهما، والترقيق مقدمٌ أداءً، وخرجَ بقيدِ الاتصالِ في حرف الاستعلاء ما إذا كان منفصلاً، لأنَّ كانتِ الراءُ في آخرِ الكلمةِ وحرفُ الاستعلاء في أولِ الكلمةِ أخرى؛ نحو: «فاصبر صبراً جميلاً»، و«لا تُصَرِّرْ خدك»، فلا عبرة بحرف الاستعلاء في مثل هذا، ولا بدَّ من الترقيق؛ لأجلِ الفصلِ الخطِّي، وقوله: (وأخفِ تكريراً إذا شدَّد)؛ يعني إذا كانت الراءُ مشدَّدةً فأخفِ تكريرَها، وإنْ كان إخفاؤه في حال التخفيف واجباً أيضاً؛ لأنَّها إذا شدَّدتْ كان اللسانُ أوقعَ في المحدود منه إذا خففتْ، أو لأنَّ المحدود حالَ التشديد أقبحُ منه حالَ عدَمه، فتكونُ الحاجةُ إليه أمسَّ. قال مكّي: «واجبُ على القارئ أن يُخفِّ تكريرَ الراء، فمتى أظهرَه فقد جعلَ من الحرف المشدَّد حُرُوفاً، ومن المُخفَّف حَرْفَيْن». وقال الجعبري: «تكريرُه لحنٌ يجبُ التحفظُ منه، وطريقُ السلامة منهُ أن يُلْصقَ اللافظُ به ظهرَ لسانِه بأعلى حنكه لصقاً محكماً مرةً واحدةً، ومتى ارتعَدَ حدثَ من كلِّ مرَّةٍ راءً».

وقال السخاوي:

والراءِ صُنْ تَشْدِيدَهُ عَنْ أَنْ يُرَى مُكَرَّرًا كَالرَّاءِ فِي الرَّحْمَنِ

٤٤- ولما بينَ حُكْمَ الرَّاءِ شَرْعَ يُبَيِّنُ حُكْمَ اللَّامِ؛ فَقَالَ:

وَفَخَمَ اللَّامُ مِنْ اسْمِ اللَّهِ عَنْ فَتْحٍ أَوْ ضَمٍّ كَمَا عَبَدَ اللَّهُ [٤٤]

ذَكَرَ هُنَا التَّفْخِيمَ، وَفِي الرَّاءِ التَّرْقِيقَ؛ لِكُونِ كُلَّ مِنْهُمَا خَلَافَ

الْأَصْلِ - كَمَا تَقْدَمَ - فَاهْتَمَ بِهِ. وَأَمْرٌ بِتَفْخِيمِ اللَّامِ مِنْ اسْمِ اللَّهِ

تَعَالَى - وَإِنْ زَيَّدَ عَلَيْهِ مِيمٌ - إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ فَتْحٍ أَوْ ضَمٍّ؛

نَحْوَ: «قَالَ اللَّهُ»، «سَيَوْتَنَا اللَّهُ»، «لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ»، «يَعْلَمُهُ

اللَّهُ»، «وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ»، لِنَاسِبَةِ الْفَتْحِ وَالضَّمِّ التَّفْخِيمِ الْمُنَاسِبِ

لِلْفَظِ اللَّهِ؛ الَّذِي هُوَ الْأَسْمَاءُ الْأَعْظَمُ عِنْدَ الْمُعَظَّمِ، لَكِنْ يُحْتَرَّ مِنْ

تَفْخِيمِ الْهَاءِ مِنْهُ فَنَحْوُ: «إِنَّ اللَّهَ»؛ فَإِنَّهُ خَطَأٌ يُنْزَهُ أَسْمُ الْجَلَالِ

عَنْهُ، وَشَرَطَهُ سَبْقُ الْفَتْحِ عَنِ الْلَّامِ وَلَوْ فِي نَفْسِ اسْمِ اللَّهِ، كَمَا لَوْ

قَلَتْ فِي الْأَبْتِدَاءِ - «اللَّهُ أَعْلَمُ حِيثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ»، (وَعَنْ) فِي

الْبَيْتِ، بِمَعْنَى بَعْدِهِ؛ نَحْوُ: «لَتَرْكِبُنَّ طَبِيقًا عَنْ طَبِيقٍ»، وَقَوْلُهُ: (أَوْ

ضَمٌّ)، يُقْرَأُ بِنَقْلِ حَرْكَةِ الْهَمْزَةِ إِلَى مَا قَبْلَهَا، وَفُهْمٌ مِنْهَا لَوْ وَقَعَتْ

بَعْدَ الْكَسْرِ تُرْقَقُ عَلَى الْأَصْلِ، سَوَاءٌ كَانَتِ الْكَسْرُ مُتَصَلَّةً أَوْ مُنْفَصَلَةً

أَوْ عَارِضَةً؛ نَحْوُ: «اللَّهُ»، وَ«أَفَى اللَّهُ شَكٌ»، وَ«قَلَ اللَّهُمَّ».

فصل

فيما يجب تفخيمه وبيانه ومراجعته

لما بينَ الناظمُ فيما سلفَ أن حُكْمَ حروفِ الاستفال الترقيقُ،
 أرادَ أن يبيّنَ هنا حُكْمَ مُقاَبِلِهَا، وهو حروفُ الاستعلاءِ؛ فقالَ:

وَحْرَفُ الْأَسْتَعْلَاءِ فَخُمْ وَالْأَخْصُصَا [٤٥] الْأَطْبَاقُ أَقْوَى نَحْوَ قَالَ وَالْعَصَا [٤٥]

٤٥ - أمرَ بِتفخيمِ حُرُوفِ الاستعلاءِ السبعةِ المتقدمةِ في كلماتِ: «خصٌ ضغطٌ قَظٌ»، وصرَّحَ بهذا الحُكْمِ، وإنْ كانَ مفهوماً من قوله السابق: (فرَقَّنْ مُسْتَفِلًا مِنْ أَحْرَفٍ)؛ لأنَّ دلالةَ المنطقِ أقوى، وتوطئَه لقوله: (وَالْأَخْصُصَا الْأَطْبَاقُ أَقْوَى) : يعني وَالْأَخْصُصَ حُرُوفُ الْأَطْبَاقِ مِنْ بَيْنِهَا بِتفخيمِ أقوى مِنَ الباقيِ، ثمَّ مثلَ بِمَثَالَيْنِ: الأوَّلُ: لغيرِ المُطْبَقِ مِنْ حُرُوفِ الاستعلاءِ، وهو القافُ في «قَال»، والثانيُّ: للمُطْبَقِ مِنْهَا؛ وهو الصادُ في «الْعَصَا». قال بعضُهُمْ: حُرُوفُ الاستعلاءِ بحسبِ قوَّةِ التفخيمِ وضُعْفِ الناشئينِ مِنْ أحوالِها ثلَاثَةُ أَصْرُوبٍ: ما يُتمكَّنُ فِيهِ التفخيمُ؛ وهو ما كانَ مفتوحاً، ودونَه ما كانَ مضموماً، ودونَه ما كانَ مكسوراً.

(تَسْمَة) عُلِمَ مِنَ النَّظَمِ أَنَّ الْحُرُوفَ مِنْ حِيثُ تفخيمُهَا وترقيقُهَا؛ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ:

- ١ - واجب التفخيم؛ وهو حروف الاستعلاء.
- ٢ - وواجب الترقق؛ وهو حروف الاستفال غير اللام والراء.
- ٣ - وما الأصل فيه التفخيم وقد يرقق؛ وهو الراء، وعكسه اللام.

ثم قال:

وَبَيْنِ الْإِطْبَاقِ مِنْ أَحَاطَتْ مَعَ بَسَطَ وَالخُلْفُ بِنَخْلُقْكُمْ وَقَعْ [٤٦]

٤٦ - أمر ببيان إطباقي الطاء من قوله تعالى: «قال أحاطت» مع قوله تعالى: «لئن بسطت» ونحو ذلك؛ لثلا تشتبه بالباء المدغمة المجانسة لها في المخرج، ويسمى إدغاماً نافضاً؛ وهو إدغام الحرف وإبقاء صفتة؛ كما في إبقاء صفة الغنة عند إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء، فيكون التشديد متوسطاً في الموضعين لأجل إبقاء الصفة، وكثير من الناس من يُدغمها إدغاماً تاماً، حتى يصير اللفظ كأنه إدغام التاء في التاء، وهو لحن، بل لا بد من بقاء صفة الإطباقي؛ لأن إدغام الطاء في التاء على خلاف الأصل، فبقيت صفة المدغمة؛ لتدل على موصوفها؛ إذ الأصل أن يُدغم الضعيف في القوى؛ ليصير مثلاً في القوة؛ كإدغام التاء في الطاء في نحو: «ودَّتْ طائفة»، وهذا بالعكس في إدغام القوى في الضعيف؛ لما بينهما من التجانس، وقل من يُحسن هذا الإدغام؛ لعدم الرياضة والتلقى من أفواه المرتاضين.

ثم أفاد أنه وقع خلافٌ بين أهل الأداء في إبقاء صفة استعلاء القاف من قوله تعالى: **﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾** بالمرسلات وعدم إبقاءها، فذهب مكّيٌّ ومن وافقه إلى إبقاءها، ويكون الإدغامُ حينئذ ناقصاً مثل ما مرّ، وذهب الدانى ومن والاه إلى عدمه، ويكون الإدغامُ تاماً على الأصل، وهذا هو المختارُ عند الناظم والجمهور، والمقدّمُ أداءً، والفرقُ بينه وبين **﴿أَحْطَت﴾** وبابه أن الطاء رادت بالإطباقي.

ثم قال رحمة الله :

وَاحْرِصْ عَلَى السُّكُونِ فِي جَعْلِنَا **أَنْعَمْتَ وَالْمَغْضُوبِ مَعْ ضَلَّلَنَا** [٤٧]

٤٧ - أمر بالحرص على السكون في كل لام ساكنةٍ بعدها نونٌ، سواءً لم تكرر اللامُ؛ نحو: **﴿جَعْلَنَا﴾**، أو تكررت؛ نحو: **﴿ضَلَّلَنَا﴾**، وكل نونٌ ساكنة بعدها حرفٌ من حروف الخلق؛ نحو: **﴿أَنْعَمْتَ﴾**، وكل غينٌ ساكنة؛ نحو: **﴿الْمَغْضُوب﴾**، وإنما أمر بالحرص على سكون اللام إذا وقع بعدها نونٌ؛ لأن اللسان يُسرع إلى إدغامها في النون لما بينهما من التقارب، وإذا أظهرتها فلا تبالغ في الإظهار؛ حتى تقلّلها أو تُحرّكها كما يفعله كثيرٌ من جهله القراء؛ وهو لحنٌ لم يرِدْ به نصٌّ، ولا يقتضيه قياسٌ صحيح.

قال السخاوي :

وبيانه في نحو فَضَّلَنَا عَلَى رِفْقِ لِكُلِّ مُفَضَّلٍ يَقْتَظَانِ
فالضمير في (بيانه) يعود إلى اللام في بيت قبله.

وإنما أمر ابن الجزرى بالحرص على سكون النون عند حروف
الخلق ليحترز عن خفائها، وأمر بالحرص على كل غين ساكنة
ليحترز عن تحريكها؛ لأنه من فظيع اللحن، ولا بد من بيان الغين
الساكنة إذا وقع بعدها شين أو غيرها من سائر الحروف؛
كـ«يُغْشَى» وـ«الْمَغْضُوب» وـ«فَرَغْتَ» وـ«ضَغْثَا» ونحو ذلك،
ويتأكد بيانها عند الشين لثلاً تُبَدِّل خاءً لاشتراك الشين والخاء في
الهمس والرخاوة، [نص عليه الناظم في التمهيد].

ثم قال رضى الله عنه :

وَخَلَصَ افْتِحَ مَحْذُورًا عَسَى خُوفَ اشْتِبَاهِهِ بِمَحْظُورًا عَصَى [٤٨]
٤٨ - أمر بـتخلص افتتاح الذال من قوله تعالى: «إِنَّ عَذَابَ
رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا» ، والسين من قوله تعالى: «عَسَى رَبِّهِ» ؛ لثلاً
يُشْتَبِهُ الذالُ بالظاءِ في قوله تعالى: «وَمَا كَانَ عَطاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا» ،
والسينُ بالصاد في قوله تعالى: «وَعَصَى آدُمُ» ؛ فإنَّ كُلَّاً منَ الذال
والظاء من مخرج واحد، وكذلك السينُ والصادُ، ولا يتميَّزُ كُلُّ

واحد إلا بتسمّى الصفة؛ فالسينُ والذالُ منفتحان، والصادُ والظاءُ مُطْبَقان، فينبغي أن يخلصَ كلُّ واحدٍ منَ الآخرَ بانفتاح الفم وانطباقِه، وكذلكَ كُلُّ حَرْفٍ مع آخرٍ مُتَحَدِّي المخرجِ مختلفٍ في الصفةِ، وضميرُ (اشتباهه) يعودُ إلى (محذوراً) و(عسى) بتأويلِ المذكور، وفي البيت حَذْفُ الواو العاطفة في (محذوراً عسى) ومقابله، وفيه لفْ ونشرٌ مرتبٌ.

(نبيهان): الأول: قال في تنبية الغافلين⁽¹⁾: «يقعُ الخطأُ في الذال منْ أوجهِها: منها تفخيمُها - وهو أحرى - إنْ جاورَتْ حرفًا مفخّمًا نحو: **﴿الأذقان﴾**، و**﴿ذرَّة﴾**، و**﴿ذرْهُم﴾**؛ إذ على اللسان كُلْفَةً في الترقيقِ مع التفخيمِ، فيجري على وتيرةٍ واحدةٍ طلباً لليسير؛ فمنْ لم يعْتَنِ بترقيتها في ذلك كُلُّهُ فخَّمَها، وخرج بها منَ الانفتاح والاستفال إلى الإطباق والاستعلاءِ، فصارتْ ظاءً؛ لأنَّ فاقهما في المخرجِ، وبعضُهُم يجعلُها عند حروفِ الاستعلاءِ ضاداً، وهو لحنٌ فاحشٌ. ومنها إيدالُها دالاً مهملةً أو زاياً، ولا تخلُ القراءةُ به؛ إذ فيه فسادُ اللفظِ والمعنىِ. ومنها عدمُ بيانِ ما فيها من الجهرِ إذا أتت قبل حرفِ مهموسٍ؛ نحو: **﴿واذكروا إذْ كنتم﴾**، حتى تصير ثاءً

(1) تنبية الغافلين وإرشاد الجاهلين عما يقع لهم من الخطأ حال تلاوتهم لكتاب الله المبين، تأليف الشیخ علی النوری الصنفاقی.

كما يفعلهُ كثيرون من الناس لاتفاقهما في المخرج، ولو لا الجهرُ الذي فيها لكان ثاءً اهـ.

الثاني: لا بدَّ من إعطاءِ السينِ حقَّها منِ الصفات، ومنَ لم يُعطِها حقَّها منِ الصفات أخطأً وهو لا يشعر، فيبدلُها صادًّا؛ لأنَّها مُواخِيَةٌ لها؛ لاشتراكِهما في المخرجِ وبعضِ الصفات؛ كالصَّفِيرُ، والهَمْسُ، والرَّخَاوَةُ، ولو لا الاستعلاءُ والإطْباقُ اللذان في الصَّادِ لكانَ سِينًا، ولو لا التَّسْفُلُ والانفُتَاحُ اللذان في السينِ لكانَ صادًّا، وأكثُرُ ما يقعُ ذلك إذا جاورَتْ أو قربَتْ حَرْفَ اسْتَعْلَاءٍ أو رَاءً؛ نحو: «وَسَطَا»، و«تَقْسِطُوا»، و«تَسْتَطِع»، و«سُلْطَان»، و«الرَّسُول»، و«الْمُرْسِلِينَ». قال في الرعاية: «واجبُ على القارئِ المُجُودِ أن يحافظَ على إظهارِ الفَرْقِ بينهما في قراءته؛ فیُعطِي السينِ حقَّها منِ الصَّفِيرِ فیُظْهِرَهُ، ویُعطِي الصَّادَ حقَّها منِ الإطْباقِ؛ وحقيقةُ الصَّفِيرِ أنهُ اللفظُ الذي يَخْرُجُ بقوَّةٍ مع الريْحِ منْ طَرفِ اللسانِ أبداً ما بينَ الثنائيِا يُسمَّعُ لهُ حِسْنٌ ظاهرٌ في السمع» اهـ. واحرصُ على بيانها إذا تكررت؛ نحو: «تَجَسَّسُوا»، و«أَسَسُ»؛ لشُقُلِ الحرفِ المكرَّرِ على اللسانِ، وكذلك يجُبُ على القارئِ أن يُعطِي الصَّادَ والزَّايَ حقَّهُما منِ الصَّفِيرِ.

قال السخاوي:

وَصَفِيرٌ مَا فِيهِ الصَّفِيرُ فَرَاعِهِ
كَالْقَسْطِ وَالصَّلْصَالِ وَالْمِيزَانِ
وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ثم قال:

وَرَاعٌ شِدَّةً بِكَافٍ وَبِتَاءً
كَشِرُّكُمْ وَتَسْوَفَّ فِتْنَةً [٤٩]

٤٩ - لا بدّ من مراعاة صفة الشدّة في الكاف والباء؛ فالكافُ، نحو **«شِرَكُمْ»**، والباء؛ نحو: **«تَنْوِفَاهُمْ»**، و**«انْقُوا فِتْنَةً»**، وذلك لأنّ يُمنع الصوتُ أن يجري معهما مع ثباتهما في مَخْرَجِهِما؛ وإنما خصَّ هذه الأمثلة بالذكر؛ لصعوبة اللفظ بالمرّر على اللسان، وفي التمهيد: «أنَّه إذا تكررت الكافُ منْ كلمةٍ أو في كلمتين فلا بدّ من بيان كلٍّ منهما؛ لئلا يقرُبُ اللفظُ من الإدغام لتكلُّف اللسان بصعوبة التكرير؛ نحو قوله تعالى: **«مَنْاسِكُكُمْ»** و**«إِنْكُنْتَ»**، على مذهب المُظْهَرِ، وأنه إذا تكررت التاء في كلمةٍ؛ نحو قوله تعالى: **«تَنْوِفَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ»**، أو في كلمتين والأولى مُتَحْرِكَةٌ؛ نحو قوله تعالى: **«كَدَتَ تَرَكْنَ»** أَظْهَرَتْهُما إِظْهَاراً بَيْنَهُما، وإن تكررت ثلث مرات؛ نحو قوله تعالى: **«الرَّاجِفَةَ تَسْبِعُهَا»**، فالبيانُ لازم؛ لأنّ في اللفظِ صعوبةً اهـ. وكذلك يجب بيان كل حرفٍ تكرر؛ سواء كان في كلمةٍ نحو: **«حَجَجْ»**، **«وَلَيْ»**، و**«فَصَصَ»**، و**«أَمْ»**، و**«يَرْتَدِدْ»**، و**«شَطَطَ»**، أو كلمتين نحو: **«تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ»**، **«نَطْبَعَ»**.

على)، «لذهب بسم عهم». قال في الرعاية: «بيان الحرف المكرر لازم، وفيه صعوبة، لأنه بمنزلة الماشي يرفع رجله مرتين أو ثلاث مرات، ويردها في كل مرة إلى الموضع الذي رفعها منه» أ.هـ. وكذلك يجب بيان الحرف المجهور إذا التقى بالمهوس؛ نحو: «طحاتها». أو العكس؛ نحو: «هداي». قال السخاوي:

وإذا التقى المهموس بالجهور أو بالعكس بينه فتفترقان والحاصل: أنه لا بد أن يراعي في كل حرف صفتة المتقدمة: من جهر أو همس، وشدة، أو رخاوة وغير ذلك، بعد تمكنه في مخرججه. والله الموفق.

فصل في الإدغام

بَيْنَ النَّاظِمْ - رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَضِيَّ عَنْهُ - مَا يُجَبُ إِدْغَامُهُ
وَمَا يَمْتَنَعُ بِقَوْلِهِ :

وَأَوَّلَى مِثْلِ وَجْنَسٍ إِنْ سَكَنْ
أَدْغَمْ كَقْلُ رَبْ وَبَلْ لَا وَأَبْنْ [٥٠]
فِي يَوْمٍ مَعْ قَالُوا وَهُمْ وَقُلْ نَعَمْ
سَبَحَهُ لَا تُزْغِ قُلُوبَ فَالْتَّقَمْ [٥١]
٥٠، ٥١ - (أدغم) مع فاعله جملة أمرية، و(أولى) مفعول
(أدغم) مُقدَّم عليه مضاف إلى (مثل وجنس)؛ على حد رأسي زيد
عَمْرُو، وضمير (سكن) يعود إلى كل من الأمرين: أى أدغم أولى

(مثُل) و(جنس)، إن سُكُن أُولَى المِثُل والجنس. و(أبن) عَطْفٌ على (أَدْغَم)، و(فِي يَوْم) : بِتَرْكِ التِّبْوِينِ مَفْعُولُهُ، و(مَعْ قَالُوا وَهُمْ) حَالٌ مَفْعُولُهُ. وَالبَوَاقي مَعْطُوفَاتٍ عَلَى المَفْعُولِ؛ وَالْمَعْنَى : وَأَظْهَرٌ فِي يَوْمٍ مَعْ قَالُوا وَهُمْ، وَأَظْهَرٌ لَامٌ «قُل»، وَحَاءٌ «سَبَّحَهُ»، وَغَيْنٌ «لَا تَرْغَبُ قَلْوَبَنَا»، وَلَامٌ «فَالْتَّقْمَهُ». وَالْإِدْغَامُ لِغَةً: إِدْخَالُ الشَّيْءِ فِي الشَّيْءِ، وَمِنْهُ: أَدْغَمْتُ الْلَّجَامَ فِي فِيمِ الْفَرَسِ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَأَدْغَمْتُ فِي قَلْبِي مِنَ الْحُبُّ شَعْبَةً تَذَوْبُ لَهَا حَرَّاً مِنَ الْوَجْدِ أَصْلَعُ
وَالْإِدْغَامُ اصْطِلَاحًا: التَّلْفُظُ بِسَاكِنٍ فَمُتَحَرِّكٍ بِلَا فَصْلٍ مِنْ مَخْرَجٍ
وَاحِدٌ. ذَكْرُهُ الْجَعْبَرِيُّ. فَقَوْلُهُ: «الْتَّلْفُظُ بِسَاكِنٍ فَمُتَحَرِّكٍ» بِمَنْزَلَةِ
الجِنْسِ يَنْدَرُجُ فِيهِ الإِظْهَارُ وَالْإِدْغَامُ وَالْإِخْفَاءُ، وَقَوْلُهُ: «بِلَا فَصْلٍ»
بِمَنْزَلَةِ الْفَصْلِ يَخْرُجُ بِهِ الإِظْهَارُ، وَقَوْلُهُ: «مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ» بِمَنْزَلَةِ
فَصْلٍ آخَرَ يَخْرُجُ بِهِ الْإِخْفَاءُ؛ إِذْ لَيْسُ الْحُرْفُ الْمُخْفَى وَالْمُخْفَى عِنْهُ
مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ.

وَاعْلَمُ أَنَّ الْحُرْفَيْنِ إِذَا التَّقِيَا، إِمَّا أَنْ يَكُونَا مُتَمَاثِلَيْنِ، أَوْ
مُتَجَانِسَيْنِ، أَوْ مُتَقَارِبَيْنِ؛ فَالْمُتَمَاثِلَانِ مَا اتَّفَقَا مَخْرَجًا وَصَفَّةً؛
كَالْبَاءِينَ وَاللَّامِينَ وَالدَّالِينَ؛ وَالْمُتَجَانِسَانَ مَا اتَّفَقَا مَخْرَجًا، وَأَخْتَلَفَا
صَفَّةً؛ كَالْطَّاءِ وَالْتَّاءِ وَكَالْذَّالِ وَالظَّاءِ، وَكَاللَّامِ وَالرَّاءِ عِنْدَ الْفَرَاءِ.
وَالْمُتَقَارِبَانِ مَا تَقَارِبَا مَخْرَجًا أَوْ صَفَّةً؛ كَالْدَالِ وَالسَّينِ، وَكَالْتَاءِ

والظاءِ، وكاللامِ والراءِ عند سيبويهِ، فهذه ثلاثة أقسام حصرَوا
 الحرفين الملتقيين فيها، فإذا التقى التماثلان والمتجانسان وسكن الأول
 منها أدغم الأول في الثاني وجوباً؛ كـ: **«قُلْ رَبُّكُمْ»** في المتجانسين
 على رأي الفراءِ، و **«بَلْ لَا يَخافُونَ»** في التماثلين؛ ففيه لف ونشر
 معكوس، إلا أن يجتمع واوان أو ياءان؛ أولهما حرف مدد؛ فيجب
 الإظهارُ - وإن اجتمع مثلاً - لثلاً يذهب المدد بالإدغام؛ نحو: **«فِي**
يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارَهُ» و **«قَالُوا وَهُمْ»** بخلاف **«اتَّقُوا وَآمِنُوا»** مما واوه
 الأول حرف لين؛ فإنه يجب فيه الإدغامُ وبيان التشديد؛ لأنها
 صارت في حكم الصحيح؛ فإذا دغامها واجب، وكذا إذا اجتمعت
 اللامُ مع النون وتقدمت اللامُ يجب الإظهارُ؛ نحو: **«قُلْ نَعَمْ»**
 وكذا يجب إظهار الحاء الساكنة عند الهاء في قوله تعالى:
«فَسَبَّحُهُ»، وإنما أمر النافل بمإظهارها؛ لأن كثيراً من الناس يقع في
 الإدغام لقرب المخرجين، وأن الحاء أقوى؛ فهـى تجذب الهاء إلى
 نفسها، مع أن التحفظ عن ذلك لازم، والإظهارُ واجب لقاعدة: أنه
 لا يدغم حرف حلقى فيما هو أدخل منه؛ لثلا يلزم إدغام الأسهل
 في الأثقل فيلزم الشقل، وكذلك يجب إظهار الغين عند القاف في
 قوله تعالى: **«رَبُّنَا لَا تَزُغْ قُلُوبَنَا»** لتغایرهما؛ فإن الغين حلقية
 والقاف لهوية. [قاله ابن الناظم].

واعلم أنه كما يجب إظهارُ الحاء عند الهاء في **﴿سبحه﴾** والغين عند القاف، يجب إظهارُها وبيانُها إذا لقيتْ حرفًا حلقياً نحو: **﴿ربنا أفرغ علينا﴾** و **﴿أبلغه﴾** وكذلك يجب إظهارُ كل حرف إذا أتى بعده حرفٌ يقاربه في المخرج حلقياً كان أو غيره، ويجب إظهارُ اللام عند التاء في قوله تعالى: **﴿فالتقمه الحوت﴾** لتباعد مخرجهما مع تباعد الصفة؛ إذ اللام مجحورة بين الشدة والرخاوة، مستفلة، منفتحة، مذلقة، منحرفة، والتاء مهمسة شديدة مصممة لا انحراف فيها، ولم تشرك مع اللام إلا في الاستفال والافتتاح، والتباعد مانع من الإدغام؛ إذ الإدغام يستدعي خلط الحرفين وتصيرهما حرفًا واحدًا مشدداً، وكيفية ذلك؟ أن يصير الحرف الذي يُراد إدغامه على جنس الحرف الذي يُدغم في، فإذا صار مثله حصل حيئته مثلاً: وإذا اجتمع المثلان وجب الإدغام إجماعاً، فإذا جاء نص بابقاء صفة من صفات الحرف المدغم، فليس ذلك بإدغامٌ تامٌ، وهو بالإخفاء أشبه كما تقدم في **﴿أحطت﴾**، ولا يَرِدُ إدغامُ اللام في التاء في نحو: **﴿الثائرون﴾**؛ لأن لام التعريف كثيرة الدوران.

واعلم أنه لا خلاف بين القراء في أن لام التعريف تظهر عند أربعة عشر حرفًا، وهي حروف **﴿إِيْغُ حَجَّكَ وَخَفْ عَقِيمَه﴾**، تُدغمُ

في أربعة عشر أيضاً، وقد جمعها بعضهم في أوائل كِلِمَ بيتٍ؛
فقال:

وأدغمتُ في قلبي منَ الْحُبُّ شُعْبَةً
تذوبُ لها حَرَّاً مِنَ الْوَجْدِ أَضْلُلُ
وَأَمَا الْأَلْفُ الْمَدِيَّةُ؛ فَلَا تَقْتَرِنُ مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ أَبْدَاً؛ إِذْ فِيهِ الْجَمْعُ
بَيْنَ السَّاكِنِينَ وَصَلَّاً، وَتُسَمَّى الْمَظَهَرَةُ: نَهَارِيَّةً وَقَمَرِيَّةً، وَالْمَدْغَمَةُ:
لَيْلِيَّةً وَشَمْسِيَّةً، وَسَمَّوْا الْأُولَى قَمَرِيَّةً؛ لِأَنَّهُمْ شَبَهُوا الْلَامَ بِالنَّجْمِ،
وَالْحَرْوَفَ الَّتِي تَظَهَرُ عِنْدَهَا بِالْقَمَرِ؛ لِأَنَّ نُورَ النَّجْمِ يَبْقَى مَعَ نُورِ
الْقَمَرِ، وَإِنْ غَلَبَ نُورُهُ نُورَ النَّجْمِ، وَسَمَّوْا الْثَانِيَةُ شَمْسِيَّةً؛ لِأَنَّهُمْ
شَبَهُوا الْلَامَ بِالنَّجْمِ، وَالْحَرْوَفَ الَّتِي تُدْعَمُ فِيهَا بِالشَّمْسِ، لَخْفَاءِ
الْلَامِ بِإِدْغَامِهَا فِيهِنَّ، كَمَا أَنَّ الشَّمْسَ سَبَبَ لَخْفَاءِ نُورِ النَّجْمِ. وَاللَّهُ
أَعْلَمُ.

بابُ الظاءات

لما تقدمَ أَنَّ الضادَ أَعْسَرُ الحروفِ على اللسانِ، والناسُ يتفاصلونَ فِي النطقِ بِهِ، وَأَكْثُرُهُمْ يُخْرِجُهُ مِنْ مَخْرُجِ الظاءِ الْمُشَالَةِ، وَكَانَ التَّمْيِيزُ بَيْنَ الضادِ وَالظاءِ أَمْرًا مَهِمًا أَمْرَكَ النَّاظِمُ بِتَمْيِيزِ الضادِ مِنَ الظاءِ، فَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَرْضَاهُ :

وَالضَّادُ بِاسْتِطَالَةٍ وَمَخْرَجٍ مَيِّزَ مِنَ الظاءِ [٥٢]

٥٢ - أَيُّ مَيِّزَ الضادَ مِنَ الظاءِ بِالاستطالةِ والمُخْرَجِ؟ ثُمَّ أَرَادَ حَصْرُ ظاءاتِ الْقُرْآنِ بِبَيَانِ مَا هِيَ فِيهِ مِنْ مَادَةٍ مُخْصُوصَةٍ كَـ«الظُّلُل»ـ، أَوْ صِيغَةٍ مُعِينَةٍ كَـ«الظَّعْن»ـ؛ وَإِنَّمَا عَدَّ الظاءاتِ لِقَلْتَهَا بِالنَّسْبَةِ إِلَى الضادَاتِ، وَجَمَعَهَا رَحْمَهُ اللَّهُ فِي سَبْعَةِ آيَاتٍ، فَقَالَ :

وَكُلُّهَا تَجِي [٥٢]

أَيْقِظْ وَأَنْظِرْ عَظَمْ ظَهَرِ الْلَّفْظِ [٥٣]

أَغْلُظْ ظَلَامِ ظُفْرِ اَنْتَظِرْ ظَمَّا [٥٤]

عِضَيْنِ ظَلَلَ النَّحْلِ زُخْرُفِ سَوَا [٥٥]

كَالْحَجْرِ ظَلَّتْ شُعْرًا نَظَلُّ [٥٦]

فِي الظَّعْنِ ظِلِّ الظَّهَرِ عُظُمُ الْحَفْظِ

ظَاهِرُ لَظَى شُوَاظِ كَظِيمِ ظَلَّمَا

أَظْفَرَ ظَنَّا كَيْفَ جَا وَعَظِ سَوَى

يَظْلَلُنَّ مَحْظُورًا مَعَ الْمُحْتَذِرِ

إِلَّا بِوِيلٍ هَلْ وَأُولَى نَاضِرَةٍ
وَالْغَيْظُ لَا الرَّعْدُ وَهُودٌ قَاصِرَةٌ [٥٨]

وَالْحَظَّ لَا الْحَضْنُ عَلَى الطَّعَامِ
وَفِي ظَنِينِ الْخِلَافِ سَامِيٌّ [٥٩]

(٥٩-٥٢) - يعني وكلُّ أَفْرَادِ الظَّاءِ يَجْئِي: أَيْ فِي صِيغَةِ (ظَعْنَ) وَمَادَةِ (كَلْمَاتِ) إِلَّخِ.

وَاعْلَمُ أَنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَلْتَبِسُ عَلَيْهِ الْفَرْقُ بَيْنَ الْضَّادِ وَالظَّاءِ،
فَيَضُعُ إِحْدَاهُمَا مَوْضِعَ الْأُخْرَى، وَهُوَ لَحْنٌ لَا تَحْلُّ الْقِرَاءَةُ بِهِ؛ إِذَا
فِيهِ تَغْيِيرٌ لِلْفَظِ وَإِخْرَاجُ الْكَلْمَةِ عَنْ مَعْنَاهَا، وَلِهَذَا اهْتَمَ الْعُلَمَاءُ
بِتَمْيِيزِهَا حَتَّى أَفْرَادُهُ بِالْتَّأْلِيفِ نَظِمُّا وَنُشِرُّا، وَتَعَرَّضُوا لِحَصْرِ
الظَّاءَتِ الْمُشَالَةِ، وَأَصْبَوْلُهَا وَرَدَتْ فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ فِي ثَلَاثَيْنِ لَفْظًا
عَلَى مَا ذَكَرَهُ النَّاظِمُ: مِنْهَا مَا وَقَعَ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وَمِنْهَا مَا وَقَعَ
فِي أَكْثَرِ.

الْأُولُى: الظَّعْنُ بِفَتْحِ الظَّاءِ وَالْعَيْنِ وَسَكُونِهَا أَيْضًا لِغَتَانِ قَرِئَ بِهِمَا
بِعْنِي الرِّحْلَةِ مِنْ مَكَانٍ إِلَى مَكَانٍ، وَقَعَ مِنْهُ فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ لِفَظٌ
وَاحِدٌ، وَهُوَ: «يَوْمُ ظَعْنَكُمْ» فِي النَّحْلِ.

الثَّانِي: الظَّلُّ بِالْكَسْرِ، وَقَعَ مِنْهُ فِي الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ اثْنَانِ وَعِشْرُونَ
مَوْضِعًا، أَوْلَاهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَظَلَّلَنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامُ» بِالْبَقْرَةِ،
وَآخِرُهَا: «فِي ظِلَالٍ وَعَيْنَ» بِالْمُرْسَلَاتِ. قَالَ ابْنُ النَّاظِمِ: «وَبَابُ

الظُّلَّةَ منه وقع في موضعين: **﴿كَانَهُ ظُلَّةً﴾** بالأعراف، و**﴿يَوْمَ الظُّلَّةَ﴾** بالشعراء».

الثالث: **الظَّهَرُ** بضم الظاء، وهو انتصاف النهار. وقع منه في القرآن العظيم موضعان: الأول بالنور: **﴿وَهِنَّ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِّنَ الظَّهِيرَةِ﴾**. الثاني: **﴿وَعَشِيًّا وَهِنَّ تُظَهِّرُونَ﴾** بالروم.

الرابع: **العُظُمُ** بضم العين وسكون الظاء، بمعنى عظيم نقىض الحقير، وقع منه في القرآن مائةً وثلاثةً مواضع. أولها: **﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾** بالبقرة، وآخرها: **﴿إِنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ﴾** بالمطففين.

الخامس: **الحَفْظُ** وقع منه في القرآن العظيم أربعةً وأربعون موضعًا، كما حررها الشيخ النورى؛ أولها: **﴿حَافِظُوا عَلَى الصِّلَوَاتِ﴾** بالبقرة.

السادس: **أَيْقَظُ** من اليقظة ، وهي ضد النوم، ولم يأت منه في القرآن إلا موضع واحد، وهو: **﴿وَتَحْسِبُهُمْ أَيْقَاظًا﴾** بالكهف.

السابع: **أَنْظُرُ** من الإنتظار ، وهي المهلة والتأخير، وقع منه في القرآن العظيم عشرون موضعًا على الصحيح، أولها بالبقرة: **﴿وَلَا هُمْ يُنْظَرُونَ﴾** ، وآخرها: **﴿لِلَّذِينَ آمَنُوا انْظُرُونَا﴾** بالحديد. وأمّا **﴿هُلْ**

ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة» بالأنعام والنحل: فمن الانتظار، لا من الإنذار.

الثامن: العَظَم بفتح العين وسكون الطاء، وهو معروف: يعني مادته، فيشمل المفرد والجمع من آدمي أو غيره، وقع منه القرآن العظيم خمسة عشر موضعًا، أولها: «وانظر إلى العظام كيف نُنَشِّرُها» بالبقرة، وآخرها: «إِذَا كُنَّا عَظَاماً نَخْرُه» بالنازعات، هذا هو الصحيح.

الناسع: الظَّهَر بفتح الظاء خلاف البطن، وقع في ستة عشر موضعًا على الصحيح، أولها: «كتاب الله وراء ظهورهم» بالبقرة، وآخرها: «أَنْقُضْ ظَهِيرَك» بألم نشرح.

العاشر: اللفظ: يعني التلفظ، لم يأت منه في القرآن إلا موضع واحد: «ما يلفظ من قول» في سورة ق.

الحادي عشر: ظاهر بكسر الهاء، ومادته مفيدة لستة معان: أحدها: الظَّاهِرُ ضدَّ الباطن، الصوابُ أَنَّه وقع في ثلاثة عشر موضعًا، أولها بالأنعام: «وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ»، وآخرها بالحديد: «وَظَاهِرُهُ مِنْ قَبْلِهِ»، ثانية: الظُّهُورُ بمعنى العلوُّ، وقع في ثمانية مواضع على الصحيح: الأول في التوبة في قوله تعالى:

﴿لِيُظْهِرُهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾، وآخرها في الصفة في قوله تعالى: **﴿فَأَصْبَحُوا ظَاهِرِينَ﴾**، ثالثها: **الظُّهُورُ** بمعنى الظفر؛ وقع في موضعين: **﴿كَيْفَ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ﴾** بالتوبه، **﴿إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ﴾** بالكهف؛ وأمّا **﴿وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾**، بالتحريم، فهو بمعنى الاطلاع لا بمعنى الظفر، وسيأتي. رابعها: **الظَّاهِرُ** بمعنى التعاون، وقع منه في القرآن العظيم اثنا عشر موضعًا على الصحيح، أولها بالبقرة في قوله تعالى: **﴿تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ﴾**، وآخرها: **﴿بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرَ﴾** بالتحريم؛ خامسها: **الظَّهَرُ** بمعنى الظهار، وقع منه في القرآن العظيم ثلاثة مواضع: **﴿اللَّائِي تُظَاهِرُونَ مِنْهُنَّ أَمْهَاتُكُمْ﴾** بالأحزاب، **﴿الَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْكُمْ﴾**، و **﴿الَّذِينَ يَظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾** كلاماً بالمجادلة. سادسها: **الظَّهُورُ** بمعنى الاطلاع، وقع منه في القرآن العظيم ثلاثة مواضع: **﴿لَمْ يَظْهِرُوا عَلَى عُورَاتِ النِّسَاءِ﴾** بالنور، و **﴿أَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾** بالتحريم، **﴿فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْرِهِ أَحَدًا﴾** بالجن. وهذا القسم قد أهمله **الشراح**، ولا بد من ذكره. وحاصل ما اشتملت عليه مادة (ظاهر) واحدٌ وأربعون موضعًا.

الثاني عشر: **لَظَى**، وقع منه في القرآن موضعان: **﴿كَلَّا إِنَّهَا لَظَى﴾** بالمعارج، **﴿فَإِنَّدِرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَى﴾** بالليل، وهو اسم من أسماء جهنم؛ سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنها تتلظى.

الثالث عشر: **شُواطِئ** بضم الشين وكسرها، لغتان قرئ بهما، وهو لهبٌ لا دخان معه، أعادنا الله منه بفضله، ولم يأت منه في القرآن العظيم إلا موضعٌ واحدٌ: **﴿بِرُّسَلٍ عَلَيْكُمَا شُواطِئٌ مِّنْ نَارٍ﴾** بالرحمن.

الرابع عشر: **الكظمُ**، وهو تجُّرُّ الغَيْظِ وَعَدَمُ إِظْهَارِهِ، وقيل: **الحبس والإمساكُ**، وقع منه في القرآن العظيم ستةً موضعَ، أولُها: **﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ﴾** بآل عمران، وآخرُها: **﴿وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾** بنون والقلم.

الخامس عشر: **الظُّلْمُ**، وهو وضعُ الشيءِ في غير محلِّه، وقع منه في القرآن العظيم مائتان وثمانيةُ وثمانونَ موضعًا على الصحيح، أولُها: **﴿فَتَكُونُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾** بالبقرة، وآخرُها: **﴿وَالظَّالِمِينَ أَعْدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾** بالإنسان.

السادس عشر: **الغَلْظُ** من الغلطة ضد الرقةِ، وقع منه في القرآن العظيم ثلاثة عشرَ موضعًا. أولُها: **﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظًا لِّلْقَلْبِ﴾** بآل عمران، وآخرُها: **﴿وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾** بالتحريم.

السابع عشر: **الظَّلَامُ** ضد النورِ، قال ابنُ الناظم وتبعه جماعةٌ: وقع في مائةٍ موضعٌ؛ وقال الناظمُ: وقع في ستةٍ وعشرينَ موضعًا، وهو الصوابُ، أولُها في البقرة: **﴿وَتَرَكُهُمْ فِي ظُلْمَاتٍ لَا يَبْصِرُونَ﴾** . وآخرُها: **﴿مِنَ الظُّلْمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾** بالطلاقِ.

الثامن عشر: **الظُّفُر** بضم الظاء والفاء وبها قرأ الجمهور، ويجوز إسکانها، وبها قرأ الحسن، وقع في موضع واحد: **﴿حَرَّمَنَا كُلُّ ذِي ظُفَر﴾** بالأنعام.

الحادي عشر: **الانتظار** بمعنى الارتقاب، وقع منه في القرآن العظيم ستة وعشرون موضعًا على الصحيح، أولها بالبقرة: **﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ﴾**، وآخرها: **﴿فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةُ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بِغَتَّةٍ﴾** بالقتال.

العشرون: **الظُّمَاءُ**؛ وهو العطش، وقع في كتاب الله عز وجل في ثلاثة مواضع: **﴿لَا يَصِيبُهُمْ ظُمَاءٌ﴾** في التوبة، **﴿أَنْكُلَّا لَا تَظْمَأُوا فِيهَا﴾** بطه، **﴿يَحْسِبُهُ الظَّمَآنُ مَاءً﴾** بالنور.

الحادي والعشرون: **أَظَفَرُ** من **الظُّفُر** بفتح الظاء والفاء، وهو الفوز بالمطلوب، ورد منه في القرآن العظيم موضع واحد، وهو: **﴿بَعْدَ أَنْ أَظْفَرْكُمْ عَلَيْهِم﴾** بالفتح.

الثاني والعشرون: **الظَّنُّ** كيف تصرف، ولو بمعنى العلم، كما قال الناظم (ظنناً كيف جا)، وقع منه في القرآن العظيم تسعة وستون موضعًا على الصحيح، أولها: **﴿الَّذِينَ يَظْنُنُونَ أَنَّهُمْ مَلَاقُوا رَبِّهِم﴾** بالبقرة، وآخرها: **﴿إِنَّهُ ظَنٌّ أَنْ لَنْ يَحُورَ﴾** بالانشقاق.

الثالث والعشرون: الوعظُ؛ وهو التخويفُ من عذاب الله والترغيبُ في ثوابه، وقع منه في القرآن العظيم أربعةً وعشرون موضعًا على ما حررَه الشيخ النوريُّ، أولُها: «وموعظة للمتقين» بالبقرة، وأخرُها: «ذلكم توعَّظون به» بالجادلة، وليس منه «عِضَّين» بالحجر؛ لأنَّه جَمْعٌ عِصْمَةٌ بمعنى فرقَةٍ بالضادِ الساقطة، وقوله (وَعَظَ) بلفظِ المصدِّرِ والاستثناءِ في كلامِ الناظم منقطعٌ؛ لأنَّ عَظَةً ليست من الوعظِ.

الرابع والعشرون: ظلٌّ بمعنى دام أو صار، وقع منه في القرآن العظيم تسعةً موضعًا، وعدَ الناظمُ محالَّها: الأولُ والثاني: «ظلٌّ وجهه مسودًا» بالنحل والزخرف. وإلى المثلية: أي اتحاد موضعٍ (ظلٌّ) في السورتين أشار بقوله: (سَوَا بفتح السين مع القصر) : أي هما متساويان بخلاف (سوى) بكسر السين في المصراع الأوَّل، فإنَّه بمعنى غيرِه. والثالث: (ظَلَّتْ) بِطَهَ، في قوله تعالى: «ظَلَّتْ عَلَيْهِ عَاكِفًا»، والرابع: (ظَلَّتْمُ) بالواقعَة في قوله تعالى: «فَظَلَّتْمُ تفَكُّهُونَ»، وإليهما أشار بقوله (وَظَلَّتْ ظَلَّتْمُ)، وحذف المصنفُ الفاءَ من فظَلَّتْمُ: وهو جائزٌ في الاستدلالِ لا في التلاوة؛ والخامسُ والسادسُ: (ظَلَّوا) في موضعَين: «لَظَلَّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ» بالروم، «فَظَلَّلُوا فِيهِ يَعْرِجُونَ» بالحجر، وإلى ذلك أشار بقوله: (وَبِرُومَ ظَلَّلُوا

كالحجر) . والسابع والثامن: «فظلت أعناقهم لها خاضعين»، «ففضل لها عاكفين»، كلامها بالشعراء، وإليهما أشار بقوله: «ظلت شُعراً نظل»، والتاسع: (يظللن) بالشوري في قوله تعالى: «فيظللن رواكد على ظهره»، كما قال: (يظللن)، وحذف منه الفاء كما تقدم، وما سوَى هذه الموضع؛ فإنه بالضاد؛ لأنَّه إِمَّا مِنَ الضَّالَّالِ ضد الْهُدَى؛ كقوله تعالى: «يُضْلِلُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ»، أو من الاختلاط والمزج؛ كقوله تعالى: «أَئَذَا ضَلَّلْنَا فِي الْأَرْضِ»، أو بمعنى الهاك؛ كقوله تعالى: «إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسَرَّعْ»، أو بمعنى البطلان؛ كقوله تعالى: «الَّذِينَ ضَلَّلْنَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا»، أو بمعنى التغيب؛ كقوله تعالى: «قَالُوا ضَلَّلُوا عَنَا»، فهذا جميعه بالضاد؛ لأنَّه ليس بمعنى الدوام أو الصيرورة .

فإنْ قلتَ: صنِيعُ المصنف في هذا الباب أنه يذكر مادةَ اللفظ ولا يبيِّن مَحَالَهُ، ولفظ «ظل» بَيْنَ مواضعِه التسعة، فما نكتةُ ذلك؟ قلتُ: لم أَرَ مَنْ تعرَّضَ لهذا من الشروح التي وقفتُ عليها، ولعلَّه أراد الإِيضاحَ للمبتدئِ. فإنْ قلتَ: فما وجَهُ تخصيصِ هذا اللفظ دونَ غيرِه؟ قلتُ: لأنَّ (ظلَّ) يأتِي لمعانٍ كثيرةً كما علمتَ، ولا يكونُ بالظاءِ إِلَّا إذا كان بمعنى دام أو صار، وهذا يصعبُ على المبتدئِ، فبَيْنَ رحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى مَحَالَهَا تَسْهِيلًا عَلَى المبتدئِ، وبَكْذَا يقالُ فِي: (محظورًا مع المحتظر)، تأمل .

الخامس والعشرون: الحظر بمعنى المنع، وقع في موضعين: «وما كان عطاء ربك محظوراً» بسبحان: الإسراء «فكانوا كهشيم المحظوظ» بالقمر، كما قال الناظم (محظوظاً مع المحظوظ).

السادس والعشرون: الفَظَّ من الفظاظة، وهي الغلظة والتجافى، وقع في موضع واحد في قوله تعالى: «ولو كنت فظاً» بأى عمران.

السابع والعشرون: النَّظَرُ بمعنى الرُّؤيَا بعين الرأس، أو بعين القلب، وقع في كتاب الله تعالى في أربعة وثمانين موضعًا، أولها: «وأنتم تنظرون» بالبقرة، وأخرها: «أفلا ينظرون إلى الإبل» بالغاشية، وليس منه: «نَصْرَ النَّعِيم» بالمطففين، و«لَقَاهُمْ نَصْرَةً وسُرُورًا» بالإنسان، و«وَجْهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرٌ» بالقيامة، بل هو فيها بالضاد الساقطة؛ لأنَّه من النضارة: أى الحسن والإضاءة، ومنها قوله عليه السلام «نَصْرَ اللَّهُ أَمْرًا سَمِعَ مَقَالِتِي فَوَعَاهَا فَأَدَّاهَا كَمَا سَمِعَهَا».

ولذلك أشار الناظم بقوله: (وَجَمِيعُ النَّظَرِ إِلَّا بُوْيِلْ هَلْ وَأَوْلَى نَاضِرَةً). والاستثناء منقطع، وقيد (نَاضِرَةً) بقوله (أَوْلَى): لأنَّ الثانية بالظاء بمعنى رائبة مشاهدة.

* فائدة: قال الإسقاطى: «مادَةُ النَّظَرِ والانتظار والإنتظار متحدةٌ في أصل اللغة، والاختلاف إنما هو بحسب الأبواب؛ وإنما غايرَ المصنفُ بينها للإيضاح» اهـ.

الثامن والعشرون: الغيظُ هو شدَّةُ الغضبِ، وقع في ثلاثة عشرَ موضعًا، أولُها: قوله تعالى: «عَضُوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامُلَّ مِنَ الْغَيْظِ»⁽¹⁾ في آل عمران، وآخرُها: «تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ»⁽²⁾ بالملك، لا لفظَ سُورَةِ الرعد، من قوله تعالى: «وَمَا تَغِيضُ الْأَرْحَامُ»⁽³⁾ ولا لفظَ هودٍ، من قوله تعالى: «وَغَيْضَ الْمَاءِ»⁽⁴⁾؛ فإنَّهما بالضاد لكونهما من الغيضِ بمعنى النَّقصِ، ولهذا قال ابنُ الجزرِ: (والغيظ لا الرعد وهو
قاصره) أي قاصرة عليهما لا تتجاوزهما إلى غيرهما.

الحادي والعشرون: الحظُّ بمعنى النصيب؛ جاء منه في القرآن العظيم سبعة موضعَ، أولُها: «أَنْ لَا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًا فِي الْآخِرَةِ»⁽⁵⁾ في آل عمران، وآخرُها: «إِلَّا ذُو حَظٍ عَظِيمٍ»⁽⁶⁾ بفصلٍ. وأمّا إنْ كان بمعنى الحثُّ فهو بالضاد، وقع في ثلاثة موضعَ: «وَلَا يَحْضُرُ عَلَى طَعَامِ الْمُسْكِنِ»⁽⁷⁾ في الحاقةَ، والماعون، «وَلَا تَحْاضُرُونَ عَلَى طَعَامِ الْمُسْكِنِ»⁽⁸⁾ بالفجرِ، ولذا قال الناظمُ: (والحظ لا الحضُّ على الطعام)

الثلاثون: (بظنين) في سورة التكوير في قوله تعالى: «وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنْنِي»⁽⁹⁾ بمعنى قراءةٍ من قرأ بالظاءِ، وذلك أن القراءَ اختلفوا فيه؛ فابنُ كثييرٍ وأبو عمرو والكسائي⁽¹⁰⁾ قرءوه بالظاءِ بمعنى متَّهم، والباقيون قرءوه بالضاد بمعنى بخيلاً، ولهذا قال: (وفي ظنين الخلافُ سامي) أي عالٍ مشهورٍ، والله أعلم. فجمعُ الألفاظ

(1) ويقرؤها بالظاء أيضاً رويَّس عن يعقوب من العشرة.

الواردة في القرآن العظيم بالظاء المشالة ثم انماهه وخمسة وأربعون (٨٤٥).

فإن قلتَ: قالُ الشَّيخُ النُّورِيُّ: إِنَّ أَصْوَلَ الظَّاءَتِ سَتَ وَثَلَاثَتُونَ، وَالنَّاظِمُ عَدَّهَا ثَلَاثَيْنَ، فَهَذَا تَنَافِ؟! قَلْتَ: لَا تَنَافِيَ بَيْنَ كَلَامِ الشَّيْخِيْنِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّاظِمَ أَدْرَجَ (الظَّلَّةَ) فِي (الظَّلَّ) بِالْكَسْرِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ أَبُوهُ، وَعَدَ (ظَاهِرَ) لِفَظًا وَاحِدًا، وَهُوَ يَأْتِي لِمَعَانِي سَتَةَ كَمَا مَرَّ؛ وَلَذَا عَدَّهَا ثَلَاثَيْنَ، بِخَلْفِ الشَّيْخِ النُّورِيِّ؛ فَإِنَّهُ جَعَلَ (الظَّلَّةَ) أَصْلًا، مُسْتَقْلًا، كَمَا جَعَلَ بَقِيَّةَ مَعَانِي (ظَاهِرَ) أَصْوَلًا مُسْتَقْلَةً؛ فَعَلَى هَذَا صَارَتْ أَصْوَلُ الظَّاءَتِ سَتَةَ وَثَلَاثَيْنَ، كَمَا قَالَ، فَتَأْمِلُ.

فصل

في وجوب بيان الضاد من الخطأ ونحوهما عند الافتراض

وَإِنْ تَلَاقَيَا الْبَيْانُ لَازِمٌ
وَاضْطَرَّ مَعَ وَعَظَتْ مَعَ أَفْضَلُ
أَنْقَضَ ظَهَرَكَ يَعْضُّ الظَّالِمُ [٦١]
وَصَفَّ هَا جَاهَهُمْ عَلَيْهِمْ [٦٢]

(٦١، ٦٢) - يعني أن الضاد والظاء إذا تلاقيا؛ لأن لم يفصل بينهما فاصل في اللفظ فيبانُهما لازم؛ سواء لم يفصل بينهما فاصل في الخط؛ نحو: **«أنقض ظهرك»**، أو فصل؛ نحو: **«يَعْضُ**

الظالم》؛ لئلا يختلط أحدهما بالآخر بأن يُيدلَ الضادُ بالظاء أو العكس ، فيفسدَ المعنى ، فتبطلُ به الصلاة؛ كما هو مذهبُ السادة الشافعية ، ومنهم الناظمُ ، وقولُ لنا في المذهب المالكي ، وجههُ أنَّ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا الضالِّين﴾ إنْ قُرِئَ بالظاء المشالة كان معناه الدائمين . وهو غيرُ مرادُ اللهِ تعالى كما هو بَيْنَ ؛ وإذا قرئ بالضاد الساقطة - كما هو الصوابُ - كان معناه: المائلين عن الهدى وطريقِ الحقّ، وذلك مرادُ اللهِ عزَّ وجلَّ؛ إذ المرادُ بالضالِّين - واللهُ أعلم: النصارى ، وبالمحضُوبِ عليهم: اليهودُ؛ لقولِه تعالى في اليهودِ: ﴿وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعْنَهُم﴾، وفي النصارى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلَّلُوا مِنْ قَبْلِ﴾.

وأعلمُ أنَّ أصحَّ الأقوال في ذلك عندنا -معاشر المالكية- الصحة مطلقاً؛ أي صحةُ صلاةِ اللاجِنِ الجاهل ، ومنه مَنْ لا يُمِيزُ بين الضاد والظاء ، وصحةُ صلاةِ إمامه إنْ كان إماماً؛ سواءً لَحْنَ لَحْناً جلياً أو خفياً بالفاتحة أو غيرها ، لكنَّ مع الحرمة إنْ وُجِدَ غيرهُ ممَّ يُحْسِنُ القراءة ، وإلَّا فالكرابهُ ، وهو المفتى به أيضاً عندنا ، واللهُ أعلم ، وكذلك يلزمُ بيانُ الضاد من الطاء في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضطُرَّ﴾ ، وهذا الحكمُ حيثُ وقعَ الطاء بعد الضاد؛ لئلا يسبقَ اللسانُ إلى ما هو أخفُ عليه ، وهو الإدغام ، وذلك لا يجوز مع

بيان الظاء من التاء في: **﴿أَوَعَظْتَ﴾** في الشعراء؛ لثلا يقرب من الإدغام مع بيان الضاد من التاء في قوله تعالى: **﴿إِنَّا أَفَضَّلُّمِنْعِرْفَاتِ﴾** بالبقرة؛ لثلا يبادر اللسان إلى الإدغام، وكذا حُكْمُ كل ضاد ساكنة بعدها حرفٌ من حروف المعجم، أو كل لامٌ؛ نحو: **﴿خَضَّتِ﴾** و**﴿أَخْفَضَ جَنَاحَكَ﴾** و**﴿قَبَضَنَا﴾** و**﴿فِي تَضْلِيلٍ﴾** ، فمن لم يعتن ببيانها، فإما أن يُدَلِّلَها أو يُدَغِّمَها وهو لا يشعر، ثم أمر بتصفية الهاء؛ أى بإخلاصها؛ لأنها حرفٌ خفيٌّ، على ما مرَّ من أن الهاء موصوفة بصفاتِ الضعف، فينبغي الحرصُ على بيانها، سواء تكررت؛ نحو: **﴿جَبَاهُمْ﴾** ، أو لم تكرر؛ نحو: **﴿عَلَيْهِمْ﴾** ، وفي البيت الأول حَذَفَ فاءَ الجزاء ضرورةً، والأصل: (فالبيان لازم) على حد قوله: «مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا»؛ أى: فالله يشَكُّرُهَا.

باب الميم والنون المشددين والساكنين والتنوين

وَأَظْهِرِ الرِّغْنَةَ مِنْ نُونٍ وَمِنْ مِيمٍ إِذَا مَا شُدَّدَ... [٦٣]

٦٣ - أعلم - وفقني الله وإياك لما يُحبُّه ويرضاه - أن النون والميم لا يخلو حالُهُما من أن يكونا ساكنين أو محرَّكين؛ فإنْ كانا ساكنين فسيأتي للناظم الكلامُ عليهمَا قريباً، وإنْ كانا مُحرَّكين؛ فتارةً يكونان مُشدَّدين، وتارةً مُخفَّفين، فإنْ كانا مُخفَّفين فينطقُ بهما من مخرجيهما مع مراعاة صفاتهما، ولِيُتَحَفَّظَ من تفخيمهما كما تقدَّمَ بيانه، وإنْ كانا مُشدَّدين. فأمرَ الناظمُ بِإِظْهارِ الرِّغْنَةِ فيهما؛ أى: الرِّغْنَةُ الكاملةُ، وذلك مقدار مدة ألف، وقد عرفتَ أن الرِّغْنَةَ صفةٌ لازمةٌ لهما مطلقاً، وأنَّ مخرجَهَا الحيشُومُ، وقوله: (إِذَا مَا شُدَّدَ)، يشمل المدغمتين في الكلمة؛ نحو: «الجَنَّةُ»، و«النَّاسُ»، و«هُمُّ قَوْمٌ»، «تَمٌّ»، وفي كلمتين؛ نحو: «مِنْ نَاصِرِينَ»، و«مَا لَهُمْ مِنْ اللَّهِ»، إلا أنَّ إدغامَ النون في مثلها من كلمتين مما يشمله قوله الآتى: «وَأَدْغَمَنَ بِغَنَّةٍ فِي يَوْمَنَ»؛ ثم انتقل يبيَّن حُكْمَهُما إِذَا كانتا ساكتتين، وببدأ باليم؛ فقال:

..... وأخفَّينَ [٦٣]

المِيمَ إِنْ تَسْكُنْ بِغَنَّةٍ لَدَى بِاءَ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ أَهْلِ الْأَدَاءِ [٦٤]

وَأَظْهَرَنَهَا عِنْدَ بَاقِي الْأَحْرُفِ وَاحْذَرْ لَدَى وَأَوْ وَفَا إِنْ تَخْتَفِي [٦٥]

(٦٣-٦٥) - الميم الساكنة لها ثلاثة أحكام: إدغامٌ بُغْنَةً، وإخفاءٌ مع الغنة، وإظهارٌ بلا غنة؛ أمّا الإدغام: فيكونُ واجبًا عند الميم مثلها، وهذا علِمٌ من قوله سابقًا في باب الإدغام: (وأولئِي مثل وجنس إن سكن: أَدْغَمْ) كما علِم وجوبُ الغنة عندها من قوله في البيت قبل هذا: (إِذَا مَا شُدَّدَا؛ إِذْ هُوَ صَادِقٌ بِنَحْوِ: «عَمَ»، و«لَهُمْ مَنْ») كما مرّ.

وأمّا الإخفاءُ مع الغنة فيكونُ عند الباء، ولهذا أمر بإخفائها بقوله: (وأخفين الميم إن تَسْكُنْ بِغَنَّةٍ لِدِي بَاءً)، وسواء كان السكون أصلياً؛ نحو: «أَمْ بَظَاهِرٍ»، أم عارضاً؛ نحو: «وَمَنْ يَعْتَصِمُ بِاللَّهِ»، أم تخفيفاً؛ نحو: «إِنْ رَبَّهُمْ بِهِمْ»، وهذا مذهب ابن مجاهد والداني، واختاره الناظم، ومذهبُ أهل الأداء بمصر والشام والأندلس وسائر البلاد الغربية، فتُظْهِرُ غُنْتَهَا من الخشوم كإظهارها بعد القلب في نحو: «مَنْ بَعْدَ»، وذهب جماعة كابن المنادى ومكى إلى الإظهار، وعليه أهل الأداء بالعراق والبلاد الشرقية، والوجهان صحيحان مقروء بهما، إلا أنَّ الإخفاءَ أظهر وأشهر، ولذا قال: (على المختار منْ أَهْلِ الْأَدَاءِ).

وأمّا الإظهار: فعند باقي الحروف كما قال: (وأَظْهِرَنَّهَا عند باقي الأحرف)، وسواء كانت مع ما بعدها في الكلمة؛ نحو: «أَنْعَمْتَ

و﴿تمسكون﴾، أو كلمتين؛ نحو: ﴿ذلكم خير لكم عند﴾، فليعتنِ
بإظهارها في هذا وما ماثله، لا سيما إنْ أتى بعدها واوً أو فاءً،
ومنْ ثمَ حذَّرك من إخفائهما عند الواو والفاء بقوله: (واحدَ لدِي واو
وفاً أَنْ تختفي)، لسَبَقُ اللسان إلى الإخفاء لاتِّحادها مع الواو في
الخرج وقربِها من الفاء، فيُظَنُّ أنها تُخْفَى عندهما كما تخفى عند
الباء المتشدة هي بها فيه.

ثم أخذ في بيان النون الساكنة والتنوين؛ فقال:

إِظْهَارٌ ادْغَامٌ وَقَلْبٌ إِخْفَاءً [٦٦] فِي الْلَّامِ وَالرَّاءِ لَا بِغُنَّةٍ لَرَمٌ [٦٧] إِلَّا بِكَلْمَةٍ كَدُنْيَا عَنْوَنُوا [٦٨] إِلَخْفَاءَ لَدِي بَاقِي الْمُرْوُفِ أَخْذَا [٦٩]	وَحُكْمُ تَنْوِينِ وَنُونٍ يُلْفَى فَعِنْدَ حِرْفِ الْحَلْقِ أَظْهَرْ وَادْغَمْ وَادْغَمْ مَنْ بَغْنَةً فِي يُوْمِنْ وَالْقَلْبُ عِنْدَ الْبَاءِ بَغْنَةً كَذَا
--	--

(٦٦-٦٩) - يُشيرُ إلى أن حكمَ النون الساكنةِ والتنوينِ على
أربعةِ أقسامٍ؛ وهو: الإظهارُ، والإدغامُ بـغنةٍ أو بدونها، والقلبُ،
والإخفاءُ. والتحقيقُ أنها ثلاثةٌ تتفرَّعُ إلى خمسةٍ: الإظهارُ،
والإدغامُ بـغنةٍ أو بدونها، والإخفاءُ مع القلبِ أو بدونه كما جزمَ به
الجعبريُّ، ولم يُقِيدِ الناظمُ النونَ بالسكون؛ لأنَّه اشتهرَ فيما بينهم
ذَكْرُ حُكْمِ النون الساكنةِ والتنوينِ مع وصفِ النون بالسكون، وقيل:

قَيْدُ السَّكُونِ مَعْلُومٌ بِقَرِينِ التَّشْرِيكِ فِي الْحُكْمِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا هُوَ سَاكِنٌ؛ يَعْنِي التَّنْوينُ؛ لِأَنَّ الْاشْتِراكَ فِي الْحُكْمِ يَقْتَضِي التَّسْوِيَةَ فِي الْوَصْفِ غَالِبًا. وَلَمْ يُقَيِّدْ التَّنْوينُ بِالسَّكُونِ؛ لِأَنَّ وَضْعَهُ عَلَيْهِ بِخَلَافِ التَّنْوينِ، فَإِنَّهَا كَمَا تَكُونُ فِي الْوَضْعِ سَاكِنَةً تَكُونُ مُتَحَرِّكَةً، وَنَصُوْتاً عَلَيْهِ إِنْ كَانَ نُونًا لِمُخَالَفَتِهِ إِيَّاهَا مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجَهِ مَعْلُومَةِ عَنْهُمْ^(١)، وَقَدْمَ الْإِظْهَارِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، ثُمَّ الْإِدْغَامُ؛ لِأَنَّهُ ضَدُّهُ، وَضِدُّ الشَّيْءِ أَقْرَبُ حُضُورًا بِالْبَالِ عِنْدِ ذِكْرِهِ، ثُمَّ ذِكْرُ الْقَلْبِ؛ لِأَنَّهُ نُوْعٌ مِنْ الْإِدْغَامِ، ثُمَّ الْإِخْفَاءُ؛ لِأَنَّهُ حَالَةٌ بَيْنَ الْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ، فَيَتَوَقَّفُ عَلَيْهِمَا.

وَالْإِظْهَارُ لِغَةً: الْبَيَانُ. وَالْإِظْهَارُ اصطِلَاحًا: إِخْرَاجُ كُلِّ حَرْفٍ مِنْ مُخْرَجِهِ وَإِبْقاؤُهُ عَلَى حَالِهِ، وَتَقْدِمَ تَعْرِيفُ الْإِدْغَامِ. وَالْقَلْبُ يُطْلَقُ لِغَةً عَلَى مَعْنَى: مِنْهَا تَحْوِيلُ الشَّيْءِ ظَهِيرًا لِبَطْنِ، وَالْقَلْبُ

(١) هَذِهِ الْأَوْجَهُ هِيَ: ١ - التَّنْوينُ السَاكِنَةُ تَكُونُ فِي وَسْطِ الْكَلْمَةِ وَفِي آخِرِهَا. وَالتَّنْوينُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي آخِرِهَا. ٢ - التَّنْوينُ السَاكِنَةُ تَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْفَعْلِ وَالْحَرْفِ. وَالتَّنْوينُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي آخِرِ الْأَسْمَاءِ. ٣ - التَّنْوينُ ثَابِتَةٌ وَصَلَّاءً وَوَقْفًا. وَالتَّنْوينُ لَا يَشْبِتُ إِلَّا فِي الْوَصْلِ. ٤ - التَّنْوينُ السَاكِنَةُ تَبْتَلِي لِفَظًا وَخَطْلًا وَالتَّنْوينُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْلِفْظِ، وَزَادَ بَعْضُهُمْ أَنَّ التَّنْوينَ السَاكِنَ تَكُونُ أَصِيلَةً مِنْ بَنِيَّةِ الْكَلْمَةِ وَتَكُونُ زَائِدَةً مِثْلَ (انْفَلَقَ)؛ وَأَمَّا التَّنْوينُ فَلَا يَكُونُ إِلَّا زَائِدًا عَلَى بَنِيَّةِ الْكَلْمَةِ وَأَصْلَهَا أَهٌ. بِهَجَةِ النُّفُوسِ فِي التَّجْوِيدِ لِمَأْمُونِ كَاتِبِي ٤٣٨/١.

اصطلاحاً: جَعَلَ الحرفِ حرفاً آخر. والإخفاءُ لغةُ السترِ، والإخفاءُ اصطلاحاً: نطقُ بحرفٍ بصفةٍ بين الإظهار والإدغام، عارٍ من التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول؛ أما الإظهار فيكونُ عند حروف الحلقِ الستة، وهي: الهمزة؛ نحو: «يَنَّاونَ عَنْهُ»، ولا ثانٍ له، «مَنْ آمَنَ» «كُلَّ آمَنَ» في قراءة غير ورش، والهاء؛ نحو: «مَنْ مِنْهَا» و«انهار» و«جُرُفُ هار»، والعين؛ نحو: «أَنْعَمْتَ» «مَنْ عَمِلَ» «عَذَابُ عَظِيمٍ»، والهاء؛ نحو: «وَانْحَرَ» «مَنْ حَادَ» «عَزِيزٌ حَكِيمٌ»، والغين؛ نحو: «فَسِينَغَضُونَ» «مَنْ غَلَّ» «إِلَهٌ غَيْرُهُ»، والخاء؛ نحو: «وَالْمَنْخَنَةُ» «فَمَنْ خَفَّتْ» «عَلِيمٌ خَيْرٌ». ولا خلافٌ بين القراء في إظهارِ النون الساكنة والتنوين عند هذه الحروف الستة، ولهذا قال: (فَعِنْدَ حِرْفِ الْحَلْقِ أَظْهَرَ).

• تنبية: قرأ أبو جعفر - من القراء العشرة - بإخفاءِ النون الساكنة والتنوين عندَ الغين والخاء، واستثنى بعضُ أهلِ الأداء له: «فَسِينَغَضُونَ» «إِنْ يَكُنْ غَنِيَا» و«الْمَنْخَنَةُ»؛ ووجهُ الإظهار عند هذه الحروف بعْدَ المخرج الذي بينهما وبينها؛ لأنَّها مِنَ الْحَلْقِ، والنونُ مِنْ طرفِ اللسان.

وَأَمَّا الإدغامُ فَيُنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ: كَامِلٌ، وَنَاقِصٌ؛ فَالْكَامِلُ، وَيُسَمَّى إِدغَامًا مَحْضًا، وَهُوَ الإِدغَامُ بِلَا غُنَّةٍ مَعَ التَّشْدِيدِ التَّامِ؛ فَفِي

اللام أو الراء؛ نحو: **﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعِلُوا﴾** **﴿هُدَىٰ لِلْمُتَّقِينَ﴾** **﴿وَمَنْ رَزَقَنَا﴾** **﴿ثُمَّرَ رِزْقًا﴾**؛ ولم تقع النون واللام أو الراء في كلمة واحدة، ووجه الإدغام: تقارب المخرجين أو اتحادهما، ووجه حذف الغنة المبالغة في التخفيف؛ لأنَّ في بقائهما ثقلاً ما، وإلى الإدغام بعدم الغنة أشار بقوله: **﴿وَادْعُمْ فِي الْلَّامِ وَالرَّاءِ لَا بُغْنَةَ لِرَمْ﴾** : أي إدغامها في ذلك بلا غنة لازمٌ وواجبٌ، وفي نسخة: **﴿أَتَمْ﴾**، وهو إشارة إلى أن الإدغام فيهما بلا غنة أتمٌ من الإدغام بعنة. فيفيد جواز إدغامها في ذلك بعنة، وبه قرأ جماعة، لكنَّ المشهور الأول؛ وعليه العمل. وأمَّا الإدغام الناقص، ويُسمَّى إدغاماً غير مَحضٍ، وهو الإدغام مع الغنة والتشديد الناقص؛ ففي أربعة أحرف: الياء، والواو، والميم، والنون، ويجتمعها قولك: **﴿يَوْمَنْ﴾**، كما قال: **﴿وَأَدْغَمَنْ بُغْنَةَ فِي يَوْمَنْ﴾**؛ نحو: **﴿مَنْ يَشْتَرِي﴾** **﴿يَوْمَئِذٍ يَفْرَح﴾** **﴿مِنْ وَلَىٰ وَلَا﴾** **﴿مِنْ مَاء﴾** **﴿مَثْلًا مَا﴾** **﴿عَنْ نَفْسٍ﴾** **﴿مَلَكًا نَقَاتِل﴾**، فلا خلاف بين القراء في إدغامها على الوجه المذكور؛ إلَّا ما رواه خَلَفُ عن حمزة⁽¹⁾ من الإدغام في الياء والواو بلا غنة، وأجمعوا على إظهار النون الساكنة عند الياء والواو إذا اجتمعا في كلمة واحدة؛ نحو: **﴿صَنْوَانْ﴾**، و**﴿بَنِيَانْ﴾**؛ لئلا يشتبه بالضعف؛ نحو:

(1) ويضاف أيضاً دورى الكسائى بخلف فى الياء من طريق أبي عثمان الضرير من العشرة.

(صوَّان)، و(بيان)، وإلى هذا أشار بقوله: (إلا بكلمة كدنيا عنونوا)، ومثَّلَ للواو بعنونوا، وإن لم يكن من القرآن؛ لعدم تَائِيَّ مِثَالِهَا منه في هذا البيت، وهو (صنوان).

فحصلَ من هذا أن الإدغام بعْنَةَ وبدونها في ستَّةَ أَحْرَفٍ يجمعها قولك «يرملون»؛ وأمَّا القلبُ فعندَ حرف واحدٍ، وهو الباء؛ نحو: «أَبْعَثَ»، «أَنْ بُورَكَ»، «صُمْ بَكَمْ»، فَيُنَقْلِبَانِ مِمَّا خالصَةَ مَعَ الْعَنَّةِ، وهذا معنى قوله: (والقلب عند البا بعنة)، لكنَّ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ إِخْفَاءُ الْمِيمِ المقلوبة لِأَجْلِ الباءِ. قال في النشر: فلا فرقَ حينئذ بين «أَنْ بُورَكَ» و«مِنْ يَعْنِصِمُ بِاللهِ».

وأمَّا الإِخْفَاءُ فَيَكُونُ عَنْدَ باقِي الْأَحْرَفِ، كَمَا قَالَ: (كَذَا الإِخْفَاءُ لَدِي باقِي الْحُرُوفِ أُخْذَا)، وَأَرَادَ بِيَابِي الْحُرُوفِ مَا عَدَ السَّتَّةِ الْخَلْقِيَّةِ وَسَتَّةِ «يرملون»، والباءِ والأَلْفِ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مَرَادَةً فِي باقِي الْحُرُوفِ؛ لِعَدَمِ وقوعِهَا بَعْدِ النُّونِ السَّاکِنَةِ وَالْتَّنْوِينِ؛ لِوجُوبِ فَتْحِ مَا قَبْلِهَا، فَيَكُونُ لِلإِخْفَاءِ حِينئذِ خَمْسَةَ عَشَرَ حَرْفًا، وَقَدْ جَمَعَهَا الْمَحْقُقُ الْحَلْبِيُّ فِي أَوَّلِ كَلِمَاتِ هَذَا الْبَيْتِ:

سَرَّى طِيفُ ظَبَّى ثَوْبَهُ ذُو شَذَا زَكَا
نَرَاهُ ضُحَى كَمْ قَدْ جَلَّا فِي دُجَى صَدَا

وَجَمَعَهَا الشِّيْخُ النُّورِيُّ فِي أَوَّلِ كَلِمَاتِ بَيْتٍ عَلَى تَرْتِيبِ الْحُرُوفِ عَنْدَ الْمَغَارِبَةِ فَقَالَ:

نلا ثم جا در ذكا زاد طب ظنا كفى صرف ضق فاز فقا ساد شملا
 وأمثالها واضحة. ولا خلاف بينهم في إخفاء النون والتنوين
 عند هذه الحروف، وسواء اتصلت النون بهن في الكلمة أو انفصلت
 عنهن في الكلمة أخرى. والإخفاء حالة بين الإظهار والإدغام؛ فهو
 متوسط بينهما كما تقدم، وبهذا يظهر مفارقته للإدغام. ويفارقه
 أيضا من حيث أنه إخفاء الحرف عند غيره لا في غيره بخلاف
 الإدغام.

واعلم أن كل ما ذكر في هذا الباب إن كان من الكلمة: فالحكم
 عام في الوصل والوقف، وإن كان من كلمتين: فالحكم مختص
 بالوصل.

• تنبية: يجب على القارئ أن يحتذر من المد عند إخفاء النون
 في نحو: «كتم»، وعند الإتيان بالغنة في نحو: «إنَّ الذين»
 و«إمَّا فداء»، وكثيراً ما يتساهل في ذلك من يبالغ في الغنة فيتولد
 منها واو أو ياء، فيصير اللفظ: كونتم، إين، إيماء، وهو خطأ قبيح
 وتحريف، وليحتذر أيضا من إطباقي اللسان فوق الثناء العليا عند
 إخفاء النون، وهو خطأ أيضا. قال في لطائف الإشارات: «وطريق
 الخلاص منه تجافي اللسان قليلاً عن مخرج النون». والله سبحانه
 وتعالى الموفق.

باب المد والقصر

ذكر هنا أقسام المد، وتعريف كلّ قسمٍ، وحكمه . فقال:

والمدُ لازمٌ وواجبٌ أىٌ وجائزٌ وهو وقصر ثبتا [٧٠]

٧- اعلم أنَّ بابَ المدَ والقصر بابٌ مهمٌ يجبُ الاعتناءُ به.

والمدُ لغةً: الزيادةُ، والمدُ اصطلاحاً: إطالةُ الصوت بحرفٍ من حروف المد، وحروف المد ثلاثة: الألفُ، والواوُ الساكنةُ المضمومُ ما قبلها، والياءُ الساكنةُ المكسورُ ما قبلها. والقصر لغةً: الحبسُ، والقصر اصطلاحاً: مدٌ طبيعيٌ تركتُ معه الزيادةُ، والقصر هو الأصلُ؛ لأنَّه لا يحتاجُ إلى سببٍ، والمدُ فرعٌ، ولذلك لا يكونُ إلا لسببٍ؛ والمراد بالمد الزيادةُ على ما في حرف المد الطبيعيِّ الذي لا تقوُم ذاتُه إلاَّ به، ولهذا يُشير ابنُ بريٍ رحمةُ الله تعالى بقوله:

وصيغةُ الجمِيع لِلجمِيع تُمدُ قدرَ مَدِها الطبيعيِّ
وذلك لأنَّ بنيةَ هذه الأحرف الثلاثة لا تكونُ إلاَّ ممدودةً؛ لأنَّها
أصواتٌ في الفم كما تقدم في المخارج؛ والمرادُ بالقصر تركُ الزيادةِ
لا تركُ المد بالكلية؛ لأنَّه يؤدي إلى حذف حرفٍ من القرآن، وهو
لا يجوزُ، ولم يتعرَّضِ الناظم لِحُكم المد الأصلِيّ؛ وإنما تعرَّضَ

للمدّ الفرعىٌ؛ وله شرطٌ وسببٌ، ولا تجوزُ الزيادةُ فى حرف المدّ بغير سببٍ. فشرطُ المدّ وجودُ حرفٍ من أحرف المدّ الثلاثة، والسببُ لفظيٌّ ومعنىٌّ؛ فاللفظيٌّ إما سكونٌ أو همزٌ، والمدّ للسكون قسمان: لازمٌ، وعارضٌ. والمدّ للهمز قسمان: واجبٌ، وجائزٌ، وإلى الأربعة أشار فى البيت؛ لأنَّ العارضَ جائزًا أيضًا، فدخلَ هو ومقابلُ الواجبِ تحت قوله: (وجائز)؛ فاللازمُ: ما لزمَ حالةً واحدةً في المد عند كل القراءة، وسمى لازمًا للزوم سببه. والواجبُ: ما أجمعَ القراءُ على مده، لكنَّ اختلافَه في مراتبه، وسمى واجبًا؛ لأنَّه لا يجوزُ قصره؛ حتى لو قصرَ كان لحناً. والجائزُ: ما جازَ قصره ومده، وسمى جائزًا؛ لاختلاف القراءة فيهم. والالفُ في قوله: (ثبنا) ألفُ الثانية: أي ثبتَ المدّ والقصر في القرآن العظيم، هذا ما يتعلّقُ بِأقسامِ المدّ.

وأيًّا تعريفُ أقسامِه وأحكامِه فيعلمُ من قوله:

فَلَازِمٌ إِنْ جَاءَ بَعْدَ حَرْفِ مَدٍ سَاكِنٌ حَالَيْنِ وَبِالطُّولِ يُمَدَّ [٧١]

٧١ - يعني أنَّ المدَ اللازمَ: هو الذي جاءَ بعدَ حرفِ المدّ ساكِنٌ لازمٌ؛ وانختلفَ في تفسيرِه على قولين: فقيل: هُوَ الذي لا يتحرَّك، والعارضُ هو الذي يتحرَّك في بعضِ الحالات؛ وقيل: هُوَ الذي يكون ساكِنًا في حالَيِّ الوصلِ والوقفِ، وهو اختيارُ الناظم، وإليه

وأشار بقوله: (ساكنٌ حالين). والمدُّ اللازمُ قسمان: كَلْمِيٌّ، وحَرْفِيٌّ.
فالكلميُّ ما وقعَ فيه بعدَ حرف المدّ ساكنٌ متصلٌ فيَّ كلمة، ثم هو
قسمان: مشدَّدٌ إنْ كان الساكنُ مدغماً؛ مثل: (دابة) و (الذكرين)
فيَّ وجه الإبدال، ومخفَّفٌ إنْ كان غيرَ مدغم كـ: (محيَّا)^(١) فيَّ
قراءة من سَكَنٍ و (آلآن) بيونس على الإبدال. والحرفيُّ: كلُّ حرفٍ
هجاؤه ثلاثةُ أحرفٍ، أو سطُّها حرفٌ مَدٌّ، ويكون فيَّ فواتح السور
نحو (ص) و (ق)، وحُكْمُه: أنْ يُمْدَدَ مَدًا مُشَبِّعًا، كما
قال: (وبالطول يُمْدَد): أيْ بقدرِ الْفِيَنْ زِيَادَةً علىَ المدَّ الأصليّ، فتكونُ
الجملةُ ثلَاثَ أَلْفَاتٍ، كذا قيل، والذى عليهُ المحققون أنَّ المدَّ مقدارُ
حركتين لا مَقْدَارَ أَلْفٍ، فعلىَ هذَا يَكُونُ قدرُ المدَّ اللازمُ ستَّ
حرَّكاتٍ، ولا يُضِبطُ إِلَّاً بِالْمَشَافِهَةِ وَالْإِدْمَانِ عَلَى القراءةِ منْ أَفْوَاهِ
الْمَشَايِخِ الْعَارِفِينَ. ووَجْهُ المدَّ اللازم: أَنَّه تَقْرَرَ فِي عِلْمِ الْصَّرْفِ أَنَّه
لَا يُجْمِعُ فِي الْوَصْلِ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ، فَإِذَا أَدَى الْكَلَامُ إِلَيْهِ حُرْكَهُ أَوْ
حُذْفَهُ أَوْ زِيَادَهُ فِي المدَّ لِيُقْدَرَ مَتْحِرْكًا، وَهَذَا مِنْ مَوَاضِعِ الْزِيَادَةِ، لَكِنْ
يُحُوزُ فِي: (عِين) منْ فَاتِحَتَى مَرِيمٍ وَالشُّورِيِّ وَجَهَانِ: الإِشْبَاعُ،
وَالْتَّوْسِطُ. ووَجْهُ الإِشْبَاعِ: أَنَّه قِيَاسٌ مَذْهِبِهِمْ فِي الفَصْلِ بَيْنَ
السَّاكِنَيْنِ، ووَجْهُ التَّوْسِطِ التَّفْرِقَهُ بَيْنَ مَا قَبْلَهُ حَرْكَهُ مِنْ جَنْسِهِ،
وَبَيْنَ مَا قَبْلَهُ حَرْكَهُ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ؛ لِيَكُونَ لِحَرْفِ المدَّ مَزِيَّهُ عَلَى

(١) قرأُوا بِالْإِسْكَانِ فِي الْيَاءِ، وَوَرَشَ فِي أَحَدِ وَجَهِيهِ.

حرف اللّيْنِ، فإذا تحرّكَ الساكنُ وذلك في **﴿مِيم﴾** من قوله تعالى: **﴿الْمَمُّ اللّه﴾** عند وصلِ **﴿الْم﴾** باسم الجلالة، وقوله تعالى: **﴿الْمُحَسَّبُ النَّاسُ﴾** على قراءة النقل: جاز المدُّ اللازمُ لعدم الاعتداد بالحركة العارضة، وجاز القصرُ اعتداداً بها.

وَوَاجِبٌ إِنْ جَاءَ قَبْلَ هَمْزَةٍ مُتَّصِّلًا إِنْ جُمِعَا بِكَلْمَةٍ [٧٢]

٧٢ - يعني أن المد الواجب: هو الذي يجيءُ حرف المد قبل الهمزة متصلةً بها في الكلمة واحدة؛ نحو: (جاء وجئ وسوء) ؛ ولما كان قوله: (متصلةً) يُوهمُ اتصالَ المجاورة ولو مع الانفصال، أردفه بقوله: (إن جمعا بكلمة)، وسمى هذا المد متصلةً لاتصال الهمزة بحرف المد، ومفهوم قوله: (إن جاء قبل همزة) : أنه إذا جاء حرف المد بعد الهمزة؛ نحو: (آمن وأوحى وإيمان) لا يكون المد واجباً، وقد انفرد ورش باعتباره دون سائر القراء، لكن على خلاف في ذلك بين أهل الأداء، كما هو مذكور في كتب الخلاف. ثم إن لهذا المد - أعني المتصلة - محل اتفاق، ومحل اختلاف؛ ف محل الاتفاق هو أن القراء اتفقوا على اعتبار أثر الهمزة، وهو زيادة المد، ومحل الاختلاف هو تفاوتهم في مقدار تلك الزيادة، ونصوص النقلة فيها مختلفة؛ فذهب الدانى إلى أنه أربع مراتب: «إشباعٌ من غير إفحاش لـ همزة وورش من طريق الأزرق، ودونه لـ عاصم، ودونه

لابن عامر والكسائي وخلف في اختياره، ودونه لقالون والمكي وأبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب، وذهب أكثر المحققين إلى أنه مرتبان: إشباع لورشٍ وحمزة مقدار ثلث ألفات، وتوسط للباقيين مقدار ألفين، وهذا هو المختار، وعليه عملنا الآن، وبه كان الشاطبي رحمة الله يقرأ. قال تلميذه السخاوي: «إنه كان يأخذ في هذا النوع بمرتبتين: طولي لورش وحمزة، ووسطي للباقيين»، ويعمل عدوله عن المراتب الأربع التي ذكرها الداني؛ بأنها لا تتحقق ولا يمكن الإتيان بها في كل مرة على قدر السابقة» ١. هـ. وهو ظاهرٌ والحسن يُصدقه. ووجه المد أن حرف المد ضعيفٌ خفيفٌ، والهمزة حرف قويٌّ صعبٌ، فزيادة في المد تقويةً للضعف عند مجاورة القوى، وقيل: ليتمكن من التلفظ بالهمزة على أصلها.

وَجَائزٌ إِذَا أَتَى مُنْفَصِلاً أَوْ عَرَضَ السُّكُونُ وَقَفَا مُسْجَلاً [٧٣]

٧٣- يعني أن المد الجائز: هو الذي يجيء حرف المد قبل الهمزة منفصلاً عنها، بأن كان حرف المد آخر الكلمة، والهمزة أول الكلمة أخرى؛ نحو: «بِمَا أَنْزَلَ» «أَمْرُهُ إِلَيْهِ» «بِعَهْدِي أُوفِيَ»، وسواء كان الانفصال حقيقياً، كما مثلنا، أو حكماً؛ نحو: «بِأَيْهَا» «هَأْتُمْ»؛ لأنَّ حرف المد وإن اتصل بالهمزة في الكلمة رسمياً، لكنه منفصل حكماً، أو عرض السكون بعد حرف المد لأجل الوقف،

وقوله: «مسجلاً»: أي مطلقاً حالاً من السكون، وقيل: صفة وقفاً، ذكره على أنه لا فرق بين أن يكون السكون محضًا أو مع إشمام، وبين أن يكون في الأصل: ذا فتحة، أو كسرة، أو ضمة؛ نحو: «نستعين» بالإشمام وبدونه، و«سريع الحساب»، و«يؤمنون».

وأما الوقف بالرَّوْم فكالوصل، وبالتفقييد بالسكون يخرج؛ إذ لا سكون فيه، وكذلك السكون للإدغام في قراءة البصري؛ نحو: «قال لهم» «يقول ربنا» «فيه هُدَى» من المد الجائز على المعتمد، وسمى أول قسمِي الجائز مداً منفصلاً، لأن فصال الهمزة عن الكلمة حرف المد، وقد اختلفوا هنا في اعتبار أثر الهمزة والغاية؛ فورش وابن عامر والковيون يمدون بلا خلاف، والمعنى والسوسي وأبو جعفر ويعقوب يُصرُّون بلا خلاف، وقالون والدورى يمدون ويُصرُّان، وهم فيه على التفاوت في المراتب، والمرتبتين، كما تقدم في المتصل، لكن الذي استقر عليه عملنا مرتبان: فورش وحمزة مقدار ثلاثة ألاف، وابن عامر وعاصم والكسائي وخلف قدر ألفين، والمعنى والسوسي وأبو جعفر ويعقوب مقدار ألف، وقالون والدورى إن قصراً كان قدر ألف، وإن مداً كان مقدار ألفين، ووجه القصر: انتفاء أثر الهمزة؛ لعدم لزومها عند الوقف. قال ابن

برى:

والخُلْفُ عَنْ قَالُونَ فِي الْمَنْفَصِلِ
نَحْوَ بِمَا أُنْزِلَ أَوْ مَا أُخْفِيَ

لِعَدْمِ الْهَمْزَةِ عِنْدِ الْوَقْفِ، وَوِجْهُ الْمَدِّ: اعْتِبَارُ اتِّصَالِهَا لِفَظًا فِي
الْوَصْلِ. وَلِمَا رُوِيَ عَنْ أَنْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قِرَاءَةِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «كَانَ يَمْدُّ صَوْتَهُ مَدًا»» وَالْخَبْرُ عَامٌ فِي الْمَنْفَصِلِ
وَالْمَنْفَصِلِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَنْوَاعِ الْمَدِّ. وُسُمِّيَ الْمَدُّ لِلْسَّكُونِ الْعَارِضِ
لِلْوَقْفِ مَدًا عَارِضًا؛ لِعَرْوَضِ سَبِّبِهِ، وَيُجَوَّزُ فِيهِ لِجْمِعِ الْقِرَاءَةِ ثَلَاثَةُ
أَوْجَهٌ: الإِشْبَاعُ، وَالْتَّوْسِطُ، وَالْقَصْرُ.

وَوِجْهُ الْمَدِّ: الْحَمْلُ لِهِ عَلَى الْلَّازِمِ بِجَامِعِ الْلَّفْظِ، وَوِجْهُ التَّوْسِطِ:
كَالْوَجْهِ الْمُتَقْدِمُ، غَيْرُ أَنَّهُ لَمْ يُشْبِعِ التَّمْكِينَ؛ لِئَلَّا يَسْتَوِي مَا سُكُونُهُ
أَصْلِيٌّ وَمَا سُكُونُهُ عَارِضٌ؛ فَأَعْطَى حُكْمًا مُتَوَسِّطًا. وَوِجْهُ الْقَصْرِ:
أَنَّ الْوَقْفَ يُجَوَّزُ فِيهِ التَّقَاءُ السَاكِنَيْنِ مُطْلَقًا، فَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَدِّ.
وَأَكْثَرُهُمْ عَلَى اخْتِيَارِ التَّوْسِطِ، وَهُوَ الْمَعْوُلُ بِهِ.

فَائِدَةٌ: سَكَتَ النَّاظِمُ عَنِ السَّبِبِ الْمَعْنَوِيِّ - وَهُوَ قَصْدُ الْمَبَالَغَةِ
فِي النَّفِيِّ - وَهُوَ قَنْوَى مَقْصُودٌ عِنْدِ الْعَرَبِ، لِكَهْ أَضَعَفُ مِنْ
الْلَّفْظِيِّ عِنْدِ الْقِرَاءَةِ، وَمِنْهُ الْمَدُّ لِلْتَّعْظِيمِ، وَبِهِ قَالَ بَعْضُهُمْ
لِأَصْحَابِ قَصْرِ الْمَنْفَصِلِ؛ نَحْوُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» «لَا إِلَهَ إِلَّا
أَنْتَ»؛ لِقَصْدِ الْمَبَالَغَةِ فِي النَّفِيِّ، وَهُوَ مَقْصُودٌ جَلِيلٌ وَغَرِبَضٌ

جميلٌ، ويفيدُه ما رُوِيَ مرفوعاً عن ابن عمرَ رضيَ اللهُ عنهمَا: أنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَهُ قَالَ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَمَدَّ بِهَا صَوْتَهُ أَسْكَنَهُ اللهُ دَارَ الْجَلَالِ؛ دَارَأَ سَمَّى بِهَا نَفْسَهُ»؛ فَقَالَ: ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، وَرَزَقَهُ النَّظَرُ إِلَى وَجْهِهِ». وَقَدْ رُوِيَّ عَنْ أَنَسٍ مُّرْفُوعاً أَيْضًا: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَمَدَّهَا هَدَمَتْ لَهُ أَرْبَعَةَ أَلَافَ ذَنْبٍ»^(١). وَقَدْ اسْتَحْبَبَ الْعُلَمَاءُ الْمُحَقِّقُونَ مَدَّ الصَّوْتِ بِـ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ).

تَبَيَّنَتْ بِهِ: يَقْعُدُ الْخَطَأُ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ أَوْجَهِهِ: مِنْهَا قَصْرُ الْمَدُودِ؛ وَهُوَ لَحْنٌ لَا تَحِلُّ الْقِرَاءَةُ بِهِ، وَقَدْ وَرَدَ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ جَيِّدٌ، رَجُالٌ إِسْنَادُهُ ثَقَاتٌ، رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي مَعْجَمِهِ الْكَبِيرِ عَنْ مَسْعُودِ بْنِ يَزِيدَ الْكَنْدِيِّ، قَالَ: «كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ يُقْرَئُ رِجْلًا»، فَقَالَ الرَّجُلُ: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفَقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ» مَرْسَلَةً: أَيْ غَيْرَ مَدُودَةٍ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: مَا هَكُذا أَقْرَأْنِيهَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَهُ، فَقَالَ: كَيْفَ أَقْرَأُكَاهَا يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَ: أَقْرَأْنِيهَا: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفَقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ» فَمَدَّهَا. وَمِنْهَا عَدْمُ إِعْطَاءِ الْمَدْحُوقَةِ؛ فَمَنْ لَهُ ثَلَاثُ أَلْفَاتٍ يُقْرَأُ لَهُ بِنَحْوِ الْأَلْفِ، وَهَذَا لَا يَنْبَغِي، وَهُوَ الْأَكْثَرُ وَقُوَّعًا فِي النَّاسِ. وَمِنْهَا الْبَرْتُ؛ وَيُسَمِّيهُ بَعْضُهُمْ بِالْإِدْمَاجِ، وَهُوَ حَذْفُ حِرْفَةِ الْمَدِّ، وَهُوَ كَثِيرًا مَا يَجْرِي عَلَى أَلْسُنَةِ النَّاسِ؛ نَحْوَ: «أَفَلَا

تعقلون») «بلى من أوفى بعهده»، خصوصاً إذا قرءوا جماعةً؛ أي مجتمعين بصوت واحد، وهو لحنٌ فاحشٌ يغيّر اللفظ والمعنى؛ قال الدانى رحمه الله تعالى: «والبتر مكروه قبيح لا يُعمل عليه، ولا يؤخذ به؛ إذ هو لحنٌ لا يجوز بوجهه ولا تحلُ القراءةُ به، ومنها مددٌ ما لا مددٌ فيه؛ نحو: «مَعاِيش»، و«حَام»، وهو لحنٌ لا يجوزُ. ومنها الزيادة على المد السائغ، وبعض الناس يمد المد اللازم قدرَ خمس ألفات! وهذا كله لحنٌ لا تجوز القراءة بشيء منه، فاحذر من ذلك، ولا تكن من الغافلين. والله الموفق».

باب الوقف والابتداء

لما ذكر التجويد وأحكامه عقبه بذكر الوقف والابتداء؛ لأنهما من متعلقات التجويد. فقال:

لابد من معرفة الوقوف
وبعد تجويدك للحروف [٧٤]
والابتداء [٧٥]

٧٤- (الوقف): جمعٌ وقف، جمعه باعتبار أنواعه؛ والوقف لغةً: الكفُ عن الفعلِ والقولِ. والوقفُ اصطلاحاً: قطعُ الصوتِ عن آخر الكلمة زماناً يتنفسُ فيه عادةً بنيةً استئنافِ القراءة.

٧٥ - (والابتداء) : هو الشروعُ بعد قطعٍ أو وقفٍ، ومعرفةُ الوقفِ والابتداء متأكدةً غايةَ التأكيد؛ إذ لا يُتبينُ معنى كلامَ اللهِ ويتمُ على أكملِ وجهٍ إلا بذلك، فربما يقرأُ قارئٌ ويقفُ قبلَ تمامِ المعنى، فلا يفهمُ ما يقولُ، ولا يفهمُ السامعُ، بل ربما يفهمُ من ذلكَ غيرَ المعنى المراد، وهذا فسادٌ عظيمٌ، وللهذا اعتنى بعلمهِ وتعليمهِ والعملِ به المتقدمونَ والتأخرونَ، وألّفوا فيه من الدواوينِ ما لا يُعدُّ كثرةً، ومنَ لم يلتفتْ لهذا ويقفُ حيث شاءَ فقد خرقَ الإجماعَ، وحادَ عن إتقان القراءةِ وتمام التجويدِ. قال ابن مسعود رضي الله عنه: «الوقفُ منازلُ القرآنِ». ولا يخفى أنَّ من له نظرٌ سديدٌ لا يُعدلُ عن النزولِ بوضعِ مأمورٍ من المخاوفِ خصبٌ كثيرٌ الماءِ والكلا، يقيه من الحرِّ والقرْ إلى ما هو بالعكسِ، اللهمَ إلا أنْ يُعلمَ أنه إذا سارَ يجدُ بين يديه ما هو مثُلُه أو خيرُ منه.

وقال علىٌ رضي الله عنه لما سئلَ عن قوله تعالى: «ورثَ القرآنَ ترتيلًا»، قال: الترتيلُ: معرفةُ الوقفِ وتجويدُ الحروفِ. قال الناظمُ في نشره: «ففي كلامِ علىٍ رضي الله عنه دليلٌ على وجوبِ تعلمِ الوقفِ والابتداءِ ومعرفته» ١. هـ .

إذا علمتَ هذا، فاعلمْ أنَّ الوقفَ ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: اختباريٌّ بالباءِ الموحدَةِ، واضطراريٌّ، و اختياريٌّ بالياءِ المثناةِ تحتَهِ.

فالاختياري: متعلقه الرسم لبيان المقطوع من الموصول، والثابت من المحدوف، والمجرور من المربوط. والاضطراري: هو الوقف عند ضيق النفس والتعب. والاختياري: هو الذي يقصد القارئ الوقف عليه، لكن تارة يفهم منه معنى وتارة لا. فالأول ينقسم إلى ثلاثة أقسام: وقفٌ تامٌ، ووقفٌ كافٌ، ووقفٌ حَسَنٌ، وهذا هو المراد بقوله:

ثلاثة: تامٌ وكافٌ وحسنٌ [٧٥] وهى تُقسم إذن
وَهِيَ لِمَا تَمَ [٧٦]

(٧٥ ، ٧٦) - يعني أن الأقسام الثلاثة مختصة بالكلام الذي تم معناه، والمراد بتمام المعنى: أن يكون للكلام معنى يُفهم، بأن اشتمل على ركضي الجملة: من مُسند، ومسند إليه، ووجه ضبط الثلاثة أن يُقال: إذا وُقف على كلامٍ تم معناه؛ فإماماً أن لا يكون له تعلق بما بعده لا لفظاً ولا معنى، أو يكون له تعلق به لفظاً ومعنى، أو معنى فقط؛ فالأول: التامُ، والثاني: الحسنُ، والثالثُ: الكافي .
وقوله:

تعلقُ أوْ كَانَ مَعْنَى فَابْتَدِي [٧٦] فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ
إِلَّا رُءُوسَ الْأَيِّ جَوْزٌ فَالْحَسَنُ [٧٧] فالْتَّامُ فَالْكَافِي وَلَفْظًا فَامْنَعْ

(٧٧، ٧٦) - إشارة إلى بيان حكمها مع بيان الفرق بينها. فالاتمام: هو الذي لا تعلق له بما بعده لا لفظاً ولا معنى، وحكمه: جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده. والكافى: هو الذي تعلق بما بعده معنى لا لفظاً، وحكمه: جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده كالتام، وهذا معنى قوله: (فإن لم يوجد تعلق) أي أصلاً لا لفظاً ولا معنى، (أو كان معنى): أي فيه تعلق معنى لا لفظاً. (فابتدىء) أنت بما بعده فى القسمين، وقل فى الأول منهُما: هو الوقف التام، وفي الثاني: هو الوقف الكافى. والحسن: هو الذي تعلق بما بعده لفظاً ومعنى، وحكمه: جواز الوقف عليه، وعدم جواز الابتداء بما بعده، إلا أن يكون الموقوف عليه رأس آية، فيجوز الابتداء بما بعده، وهذا معنى قوله: (ولفظاً): أي إن كان فيه تعلق بما بعده لفظاً ومعنى (فامنعن) الابتداء بما بعده (إلا رءوس الآى جوز): أي فيجوز الابتداء بما بعده. قوله: (فالحسن): أي وقل الوقف عليه: هو الحسن. والمراد بالتعليق المعنى أن يتعلق المتقدم بالمتاخر من حيث المعنى لا من حيث الإعراب؛ كالإخبار عن أحوال المؤمنين أو الكافرين أو تمام قصة، وبالتعليق اللفظي أن يتعلق به من حيث الإعراب؛ لأن يكون موصفاً للمتاخر، أو معطوفاً عليه المتاخر، فمثال الوقف التام: «ملك يوم الدين»، و«إياك نستعين»، و«أولئك هم المفلحون»، و«وهو بكل شيء عليم»، و«وأفشدتهم هواء» يا إبراهيم، و«لو

القى معاذيره» بالقيامة. وأكثر ما يوجد فى رءوس الآى وتمام القصص وآخر السور. وقد يوجد التام قبل تمام الفاصلة؛ نحو: «وجعلوا أعزَّةَ أهْلَهَا أَذْلَةً»؛ إذ هو آخر كلام بلقيس. وقوله: «وكذلك يفعلون» هو من كلام الله جل ذكره، وهو رأس آية يأجماع. وقد يوجد التام بعد تمام الفاصلة؛ نحو: «وإنكم لتمرُون عليهم مُصْبِحِينَ، وَبِاللَّيلِ»، وهو تام انفاساً، والفاصلة: «مُصْبِحِينَ» قبله، وقد يكون على قراءة دون قراءة، كقوله: «إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ» هو تام على قراءة رفع لفظ الحالة بعده، وحسن على قراءة الخفض. قال في النشر: «قد يتفضل في التام؛ نحو «ملك يوم الدين»، و«إِيَّاكَ نَسْتَعِنُ» كلاهما تام، إلا أنَّ الأول أتم من الثاني؛ لاشتراك الثاني مع ما بعده في معنى الخطاب بخلاف الأول». ١.١.٥

وسمى تاماً؛ لتمام لفظه وانقطاع ما بعده عنه.

ومثال الوقف الكافي: «وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يَنْفَقُونَ»، «وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوْقَنُونَ»، «أَمْ لَمْ تُنْذِرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ». وسمى كافياً؛ لكتابته مع وجود التعلق المعنى نظراً إلى عدم التعلق اللفظي، ويسمى أيضاً مفهوماً، واحتج له الدانى بما في صحيح البخارى وغيره عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه، قال: «قال لى النبي ﷺ «اقرأ على

القرآن، قلت: أقرأ عليكَ وعليكَ أُنزل؟! قال: فأَحِبُّ أن أسمعهُ من غيري، فقرأتُ عليه سورة النساء، حتى إذا بلغت **﴿فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا﴾**؛ فقال: **«أَمْسِكْ إِذَا عَيْنَاهُ تَذْرِفَانْ»** ١. هـ. وهو بالذال المعجمة وكسر الراء من ذرف الدمع بفتح الراء: سالـ. وهو استدلالٌ ظاهر جلىٌ باهر؛ لأن القطعَ أبلغُ من الوقف، والوقفُ عليه كاف، فلو كان الوقفُ عليه غير سائغٍ ما أمرَ به صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ مع قرب التامِ المجمعَ عليه وهو **«حَدِيثًا»** بعدهـ.

ومثالُ الوقفِ الحسنَ الَّذِي يجوزُ الوقفُ عَلَيْهِ وَلَا يجوزُ الابتداءُ بِمَا
بَعْدِهِ: كَالْوَقْفِ عَلَى: «الْحَمْدُ لِلَّهِ»؛ فَإِنَّكَ إِذَا وَقَتَ عَلَيْهِ وَابْتَدَأَتْ
بِـ: «رَبُّ الْعَالَمِينَ»؛ فَقَدْ فَصَلَتْ بَيْنَ النَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ، وَابْتَدَأَتْ
بِمَجْرُورٍ، وَلَا يجوزُ ذَلِكَ؛ لَأَنَّ الْمَجْرُورَ مَعْمُولٌ، وَالْعَامِلُ وَالْمَعْمُولُ
كَشِيءٍ وَاحِدٍ، وَلَا تَكُونُ إِذَا ابْتَدَأَتْ بِشَيْءٍ فَقَدْ عَرَيَتَهُ عَنِ الْعِوَامِلِ
اللُّفْظِيَّةِ، وَهُوَ الْمُبْتَدَأُ، وَالْمُبْتَدَأُ مَرْفُوعٌ، وَهُوَ مَخْفُوضٌ. وَمَثَلُ الْحَسَنِ
الَّذِي يجوزُ الوقفُ عَلَيْهِ وَالابْتَداءُ بِمَا بَعْدِهِ: كَالْوَقْفِ عَلَى: «الْحَمْدُ لِلَّهِ
رَبِّ الْعَالَمِينَ»، وَعَلَى: «الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»؛ وَلِجُوازِ الوقفِ عَلَيْهِ
وَالابْتَداءُ بِمَا بَعْدِهِ سَبِيلٌ: الْأَوَّلُ: أَنْ رَعَوْسَ الْأَيِّ فَوَاصِلَ بَمْتَزَلَةٍ
فَوَاصِلَ السَّبْعَ وَالْقَوَاقِيِّ. وَالثَّانِي: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْفُ عَلَيْهَا،

بل جعل جماعة الوقف على رءوس الآي سُنَّةً، واستدلوا على ذلك بحديث أم سلمة رضي الله عنها: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَرَأَ قَطْعَ قِرَاءَتِهِ آيَةً آيَةً، يَقُولُ: 『بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ』 ثُمَّ يَقُولُ، 『الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ』 ثُمَّ يَقُولُ، 『الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ』 ثُمَّ يَقُولُ، 『رَبِّ الْجَنَّاتِ وَالْأَرْضِ وَالْمَلَكَيْنِ يَوْمَ الْحِسَابِ』 ثُمَّ يَقُولُ، وَسُمِّيَ حَسَنًا لِحُسْنِهِ، وَيُسَمَّى أَيْضًا صَالِحًا؛ وَإِنَّمَا ذَكَرُوهُ لِيَتَسْعَ الْأَمْرُ عَلَى الْقَارِئِ، فَرَبِّمَا ضَاقَ نَفْسُهُ قَبْلَ الْوَصْوَلِ إِلَى التَّامِّ أَوِ الْكَافِيِّ، لَأَسِيمًا مَنْ كَانَ ضَيِّقَ الْخَنْجَرَةَ وَلَا يَسْتَطِعُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِكَلَامِ كَثِيرٍ فِي نَفْسٍ وَاحِدٍ؛ فَيَقِفُ عَلَى الْجَاهِزِ؛ فَهُوَ أَوْلَى مِنَ الْوَقْفِ عَلَى كَلَامٍ لَمْ تَحْصُلْ لِسَامِعِهِ فَائِدَةً، وَالثَّانِي - وَهُوَ الَّذِي لَا يَتَمَّ مَعْنَاهُ عِنْدَ الْوَقْفِ - يُسَمَّى قَبِيْحًا، وَقَدْ أَشَارَ لَهُ بِقَوْلِهِ:

وَغَيْرُ مَا تَمَّ قَبِيْحٌ وَلَهُ يُوقَفُ مُضْطَرًّا وَيَبْدَا قَبْلَهُ [٧٨]

78- يُريدُ أَنَّ الْوَقْفَ قَبِيْحٌ عَلَى غَيْرِ مَا تَمَّ مَعْنَاهُ، ولِلْقَارِئِ أَنْ يَقِفَ عَلَيْهِ حَالَ اضْطَرَارِهِ؛ لَأَنَّ قَطْعَ نَفْسٍ أَوْ نَحْوِهِ، وَمِنْ ثَمَّ سُمِّيَ هَذَا الْوَقْفُ وَقْفَ الْفُرْسَرَةِ، لَكِنْ إِذَا وَقَفَ عَلَيْهِ يُبَتَّدِئُ بِالْكَلْمَةِ التِّي وَقَفَ عَلَيْهَا؛ لِيَصِلَّ الْكَلَامَ بَعْضَهُ بَعْضًا، وَمَثَالُهُ: كَالْوَقْفِ عَلَى الْمَضَافِ دُونَ الْمَضَافِ إِلَيْهِ، وَعَلَى الرَّافِعِ دُونَ مَرْفُوعِهِ، وَعَلَى النَّاصِبِ دُونَ مَنْصُوبِهِ، وَعَلَى الشَّرْطِ دُونَ جَوَابِهِ، وَعَلَى الْمَوْصُوفِ

دون صفتَه إذا لم يتمَّ معناه بدونها. وكذا على المعطوف عليه دون المعطوف، إلا إذا كُثُرتَ المعطوفاتُ، وطالَ الكلامُ وعجزَتُ الطاقةُ عن بلوغِ الوقف؛ فيجوز، أو كان عَطْفَ جملةٍ على جملةً أيضاً؛ فيسوغُ أيضاً؛ لأنَّهما يجريان مجرَّى الجملتينِ المستغنيةِ إِحداهُما عن الأخرى؛ فاللاحقةُ كالمفصلةِ عن السابقةِ.

وأقبحُ من الوقف القبيح ما يُفسِدُ المعنى؛ لإيهامه خلافَ المقصود؛ كقوله تعالى: «وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةٌ فَلَهَا النَّصْفُ وَلِأَبْوَيْهِ»، إِنْ وَقَفَ عَلَى «أَبْوَيْهِ»؛ لأنَّه يُوَهِّمُ أنَّ النَّصْفَ لِلْبَنْتِ وَلِلْأَبْوَيْنِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلِ الْبَنْتُ لَهَا النَّصْفُ، وَالْأَبْوَانُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمُأْخُوذُ مِنَ الْآيَةِ. فَالْوَقْفُ عَلَى النَّصْفِ، وَهُوَ كَافٌ. وَمَثُلُهُ: «وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحِيهِ»، إِنْ وَقَفَ عَلَى «بِجَنَاحِيهِ»؛ لأنَّه يُوَهِّمُ نَفْيَ مَا هُوَ مَشَاهَدٌ، وَهُوَ مَكَابِرَةٌ وَجَحْدٌ لِلضَّرُورَةِ؛ فَالْوَقْفُ عَلَى «أَمْثَالَكُمْ»، وَهُوَ كَافٌ. وَمَثُلُهُ: «يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ»، إِذَا وَقَفَ عَلَى «الظَّالِمِينَ»؛ لأنَّه يُوَهِّمُ أَنَّهُمْ دَخَلُونَ فِي رَحْمَةِ اللهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ أَعْدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا، فَالْوَقْفُ عَلَى «رَحْمَتِهِ»، وَهُوَ تَامٌ. وَمَثُلُهُ: «فَوَيْلٌ لِلْمُصَلَّينَ»، إِنْ وَقَفَ عَلَيْهِ؛ لأنَّه يُوَهِّمُ أَنَّ العَذَابَ لِكُلِّ مُصَلٍّ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ بَلِ الْمُصَلَّينَ الْمَوْصُوفِينَ بِمَا ذُكِرَ

بعدُ، فالوقفُ على آخرِ السورةِ. وأقبحُ مِنْ هَذَا مَا أَوْهَمَ فسادَ
المعنىِ، وفيه سوءُ أدبٍ مع الله تعالى؛ كقوله: «فَبِهِتَ الَّذِي كَفَرَ
وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ»، إِنْ وَقَفَ عَلَى لَفْظِ الْجَلَالَةِ؛ إِذَا
فِيهِ مِنْ فسادِ المعنى وسوءِ الأدبِ ظَاهِرٌ، لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ التَّفَوُّهُ بِهِ،
بَلِ الْوَقْفُ عَلَى «كَفَرٍ»، أَوْ «الظَّالِمِينَ». وَمَثَلُهُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا
يَسْتَحِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعْوَذَةَ فَمَا فَوْقَهَا»، إِنْ وَقَفَ عَلَى
«يَسْتَحِي»، بَلِ الْوَقْفُ عَلَى «فَوْقَهَا».

وَمَثَلُ هَذَا فِي الْقَبْحِ أَوْ أَقْبَحُ مِنْهُ أَنْ يَقْفَ عَلَى الْمَنْفِيِّ الَّذِي
يَأْتِي بَعْدِهِ الإِيْجَابُ، وَفِي الإِيْجَابِ إِثْبَاتٌ وَصَفْ لِهِ جَلَّ وَعَلَا، أَوْ
لِرَسُولِهِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ نَحْوُ: «فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»،
إِنْ وَقَفَ عَلَى «إِلَهٌ» وَقُبْحُهُ جَلِيلٌ، بَلِ الْوَقْفُ عَلَى «الْمُؤْمِنَاتِ»،
وَهُوَ تَامٌ. وَمَثَلُهُ: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا»، إِنْ وَقَفَ عَلَى
«أَرْسَلْنَاكَ»؛ لَمَّا يُؤَدِّي إِلَيْهِ مِنْ نَفْيِ رِسَالَتِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ،
بَلِ الْوَقْفُ عَلَى «نَذِيرًا»، وَهُوَ تَامٌ. وَمَثَلُهُ: «وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ
إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيَبْيَنَ لَهُمْ»، إِنْ وَقَفَ عَلَى «رَسُولٍ»؛ إِذَا يَصِيرُ مَعْنَاهُ
مَفِيدًا لِنَفْيِ رِسَالَةِ جَمِيعِ الرِّسُولِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَقُبْحُ هَذَا
جَلِيلٌ. فَإِنْ دَعَتْهُ ضَرُورَةٌ إِلَى الْوَقْفِ عَلَى هَذَا وَمَا مَاثَلَهُ؛ وَجَبَ
عَلَيْهِ أَنْ يَرْجِعَ وَيَبْتَدِئَ الْكَلَامَ مِنْ أَوْلَهُ، وَإِنْ تَعْمَدَ ذَلِكَ أَثْمًا، وَكَانَ
مِنْ الْخَطَا العَظِيمِ.

والحاصلُ أَنَّه يُنْدَبُ لِلقارئِ الوقفُ عَلَى التَّامِ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ ذَلِكَ، أَوْ يُمْكِنْهُ إِلَّا أَنَّه بِمُشَقَّةٍ وَتَعَبٍ؛ فَعَلَى الْكَافِيِّ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْهُ ذَلِكَ؛ فَعَلَى الْجَاهِزِ، وَيَعِدُ مَا وَقَفَ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَأْسَ آيَةً، وَلَا يَعْدِلُ عَنْ هَذِهِ إِلَى الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَقْبُحُ الْوَقْفُ عَلَيْهَا، إِلَّا مِنْ ضَرُورَةٍ كَانَ قَطْعَ نَفْسٍ، وَيَرْجِعُ إِلَى مَا قَبْلَهُ؛ حَتَّى يَصْلَهُ بِمَا بَعْدَهُ، وَإِنْ لَمْ يَفْعُلْ؛ فَإِذَا لَمْ يَحْصُلْ فَسَادٌ فِي الْمَعْنَى عُوْتَبٌ وَلَا إِثْمٌ عَلَيْهِ، وَإِلَّا أَثْمٌ .

ثُمَّ قَالَ الْمُؤْلِفُ رَحْمَهُ اللَّهُ تَعَالَى وَرَضَى عَنْهُ:

وَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ وَقْفٍ وَجَبٌ . . . وَلَا حَرَامٌ غَيْرَ مَا لَهُ سَبَبٌ [٧٩]

٧٩- أَخْبَرَ أَنَّه لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ وَقْفٌ وَاجِبٌ، إِذَا تَرَكَهُ الْقَارئُ أَثْمَ، وَلَا حَرَامٌ، إِذَا فَعَلَهُ أَثْمًا؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ وَالْوَصْلَ لَا يَدْلِلُانْ عَلَى مَعْنَى حَتَّى يَخْتَلِلَا بِذَهَابِهِمَا . . . وَالحاصلُ مِنْهُمَا مِنْ إِيَّاهُمْ خَلَافُ الْمُرَادِ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي نُهِيَّ عَنِ الْوَقْفِ عَلَيْهَا أَوْ أُمْرَ بِهِ؛ إِنَّمَا هُوَ لِتَوْهُمِ السَّامِعِ اسْتِقْلَالًا مَا بَعْدَهَا، أَوْ اتِصَالَهُ مَعَ كُونِهِ خَلَافَ الْوَاقِعِ، فَلَيْسَ التَّوْهُمُ مِنْ ذَاتِ الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ؛ فَلَا يَكُونُ الْوَقْفُ وَاجِبًا وَلَا حَرَامًا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ سَبَبٌ يَسْتَدِعِي تَحْرِيْكَهُ فِي حِرْمَمٍ؛ كَأَنْ يَقْصِدُ الْوَقْفُ عَلَى 『مَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا هُوَ』، وَ『إِنِّي كَفُرْتُ』، وَنَحْوِهِمَا مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، هَذَا إِذَا كَانَ قَلْبُهُ مَطْمَئِنًا بِالْإِيمَانِ، وَإِلَّا فَقَدْ خَرَجَ عَنِ دِينِ

الإسلام، أعاذنا الله من ذلك. فإن لم يقصد ذلك لم يحرم، ومع عدم القصد؛ فالأحسن أن يجتنب الوقف على مثله بالتيقظ وعدم الغفلة؛ دفعاً لإيهام أنه وقف على ذلك قصدًا، اللهم أهمنا رشدنا.

• واعلم أن الابتداء يطلب منه ما يطلب في الوقف، فلا يكون إلا بمستقل في المعنى، موف بالمقصود، يستفاد منه معنى صحيح، بل هو آكد؛ إذ اعتبار حسن مطالع الكلام وأوائله أولى من منتهاه وأخره؛ وأنه لا يكون إلا اختياراً بخلاف الوقف، فربما تدعوه إليه ضرورة، وتفاوت مراتبه؛ كتفاوت مراتب الوقف من التام، والكافى، والحسن، وقد يكون الابتداء قبيحاً كالوقف، وتفاوت في القبح، فلو وقف على مرض، أو على «ما وعَدَنَا الله» ضرورة، كان الابتداء بالحالة قبيحاً، وبـ«وَعَدَنَا» أقبح منه، وبـ«ما» أقبح منهما. وقد يكون الابتداء أشد قبيحاً من الوقف، كما إذا وقف على «قالوا» من قوله تعالى: «لقد سمع الله قولَ الذين قالوا إن الله» إلى آخره، ومن قوله: «لقد كفرَ الذين قالوا إن الله» في الآيتين، وابتدا بـ: (إن الله)، بل الوقف على «أغنياء»، وـ«مرىئ»، وـ«واحد»، والابتداء بما بعدهن. ومثله الوقف على: «وقالت اليهود»، أو «وقالت النصارى» من قوله تعالى:

«وقالت اليهود يدُ الله مغلولةٌ غلَّتْ أيديهم» ، «وقالت اليهود عُزير ابن الله» ، «وقالت النصارى المسيحُ ابن الله» ، والابتداء بـ «يد الله» و «عزيز ابن» و «المسيح ابن» ، بل الوقفُ على «أيديهم» وعلى لفظ الجلالة ، ومثله في القبح الوقفُ على «وما لي» من قوله تعالى : «وما ليَ لا أعبدُ الذى فطرنى» ، والابتداء بقوله تعالى «لا أعبد» الآية ، بل الوقفُ على «ترجعون» . ولا ريب في قبح الابتداء بهذا وما شابهه لما يؤدى إليه من سوء الأدب وإحالة المعنى ، وقد كان بعضُ السلف إذا قرأ ما أخبرَ الله به من مقالاتِ الكفار يخفضُ صوته بذلك حياءً من الله عزَّ وجلَّ أن يتغافلَ بذلك بين يديه ، وهو أدبٌ حسنٌ . وروى «أن رجلاً قال للنبي ﷺ: أوصنِي يا رسول الله ، قال: استَحِ منَ الله كما تستَحِي منَ رجُلٍ صالحٍ مِنْ قومِكَ». اللهمَّ وَفَقْنَا ، وَتَجاوزْ عنْ تقصيرِنَا .

باب المقطوع والموصول

ما كان الوقفُ ينقسمُ إلى ثلاثة أقسام - كما تقدم - وعلمُ أنَّ الوقفَ الاختباريَّ متعلَّقهُ الرسمُ ، وكان القاريءُ محتاجاً لمعرفةِ المقطوعِ والموصولِ ، وتأءِ التأنيث . أمرَ الناظمُ بمعرفته ، فقال - عليه رحمةَ ذي العُلَى والجلال - :

واعْرِفِ لِمَقْطُوْعِ وَمَوْصُوْلِ وَتَأْنِيْتَ [٨٠] فِي مُصْنَفِ الْإِمَامِ فِيمَا قَدَّمْتَ

٨- لا بد للقارئ من معرفة المقطوع والموصول ، ومعرفة تاء التأنيث التي تُكتب تاءً مجرورة لا هاءً مربوطة؛ ليقف على المقطوع في محل قطعه حالة انقطاع النفس أو اختباره، وعلى الموصول عند انقضائه، وعلى المرسومة بالباء تاءً، على خلاف بين القراء في الباء. ومعنى قطع الكلمة: رسمها بتقديرها آخرًا. ومعنى وصلها: أن تُكتب بتقدير توسطها. قوله: (في مصحف الإمام) : الإضافة بيانية؛ أي مصحفٌ هو الإمام، ومصحفٌ الإمام: هو الذي جمع فيه الإمام سيدنا عثمان رضي الله عنه القرآن، ثم نسخ منه المصاحف، وكان في حجره حين أُصيب. قال صاحب زاد القراء: «لما جمع عثمان رضي الله عنه القرآن في مصحف سماه «الإمام»، نسخ منه مصاحف، فأنفذ منه مصحفاً إلى مكة، ومصحفاً إلى الكوفة، ومصحفاً إلى البصرة، ومصحفاً إلى الشام، واحتبس مصحفاً بالمدينة. وروى أنه حمل مصحفاً إلى اليمن ومصحفاً إلى البحرين، ولم يكتب عثمان واحداً منها؛ وإنما أمر بكتابتها» أ.هـ. قوله: (فيما قد أتى)؛ أي أتى رسمه. ثم أخذ يُبين الموضع المقطوعة والموصولة؛ فقال:

فِي اقْطَعْ بِعَشْرِ كَلِمَاتٍ أَنْ لَاَ [٨١] مَعَ مَلْجَأِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا
 وَتَعْبُدُوا يَاسِينَ ثَانِي هُودَ لَاَ [٨٢] بُشْرِكُنْ تُشْرِكُ يَدْخُلُنْ تَعْلُو عَلَى

أَن لَا يَقُولُوا لَا أَفُولَ إِنَّ مَا [٨٣] بالرَّعْدِ وَالْمَفْتُوحَ صِلٌّ وَعَنْ مَا [٨٤] نُهُوا أَفْطَعُوا مِنْ مَا بِرُومِ وَالنِّسَاءَ
خُلُفُ الْمُنَافِقِينَ أَمْ مَنْ أَسْسَا [٨٤] فُصِّلَتِ النِّسَاءُ وَذِبْحٌ حَيْثُ مَا
وَأَن لَمْ يَمْفُتوحَ كَسْرٌ إِنَّ مَا [٨٥] الْأَنْعَامَ وَالْمَفْتُوحَ يَدْعُونَ مَعًا [٨٦]
وَخُلُفُ الْأَنْفَالِ وَنَحْلٌ وَقَعًا [٨٦]

٨١- اعلم أن المصاحف اتفقت على قطع تسع عشرة كلمةً:

الأولى: (أن) الناصبة للاسم والفعل مقطوعةً عن (لا) النافية في عشرة مواضع؛ وهي: «أن لا ملجأ من الله إلا إليه» في التوبه، و«أن لا إله إلا هو» بهود.

٨٢- و«أن لا تعبدوا الشيطان» (يس)، ومن ثم أضاف «تعبدوا» إلى (يس) على معنى في، و«أن لا تعبدوا» بهود أيضاً، وهو الذي عبر عنه بـ: (ثاني هود) مُحترزاً عما في أولها؛ فإنه موصول، و«أن لا يشركن بالله شيئاً» بالمحتنة، و«أن لا تشرك بي شيئاً» بالحج، وإليهما أشار بقوله: (يُشركُنْ تُشْرِكُ)، و«أن لا يدخلنها اليوم» في نون [القلم]، وإليه أشار بقوله: (يدخلن) مُقتضراً على النون المدغمة، و«أن لا تعلوا على الله» بالدخان، و«أن لا يقولوا على الله إلا الحق» بالأعراف، وفيها أيضاً: «أن لا أقول على الله إلا الحق». واحتلَّف في قطع: «أن لا إله إلا أنت»،

ووصله بالأنبياء، وما عدا العشرة، وموضع الأنبياء موصولٌ باتفاق؛ نحو: «أَلَا تَعْبُدُوا» أولَ هود، و«أَلَا يُرْجِعَ إِلَيْهِمْ قُولًا»، و«أَلَا تَرْ وَازْرَة»، فيكون واجبَ الإدغامِ في الحالينِ.

الثانية: (إنْ) الشرطية مقطوعة عن (ما) المؤكدة في: «إِنْ مَا نَرِينَكُ بَعْضَ الَّذِي نَعْدِهِمْ» بالرعد، وما عداه موصول؛ نحو: «وَإِنْ مَا نَرِينَكُ بِيُونُسَ»، واتفقتِ المصاحفُ على وصلِ (أَمْ) المفتوحة بـ(ما) الاسمية؛ حيث جاءت؛ نحو: «أَمَّا اشْتَمِلْتَ» بالأنعام، «أَمَّا يَشْرِكُونَ» و«أَمَّا ذَرْتُمْ تَعْمَلُونَ»، كلاهما بالنمل، وإليه أشار بقوله: (المفتوحَ صِلٌ).

إن قلتَ: قولُ الناظم: (المفتوحَ صِلٌ) معطوفٌ على «إِنْ مَا» بالرعد، فيقتضى أنَّ أصلَ «أَمَّا اشْتَمِلْتَ» وما عُطفَ عليه (أنْ ما)، لا (أَمْ ما) قلتُ: لا يصحُّ أن يكونَ أصلُ أَمًا: أنَّ ما؛ لأنَّ أَمًا في الموضعِ الثلاثة عَطْفٌ على ما قبله، و(أَمْ) هي العاطفة، والناظمُ نظرَ للمشاركة في اللفظِ، وإنِ اختلفَ الحرفُ المدغَّمُ في الكلمتينِ.

الثالثة: (عن) مقطوعة عن (ما) الموصولة في موضعٍ واحدٍ بالأعراف في قوله تعالى: «فَلَمَّا عَتَوْا عَنْ مَا نُهِوا عَنْهُ»، وإليه أشار بقوله: (وَعَنْ مَا نُهِوا اقْطَعُوا)، وما سِواهُ موصولٌ بالاسمية

والحرفية؛ نحو: «عَمَّا يَقُولُونَ»، «عَمَّا يَشْرَكُونَ»، «عَمَّا يَسْتَأْلُونَ»، «عَمَّا قَلِيلٌ».

الرابعة: (من) الجارة مقطوعة عن (ما) الموصولة في موضعين: «من ما ملكت أيمانكم من شركاء» بالروم، و«من ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات» بالنساء، وإليهما أشار بقوله: (من ما بروم والناس). واختلفت المصاحف في قطع: «وَأَنْفَقُوا مَا رَزَقْنَاكُمْ» بالمنافقين، وهي فيما سوى الموضع الثالث موصولة؛ نحو: «وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ».

الخامسة: (أم) المتصلة والمنقطعة، مقطوعة عن (من) الاستفهامية في أربعة مواضع: «أم من أَسَسَ بَنِيَّانَهُ» بالتوبية، و«أم من يَأْتِي آمَنَا» بفصّلت، و«أم من يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا» بالنساء، و«أم من خَلَقَنَا» بالصفات، وإليها أشار بقوله: (أم من أَسَسَ فُصِّلت النَّسَاء وَذِبْحُهُ)، وما عدّها موصول؛ نحو: «أَمْنَ لَا يَهِدِّي»، «أَمْنَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ»؛ ووجه القطع فيها وفيما يأْتِي ما اخْتَلَفَ فِيهِ كَوْنُ الْأَصْلِ انْفَصَالُ إِحْدَى الْكَلْمَتَيْنِ عَنِ الْأُخْرَى، ووجه الوصل التقوية والامتزاج.

السادسة: (حيث) مقطوعة عن (ما) في موضع البقة: «وَحِيثُ مَا كُنْتُمْ فَوْلُوا وَجْهَكُمْ شَطَرَهُ»، وإليه أشار بقوله: (حيث ما)

السابعة: (أن) المصدرية مقطوعةٌ عن (لم) حيثما وقعتْ، وذلك في قوله تعالى **﴿ذلِكَ أَن لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ﴾** بالأنعام، **﴿أَيْحَسَبَ أَن لَمْ يَرَهُ﴾** بالبلد؛ كما قال: **﴿وَأَن لَمْ يَفْتَحَ﴾**.

الثامنة: (إنَّ) المكسورة الهمزة المشددة النون مقطوعةٌ عن (ما) الموصولة في قوله تعالى: **﴿إِنَّمَا تَوْعِدُونَ لَا تَرَوْنَ﴾** بالأنعام، وإليه أشار بقوله: (كسر إن ما الأنعام)، وموصولةٌ في غيره؛ نحو: **﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدَ سَاحِرٍ﴾**.

النinth: (أن) المفتوحة المشددة مقطوعةٌ عن (ما) الموصولة في موضعين: **﴿وَأَن مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾** بالحج، و**﴿وَأَن مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ﴾** بلقمان، وإليهما أشار بقوله: (والمفتوح يدعون معاً)، وختلفوا في قطع: **﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾** بالأنفال، و**﴿وَأَنَّمَا خَيْرُكُمْ لَكُمْ﴾** بالنحل، وإليهما أشار بقوله: (وخلف الانفال ونحل وقعاً)، فقوله: **﴿وَخَلْفُ الْأَنْفَالِ﴾** راجعٌ إلى المفتوح الهمز، وقوله: **﴿وَنَحْل﴾** راجعٌ إلى (مكسورة)، واتفقاً على وصل ما عدا هذه؛ نحو: **﴿يُوحَى إِلَيْهِ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾**، و**﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾**.

رُدُوا كَذَا قُلْ بِسَمَا وَالوَصْلَ صِفْ [٨٧]
أُوحِيَ أَفْضُمُ وَاشْتَهَتْ يَلُو مَعَا [٨٨]
تَنْزِيلُ شُعْرًا وَغَيْرَ ذِي صِلَا [٨٩]

وَكُلَّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَاخْتَلَفْ
خَلَقْتُمُونِي وَاشْتَرَوْا فِي مَا افْطَعَا
ثَانِي فَعَلَنَ وَقَعَتْ رُومٌ كِلَا

٨٧- العاشرة: (كُلٌّ) مقطوعة عن (ما) في قوله: «وَاتَّاكم مِنْ
كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ» بِإِبْرَاهِيمَ، وَاخْتَلَفَ الْمَصَاحِفُ فِي: «كَلَمَا رُدُوا إِلَى
الْفَتْنَةِ» بِالنِّسَاءِ، وَ«كَلَمَا دَخَلْتُ أُمَّةً» بِالْأَعْرَافِ، وَ«كَلَمَا جَاءَ أُمَّةً»
بِالْمُؤْمِنِينَ، وَ«كَلَمَا أُلْقِيَ فِيهَا فُوجٌ» بِالْمَلَكِ، لَكِنَّ النَّاْءَ لَمْ يَتَعَرَّضْ
لِلثَّلَاثَةِ الْأُخْرَيَّةِ؛ وَإِنَّمَا تَعَرَّضَ لِلْأَوَّلَيْنِ؛ بِقَوْلِهِ: (وَكُلَّ مَا سَأَلْتُمُوهُ
وَاخْتَلَفَ رُدُوا)، وَمَا خَلَ الْخَمْسَةَ فَمُوصُولٌ؛ نَحْوَ: «أَفَكَلَمَا جَاءَكُمْ
رَسُولٌ»، وَجْهُ الْقُطْعِ: الْأَصْلُ، وَقُوَّةُ جَهَةِ الْأَسْمَيَّةِ، وَوَجْهُ
الْوَصْلِ: التَّقْوِيَّةُ، وَتَحْقِيقُ الْإِضَافَةِ.

٨٨- الحادية عشر: (بِئْسَ مَا)، أَقُولُ: وَقَعَ (بِئْسَ مَا) فِي كِتَابِ اللَّهِ
تَعَالَى فِي تِسْعَةِ مَوَاضِعٍ: «قُلْ بِسَمَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ إِيمَانَكُمْ»، الثَّانِي مِنْ
الْبَقْرَةِ، وَهَذَا مُخْتَلَفٌ فِي قَطْعِهِ وَوَصْلِهِ كَمَا قَالَ: (كَذَا قُلْ بِسَمَا)،
وَالْمَعْنَى قُلْ بِسَمَا كَ: (كَلَمَا رُدُوا) فِي جَرِيَانِ الْمُخْلَفِ، وَ«بِئْسَمَا
اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ»، الْأَوَّلُ مِنْ الْبَقْرَةِ، وَ«بِئْسَمَا خَلَقْتُمُونِي»
بِالْأَعْرَافِ، وَهَذَا مَوْصُولَانِ بِالْإِتْفَاقِ، كَمَا قَالَ: (وَالْوَصْلَ صِفْ).

خلفتمني واشتروا) . والستةُ الباقيَةُ مقطوعَةُ باتفاقٍ؛ وهي: «ولبسن ما شروا به أنفسهم» ، الثالثُ من البقرة: «لَبَسَ مَا يَشْتَرُونَ» بالعمران: «لَبَسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ» ، «لَبَسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ» ، «لَبَسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ» ، «لَبَسَ مَا قَدَّمْتَ لَهُمْ أَنفُسَهُمْ» بالمائدة. وجهُ قطع (بَسَ) عن (ما) : الأصلُ مع قوَّةِ جهةِ فعليةِ بَسَ ، واسميَّةِ (ما) ، وجهُ الوصلِ: التقويةُ، وِلَكَوْنُ (ما) كجزءٍ من الفعل .

٨٩ - الثانية عشر: (في) مقطوعة عن (ما) الموصولة في أحد عشر موضعًا: في قوله تعالى: «قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا» بالأنعام، و«فِي مَا أَفْضَلْتُمْ» بالنور، و«فِي مَا اشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ» بالأنبياء، وإليها أشار بقوله: (في ما اقطعنا أوحى أفضتم واشتهت)، و«لِيَلْوُكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ» بالمائدة والأنعام، وإليهما أشار بقوله: (يَلْوُ معاً)، و«فِي مَا فَعَلْنَا» ثاني البقرة، و«نَنْشَئُكُمْ فِي مَا لَا تَعْلَمُونَ» بالواقعة، و«فِي مَا رَزَقْنَاكُمْ» بالروم، وإلى الثالثة أشار بقوله: (ثاني فعلن وقعت روم)، و«فِي مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ» ، «أَنْتَ تَحْكُمْ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ» ، كلاماً بالزمر، كما قال (كلاً تنزيل)، وفي قوله تعالى: «أَتُرْكُونَ فِي مَا هَا هُنَا آمِنِينَ» بالشراة، كما بينَه بقوله: (الشراة)، وهذا الموضعُ الأخير مقطوعُ باتفاقٍ

المصاحف، والعشرة الباقيَةُ فيها خلافٌ، والمصنَفُ لم يذكر الخلافَ لا صريحاً ولا إشارةً، ولعله اقتصر فيها على القطع لشهرته، وقوله: (وغير ذي صلا): أي وغير هذه الأحَد عشرَ موضعًا صَلَهُ بلا خلاف؛ نحو: «فِيمَا فَعَلْنَا فِي أَنفُسِنَا بِالْمَعْرُوفِ» أوَّلُ الْبَقَرَةِ، و«فِيمَا كَنْتُمْ».

ثم قال:

فَأَيْنَمَا كَالنَّحْلِ صِلٌّ وَمُخْتَلِفٌ فِي الظُّلْلَةِ الْأَحْزَابِ وَالنِّسَاءِ وَصِفٌّ [٩٠]

٩٠ - الثالثة عشر: (أينما) اتفقت المصاحفُ على وَصْلِ نون (أين) بيم (ما) الحرفية في موضعين: «فَأَيْنَمَا تَوَلَّوْنَ ثُمَّ وَجَهُ اللَّهِ» بالبقرة، و«أَيْنَمَا يَوْجَهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ» بالنَّحْلِ، وإليهما أشار بقوله: (فَأَيْنَمَا كَالنَّحْلِ صِلٌّ): أي صِلٌّ نون (فَأَيْنَمَا) كنون الكلمة النَّحْلِ، واعلم أن نون «فَأَيْنَمَا» بالبقرة من الفاء التي لم تَتَصلِّ بـ«أَيْنَمَا» إلَّا فيها، واختلفت في: «أَيْنَمَا كَنْتُمْ تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ» بالشعراء، و«أَيْنَمَا ثَقَفُوا» بالأحزاب. و«أَيْنَمَا تَكُونُوا يَدْرِكُمُ الْمَوْتُ» بالنساء، وإليهما أشار بقوله: (وَمُخْتَلِفٌ فِي الظُّلْلَةِ الْأَحْزَابِ وَالنِّسَاءِ وَصِفٌّ)، غيرَ أنَّ الوَصْلَ في موضعِي النساءِ والأحزابِ أكثرُ، وقوله: (وَصِفٌّ): أي ذُكر: أي ذكره أهلُ الرسم، واتفقت على قطع الباقي؛ نحو: «فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا» . ووجهُ

القطع : الأصلُ، مع عدم الإدغام. ووجهُ الوصل: شبهةُ التركيب للجزم، ومتاسبةُ النون للميم بخلافِ (حيث ما).

ثم قال :

نَجْمَعَ كِيلَاتَ حَزْنِنَا تَأْسُوا عَلَى [٩١]

عَنْ مَنْ يَشَاءُ مَنْ تَوَلَّ يَوْمَ هُمْ [٩٢]

تَ حِينَ فِي الْإِمَامِ صِلْ وَوَهْلَا [٩٣]

وَصِلْ فِي إِلَمْ هُودَ أَلَّنْ نَجْمَعَ

حَجَّ عَلَيْكَ حَرَجٌ وَقَطْعُهُمْ

وَمَالِ هَذَا وَالَّذِينَ هَؤُلَا

٩١- الرابعة عشرة: (إن) الشرطية موصولة بـ (لم) في موضع واحد، «فِي إِلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ» بهود، كما قال: (وصل في إلَمْ هود)، ومقطوعةٌ فيما عدا ذلك؛ نحو: «فِي إِنْ لَمْ تَفْعُلُوا»، وجهُ القطع: الأصلُ، ووجهُ الوصل: اتحادُ عمل (إن) و(لم)، وهو الجزم، وإن كان عملُ (لم) في لفظِ الفعل، وعملُ (إن) في محلِّ الفعل ولم.

٩٢- الخامسة عشرة: (أن) المصدرية وقعت موصولة (بلن) الناصبة في موضعين: «أَلَّنْ نَجْعَلْ لَكُمْ مُوْعِدًا» بالكهف، «أَلَّنْ نَجْمَعْ عَظَامَهُ» بالقيامة، وإليهما أشار بقوله: (أَلَّنْ نَجْعَلْ نَجْمَع): أي وصل أَلَّنْ نَجْعَلْ وأَلَّنْ نَجْمَعْ، وما عداهما مقطوعٌ باتفاق؛ نحو: «أَنْ لَنْ يَنْقُلَبِ الرَّسُولُ»؛ وجهُ القطع: الأصلُ، مع التنبية أن العمل للثانية، ووجهُ الوصل: التقويةُ مع مجانسة الإدغام.

٩٣- السادسة عشرة: (كيلا) موصولةٌ في أربعة مواضع: **﴿لَكِيلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾** بال عمران، **﴿لَكِيلَا تَأْسُوا﴾** بالحديد، **﴿لَكِيلَا يَعْلَمُ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾** بالحج، **﴿لَكِيلَا يَكُونُ عَلَيْكِ حَرْجٌ﴾** الثاني من الأحزاب، وإليها أشار بقوله: (كيلا تحزنوا تأسوا على حج عليك حرج) : أى كيلا تحزنوا وما عُطف عليه موصولٌ، وما سواها مقطوع، وهو في ثلاثة مواضع: **﴿لَكَى لَا يَعْلَمُ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾** بالنحل، **﴿لَكَى لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرْجٌ﴾** الأول من الأحزاب، **﴿كَى لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ الْأَنْجِنَيَّاتِ مِنْكُمْ﴾** بالحشر.

السابعة عشرة: (عن) مقطوعةٌ عن (من) الموصولة في موضعين: **﴿وَيُصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ﴾** النور، **﴿فَأَعْرَضْ عَنْ مَنْ تَوَلَّ﴾** بالنجم، كما قال: (وقطعهم عن من يشاء من تولى) ولا ثالث لهما.

الثامنة عشرة: (يوم) مقطوعة عن (هم) المرفوع الم محل - وَحَدَهُ - في موضعين: **﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾** بغافر، **﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾** بالذاريات، كما قال: (يوم هم). واتفقت المصاحفُ على وَصْلِ (يَوْمَ) بـ(هُمْ) المجرورِ الم محل؛ نحو: **﴿يَوْمَهُمُ الَّذِي يَوْعَدُونَ﴾**، ووجهُ القطع: أَنَّ (هم) في الموضعين مرفوعٌ بالابتداء، خبرهُ ما بعدهُ، وهو **﴿بَارِزُونَ﴾** و**﴿يُفْتَنُونَ﴾**، و**﴿يَوْمَ﴾** مضارفٌ إلى الجملة؛ أى يوم بروزِهم وفتتِهم، فقطعَ تبنيها على انفصاله، ووجهُ وَصْلِ ما

عداهمَا: أَنَّ (هُمْ) مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ (يَوْمٌ) إِلَيْهِ، فَوُصِّلَ تَبَيِّنَهَا عَلَى اتِّصَالِهِ؛ لَأَنَّ الْمَضَافَ إِلَيْهِ مُنْزَلٌ مُنْزَلَةً الْجُزْءِ مِنَ الْمَضَافِ. إِنْ قَلْتَ: إِنَّ النَّاظِمَ لَمْ يَقِيدْ (يَوْمَ هُمْ) بِغَافِرِ الْمَذَارِيَّاتِ، فَمِنْ أَيْنَ يُعْلَمُ أَنَّ الْمَقْطُوعَ فِيهِمَا؟ قَلْتُ: فِي كَلَامِهِ حَذْفُ الصَّفَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَقَطْعُهُمْ ثَابِتٌ فِي (يَوْمَ هُمْ) الْمَرْفُوعُ الْمُحَلُّ، وَحَذْفُهَا النَّاظِمُ اعْتِمَادًا عَلَى مَا فِي الْوَاقِعِ.

الْتَّاسِعَةُ عَشَرَةً: (لَامُ الْجَرِّ) مَفْصُولَةٌ عَنْ مَجْرُورِهَا؛ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعٍ: «مَالُ هَذَا الْكِتَابِ» بِالْكَهْفِ، «مَالُ هَذَا الرَّسُولُ» بِالْفَرْقَانِ، «فَمَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا» بِسَأْلِ [الْمَعَارِجَ]. «فَمَالُ هُؤُلَاءِ الْقَوْمُ» بِالنِّسَاءِ. وَإِلَيْهَا أَشَارَ بِقُولِهِ: (وَمَالُ هَذَا وَالَّذِينَ هُؤُلَاءِ)، وَمَا عَدَاهَا مَوْصُولٌ؛ نَحْوُ: «فَمَا لَكُمْ»، وَ«مَا لِأَحَدٍ»، وَوَجْهُ قَطْعِ لَامِ الْجَرِّ: التَّبَيِّنُ عَلَى أَنَّهَا كَلْمَةٌ بِرَأْسِهَا، وَوَجْهُ الْوُصْلِ: التَّبَيِّنُ عَلَى أَنَّهَا حَرْفٌ وَاحِدٌ، وَأَصْلُ الْحَرْفِ الْوَاحِدِ أَنْ يُكْتَبَ مَوْصُولًا بِمَا دَخَلَ عَلَيْهِ، فَهَذِهِ الْكَلِمَاتُ اتَّفَقَتِ الْمَصَاحِفُ عَلَى قَطْعِهَا عَمَّا بَعْدَهَا. وَأَمَّا (تَحِينُ) فِي قُولِهِ تَعَالَى: «وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ» بِصَ، فَاخْتَلَفَ فِي قَطْعِ التَّاءِ وَوَصْلِهَا؛ فَذَهَبَ أَبُو عَبِيدٍ إِلَى أَنَّ التَّاءَ مَوْصُولَةٌ بِحِينِ، قَالَ: «الْوَقْفُ عِنْدِي عَلَى لَا، وَالْإِبْتِدَاءُ: تَحِينٌ؛ لِأَنَّ نِظَرَتَهَا فِي الْإِمَامِ «تَحِينٌ»؛ أَى فِي مَصْبِحِ الْإِمَامِ الْخَاصِّ لِنَفْسِهِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ

الناظم بقوله: (تحين في الإمام صل): أى صل تاءه بحائه. وذهب الخليل وسيبوه والكسائي إلى أن التاء موصولة بـ(لا)، مفصولة عن (حين). قال أبو عبيدة: «وعليه المصاحف السبعة»، وإليه أشار بقوله: (وقيل لا)، أى لا تصلها بها. وـ«لات» أصلها لا النافية زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ؛ كربت وثمت، والكسائي يقف بالهاء، والباقيون بالتاء اتباعاً للرسم؛ فجميع ما كتب مفصولاً اسمياً أو غيره يجوز الوقف فيه على الكلمة الأولى والثانية عن كل القراء. أما ما كتب موصولاً فيجب الوقف على الكلمة الثانية لجميع القراء، وليعلم أنه لا يجوز في الأداء تعمد الوقف على شيء من ذلك اختياراً؛ لقبحه؛ وإنما يجوز على سبيل الضرورة أو الامتحان أو التعريف.

ثم قال المؤلف:

وَزَنُوهُمْ وَكَالْوَهُمْ صِلٌ كذا من آن وها ويا لا تفصل [٩٤]

٩٤ - أمر بوصل (وزنوههم)، وـ(كالوههم) في قوله تعالى: «وإذا كالوهם أو وزنوهם يُخْسِرُون» بالطففين؛ لأنهما مكتوبان في المصاحف بغير ألف بعد الواو، فكان عدم كتابة الألف بعدها دليلاً على أنها موصولة بما بعدها حكماً؛ وإنما كان وصلها حكماً؛ لأنها - بحسب الحقيقة - مفصولة عمما بعدها كما لا يخفى. ثم نهى عن

الفصل من (ال) التي للتعريف، و(ها) التي للتنبيه، و(يا) التي للنداء: أي فصل ما بعدها بها، وإن كانت كلمات مستقلة لشدة الامتزاج؛ والمراد: إيجاب الوصل رسمًا؛ لأنَّ الْكَلَامَ فِي الْوَصْلِ وَالْفَصْلِ بحسبِ الرسم؛ ويلزمُ من ذلك وجوبه؛ قراءةً حتى لا يجوزَ التوقفُ على (ال)، و(ها)، و(يا) في نحو: «الأرض»، و«يأيها»، و«هؤلاء»، ثم الابداء بـ: (أرض)، و(أيها)، و(ألاء)؛ كما يفعله كثيرٌ من جهله القراء. والله أعلم.

* * *

* ولما فرغ من الكلام على المقطوع والموصول شرع يبيّن هاء التائيث، فقال:

باب التاءات

الاعْرَافِ رُومٌ هُودٌ كَافٌ الْبَقَرَةَ [٩٥]
مَعَا أَخِيرَاتٍ عُقُودُ الثَّانِ هَمْ [٩٦]
عُمْرَانُ لَعْنَتُ بِهَا وَالنُّورِ [٩٧]
تَحْرِيمٌ مَعْصِبَتْ بِقَدْ سَمَعْ بِعَصْ [٩٨]
كُلَّا وَالْأَنْفَالِ وَحَرْفٌ غَافِرٌ [٩٩]
فَطَرَتْ بَقِيَّتْ وَابْنَتْ وَكَلْمَتْ [١٠٠]
جَمِيعًا وَفَرْدًا فِيهِ بِالْتَّاءِ عُرْفٌ [١٠١]

وَرَحْمَتُ الزُّخْرُفِ بِالْتَّاءِ زَبَرَةٌ
نَعْمَتُهَا ثَلَاثٌ نَحْلٌ إِبْرَاهِيمَ
لَقْمَانُ ثُمَّ فَاطِرٌ كَالْطُورِ
وَامْرَأَتْ يُوسُفَ عَمْرَانَ الْقَصَصَ
شَجَرَتُ الدُّخَانِ سُنَّتْ فَاطِرٌ
فُرَتْ عَيْنٌ .. جَنَّتْ فِي وَقَعَتْ
أُوْسَطَ الْأَعْرَافِ وَكُلَّمَا اخْتُلِفَ

(١٠١ - ٩٥) : (رحمت) : مبتدأ مضارف إلى الزخرف، و(زبرة) :
أي كتبه بها : خبره، والفاعل ضمير يعود على عثمان رضي الله عنه
مجازاً؛ لأنَّه لم يكتب بنفسه؛ وإنما كان سبباً للكتابة وأمراً بها.
و(الاعراف) بالنقل، والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل،
و(روم) و(هود)، و(البقرة) معطوفات بالواو المحذوفة، والمراد
بكاف : «كهي عص». .

واعلم أن هاء التأنيث في المصحف الكريم تنقسم إلى: ما رُسم بالهاء، وإلى ما رُسم بالباء؛ فأما ما رُسم بالهاء؛ فإنه متفق بالوقف عليه بالهاء، وأمّا ما رُسم بالباء، فاختلَفَ القراءُ في الوقف عليه؛ فابنُ كثير وأبو عمرو والكسائي⁽¹⁾ يقفون بالهاء إجراءً لهاء التأنيث على سننٍ واحدٍ؛ وهي لغة قريش، والباقيون يقفون بالباء اتباعاً للرسم، وهي لغة طيّي وحمير، ولا بدّ للقارئ من معرفة ما رُسم بالباء والهاء ليعلم محل الوقف والخلاف، وقد حصر الناظمُ ما رُسم بالباء ليعلم أنّ ما عدّاه مرسوم بالهاء، وخصص ما رُسم بالباء اختصاراً. والألفاظ المرسومة بالباء ثلاثة عشر لفظاً:

الأول: (رحمت) رُسم بالباء في سبعة مواضع: «أَهْمَ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ»، و«رَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْر»، كلاهما بالزخرف، و«إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيب» بالاعراف، و«انظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ» بالروم، و«رَحْمَتُ اللَّهِ وَبِرْكَاتُهُ» بھود، و«ذَكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ» بعريم، و«أُولَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ» بالبقرة، وإليه أشار بالبيت الأول. وما عدّاه بالهاء.

الثاني: (نعمت) رُسمت بالباء في أحد عشر موضعًا: «وَادْكُرُوا نَعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ» بالبقرة، و«بِنَعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ»،

(1) وكذلك يعقوب من العشرة.

﴿يعرفون نعمت الله﴾، و﴿ashkروا نعمت الله﴾، ثلاثة بالنحل، و﴿بدلوا نعمت الله كفرا﴾، و﴿إن تعدوا نعمت الله لا تُحصوها﴾ كلاماً بإبراهيم، و﴿اذكرروا نعمت الله عليكم إذ هم﴾ بالعقود [المائدة]، و﴿في البحر بنعمت الله بلقمان﴾، و﴿نعمت الله عليكم هل من خالق غير الله﴾ بفاطر، و﴿فما أنت بنعمت ربك﴾ بالطور، و﴿اذكرروا نعمت الله عليكم إذ كتم أعداء﴾ بآل عمران، وإليه أشار بقوله: (نعمتها) إلى قوله: (عمران)، فالضمير في (نعمتها) يعود على سورة البقرة المذكورة في آخر البيت قبله، و(إبراهيم) لغة في إبراهيم عليه الصلاة والسلام، وقوله (معاً): أي في موضعين منها، وقوله (أخيرات) صفة لـ(ثلاث نحل)، و(موضع إبراهيم).

احترازاً عن أول النحل، وأول إبراهيم، وقوله: (عقود الثاني) أي ثالث المائدة المقرن بهم، وما عدتها مرسوم بالهاء.

الثالث: (العنت) رُسِّم بالباء في موضعين: ﴿فنجعل لعنت الله على الكاذبين﴾ بآل عمران، ﴿والخامسة أن لعنت الله عليه﴾ بالنور، وإليهما أشار بقوله: (العنت بها و النور)، فالضمير في (بها) يعود على آل عمران.

الرابع: (امرأت) المضافة إلى زوجها، رُسِّم بالباء في سبعة مواضع: ﴿امرأت العزيز تراود﴾، و﴿امرأت العزيز الآن﴾ بيوسف،

و﴿إذ قالت امرأة عمران﴾ بآل عمران، و﴿قالت امرأة فرعون﴾ بالقصص، و﴿وامرأة نوح وامرأة لوط﴾ [الآية ١٠ تحرير] و﴿امرأة فرعون﴾ [الآية ١١ بالتحرير]، وإليه أشار بقوله: (وامرأة يوسف عمران القصص تحرير).

الخامس: (معصيت) رُسم بالباء في موضعين: ﴿ويتนาجون بالإثم والعدوان ومعصيت الرسول﴾، ﴿فلا تتناجوا بالإثم والعدوان ومعصيت الرسول﴾ بقد سمع، كما قال: (معصيت بقد سمع يُخَص): أي مخصوص بموضعٍ قد سمع.

السادس: (شجرت) مرسوم بالباء في موضع واحد في قوله تعالى: ﴿إن شجرت الزقوم﴾ بالدخان، وإليه أشار بقوله: (شجرت الدخان).

السابع: (سُنَّت) رُسم بالباء في خمسة مواضع: ﴿فهل ينظرون إلا سُنَّتِ الْأَوَّلِينَ﴾، ﴿فَلَنْ تَجِد لِسْنَتَ اللَّهِ تَبَدِيلًا﴾، ﴿وَلَنْ تَجِد لِسْنَتَ اللَّهِ تَحْوِيلًا﴾، كلها بفاطر، ﴿فَقَدْ مَضَتْ سُنَّتِ الْأَوَّلِينَ﴾ بالأنافال، ﴿سُنَّتُ اللَّهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ﴾ آخر غافر، وإليه أشار بقوله: (سُنَّتْ فاطر. كلا والأنافال وحرف غافر).

الثامن: (قرت): رُسم بالباء في موضع واحد، ﴿قَرَتْ عَيْنَ لِي وَلَك﴾ بالقصص، كما قال: (قرت عين).

الناسع: (جَنَّتْ) رُسِم بالتناء في موضع واحد: «وَجَنَّتْ نَعِيم» بالواقعَة، وما عدَاه رُسِم بالهاء، ولذا قَيْدَ: «جَنَّتْ» بقوله: (في وقعت).

العاشر: (فَطَرَتْ) مرسوم بالتناء في موضع واحد بالروم في قوله تعالى: «فَطَرَتْ اللَّهُ».

الحادي عشر: (بَقَيْتْ) رُسِم بالتناء في موضع واحد: «بَقَيْتَ اللَّهُ خَيْرُ لَكُمْ» بهود.

الثاني عشر: (ابنَتْ) رُسِم بالتناء في قوله تعالى: «وَمَرِيمَ ابْنَتْ عُمَرَانَ» بالتحرير.

الثالث عشر: (كلمت) رُسِم بالتناء في موضع واحد في قوله تعالى: «وَتَمَتْ كَلْمَتَ رَبِّكَ الْحَسَنِي» بالأعراف [١٣٧]. وإلى هذه الألفاظ أشار بقوله: (فَطَرَتْ بَقَيْتَ وَابْنَتَ وَكَلْمَتَ . أَوْسَطُ الْأَعْرَافِ)، ثم ذكر قاعدةً كليّةً، وهي قوله: (وَكَلَّمَا اخْتَلَفَ) إلى آخره؛ ومحصلتها أنَّ كُلَّ ما اختلفَ القراءُ في إفراده وجَمِيعِه؛ فهو مكتوب بالتناء على صورة المفرد.

إذا تقرر هذا، فنقول: اختلف القراءُ في ثمانى كلمات في اثنى عشرَ موضعًا؛ أولُها: «آيَاتُ لِلسَّائِلِينَ» بيوسف، قرأها ابنُ كثير

بالإفراد، والباقيون بالجمع. ثانية: **«غيابات»** في موضعين
 بيوسف، قرأها نافع بالجمع، والباقيون بالإفراد. ثالثها: **«لولا أنزل**
 عليه آيات من ربه» بالعنكبوت، قرأها ابنُ كثير وشعبة وحمزة
 والكسائيُّ بالتوحيد، والباقيون بالجمع. رابعها: **«بيانات»** بفاطر،
 قرأها نافعُ وابنُ عامر وشعبةُ والكسائيُّ بالجمع، والباقيون بالإفراد.
 خامسها: **«الغرفات»** بسباء؛ قرأها حمزةُ بالإفراد، والباقيون بالجمع.
 سادسها: **«جمالات صفر»** بالمرسلات، قرأها حفصُ وحمزةُ
 والكسائيُّ بالتوحيد، والباقيون بالجمع. سابعها: **«ثمرات»** بفصلت
 في قوله تعالى: **«وَمَا تَخْرُجُ مِنْ ثُمَرَاتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا»** قرأه نافعُ وابنُ
 عامرٍ وحفصُ بالجمع، والباقيون بالإفراد. ولم يذكر شراح المقدمة
 لهذا اللفظ، ولا بد من ذكره. ثامنها: (كلمات) في أربعة مواضع:
«وَتَمَتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ صَدِقاً وَعَدْلًا» بالأنعام، و**«كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَاتُ**
رَبِّكَ» بأول يونس، **«إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ»**
 ثاني يونس، **«وَكَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَاتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا»** بغافر،
 فأمّا الذي بالأنعام فقرأه الكوفيون بالتوحيد، والباقيون بالجمع، وأمّا
 الثلاثة الباقيّة فقرأها نافعُ وابنُ عامر بالجمع، والباقيون بالإفراد،
 لكن اختلفت المصاحفُ في ثاني يونس وغافر، فرسم الأول بالباء
 في الحجازية والشامية، وبالباء في العراقية؛ ورسم الثاني بالباء في

أكثر المصاحف، وبالهاء في أقلها، والقياس فيهما التاء؛ لأنَّه مقتضى القاعدة السابقة.

(فائدة) يَقِنُ ستة الفاظ كُتِبَتْ بالباء؛ وهي: **﴿يَا أَبْتَ﴾** حيثما وقع، و**﴿هِيَهَات﴾**، و**﴿مَرَضَات﴾**، و**﴿لَاتَ حِينَ مَنَاص﴾**، و**﴿الَّات﴾**، و**﴿ذَات﴾**، وفي كيفية الوقف عليها خلافٌ بين القراء مذكورٌ في كتب الخلاف. والله أعلم.

باب الابتداء بهمزة الوصل

وأبدأ بهمزة الوصل من فعل بضم [١٠٢] إنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ الْفِعْلِ يُضْمَنْ
وأكسره حال الكسر والفتح وفي [١٠٣] الاسماء غير اللام كسرها وفي [١٠٤] ابن مع ابنت امرئ واثنين وامرأة واسم مع الثنتين

(١٠٢ - ٤) : أعلم أنَّ للقارئ حالتين : حالة ابتداء، وحالة وقف، والحرفُ المبتدأ به: لا يكون إلا متحرّكًا، والحرفُ الموقفُ عليه: لا يكون إلا ساكناً أو في حكمه، كالموقف عليه بالرَّوم كم سيائى، إلا أنَّ الوقفَ على الساكن استحسانٍ عند الجميع، والابتداء بالمحرك ضروريٌ عند من يقول باستحالة الابتداء بالساكن، مستدلاً على ذلك بالتجربة. وبيان ذلك: أنَّ الحرف

المتوقع به؛ إنما معتمدٌ على حركة؛ كباء (بُكْر)، أو على حركة مجاورة؛ كميم (عمرٌ)، أو على لينٍ يجري مجرى الحركة؛ كباء (دابة)، ومتى فقدت هذه الاعتمادات تذرَّ النطقُ بالحرف. وذهب جماعةٌ إلى إمكان الابتداء بالساكن في غير حروف المدّ واللين، قالوا: وما ذكره المانعون من التجربة فهو حكايةٌ عن ألسنتهم المخصوصة؛ فلا يَقُولُ حُجَّةً على غيرهم، وأشهرُ القولين: الأول، وبه جزمَ ابنُ الناظم.

إذا علمتَ هذا. فاعلمْ أنَّ مِن الكلماتِ ما يكونُ أَوْلُه متَحْرِكًا، سواءً كان همزةً قطعٌ أو غيره؛ فلا يكون محتاجاً إلى أمرٍ يُسْتَدَأُ به، وهو همزةُ الوَصْلِ، وما يكونُ أَوْلُه ساكناً يُحْتَاجُ إلى همزةُ الوَصْلِ. ومرجعُ هذا الباب إلى أَصْلَيْنِ: تمييزُ همزةِ القطعِ مِنْ همزةِ الوَصْلِ، وكيفيَّةُ النطقِ بها حالةً الوَصْلِ والابتداء. أما الأَصْلُ الأوَّلُ فَيُعْرَفُ بِشَيْئَيْنِ: ضَابِطُ الْجُمْلَىْ، وضَابِطُ تَفَصِيلِيْ؛ أما الضَّابِطُ الْجُمْلَىْ، فهو أنْ تقولَ: كُلُّ همزةٍ ثبتَ في الابتداء وفي الدرج؛ فهو همزةٌ قطعٌ، وسُمِّيَتْ همزةٌ قطعٌ؛ لأنَّها تثبتُ في الدرج، فَيَنْقُطُ بالتلفظِ بها الحرفُ الذي قَبْلَهَا عن الحرفِ الذي بَعْدَهَا، وهمزةُ الوَصْلِ تَسْقُطُ في الدرجِ، فَيَضَعُ الحرفُ الذي قَبْلَهَا بالحرفِ الذي بَعْدَهَا، ولَذَا سُمِّيَتْ همزةَ

وصلٌ. وقيل: إنما سُمِيتْ همزةً وصلٌ؛ لأنَّه يُتوصلُ بها إلى النطق بالساكن، ومن ثُمَّ سُمِّيَّاًها الخليلُ سُلْمَانُ اللسانُ [الأولُ ذَكْرُهُ الناظمُ في «التمهيد»، والثاني ذكره ابنُهُ في شرِحِهِ للسُّمُدةِ]. وأما الضابطُ التفصيليُّ؛ فإنَّ كلامَ العربِ كُلَّهُ - نثراً ونظمًا - محصورٌ في ثلاثةِ أنواعٍ: الأسماءُ، والأفعالُ، والحرافُ؛ فهمزُ الوصل في الأسماء ينقسم إلى قسمين: قياسيٌّ، وسَماعيٌّ: فالقياسيُّ: مَصَادُ الفعلِ الخماسيُّ، والسداسيُّ؛ نحو: (ابتغاءُ واتّباعُ وافتراءٍ)؛ نحو: (استكباراً)، و(استبدال). والسماعيُّ: هي الفاظُ مسموعةً محفوظةً وردتُ في عشرةِ أسماءٍ؛ الموجود منها في كتاب الله تعالى سبعةً؛ وهي: (اسم)، و(ابن)، و(ابنة)، و(أمرٌ)، و(أمِّة)، و(اثنان)، و(اثنان)، والثلاثةُ الباقيَةُ في غيرِ القرآنِ؛ وهي (است)، و(ابنِ)، و(ابنِ)، وما عدا هذه الأسماء فهمزُتُهُ همزةً قطعٍ؛ إذْ هو الأصلُ في الأسماء المتحرّكَ أوائلُها غالباً. والفعلُ إنْ كان مضارعًا فهمزُتُهُ همزةً قطعٍ؛ لأنَّه مبدُوٌ بحروفِ المضارعةِ، وهي متحرِّكةً أبداً، فلا يَحتاجُ لهمزةُ الوصلِ. وإنْ كانَ ماضياً؛ فإنَّ كانَ ثلاثيًّا أو رباعيًّا فهمزُتُهُ قطعيةً؛ نحو: أكلَ وأكرَمَ. وإنْ كانَ خماسيًّا أو سداسيًّا؛ فهمزُتُهُ وصليةً؛ نحو: استوى،

وافتري، واستمسك. وإنْ كانَ أَمْرًا، فإنْ كانَ رباعيًّا، فهمزُه قطعيةٌ؛ نحو: «وأصلح لى فِي ذرِيَّتِي»، وإنْ كانَ ثلاثيًّا أو خماسيًّا أو سداسيًّا، فهمزُه وَصْلَيَّةٌ؛ نحو: انتظروا واستغفروا واقتُلُوا. ولا فرقٌ فِي أمرِ الثلاثيِّ بينَ أَنْ يكونَ ثالثُه مضمومًا كَمَا مِثَلُنَا، أَوْ مفتوحًا؛ نحو: أَعْلَمُ، أَوْ مكسورًا؛ نحو: ارجعُ. والحرفُ همزُه قطعيةٌ إِلَّا (أَلْ) عِنْدَ سِيِّبوِيَّهُ، ومذهبُ الْخَلِيلِ أَنَّهَا قطعيةٌ وُصِّلتُ؛ لِكثرةِ الاستعمالِ. وأمَّا كِيفيَّةُ النُّطُقِ بِهَا حَالَ الْوَصْلِ وَالْابْتِدَاءِ: ففِي حَالِ الْوَصْلِ تَنْتَقِلُ مِنْ آخِرِ الْكَلِمَةِ الَّتِي قَبْلَ الْكَلِمَةِ الَّتِي أَوْلَاهَا هَمْزَةٌ وَصَلَّى إِلَى مَا بَعْدَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ، كَأَنَّ الْحَرْفَيْنِ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، مَثَلُ ذَلِكَ «لَهُمْ اتَّبِعُوا»، تَأْتِي بِعِيمٍ مضمومَةٍ بَعْدَهَا تاءٌ مُشَدَّدَةٌ، «فَقَدْ اسْتَمْسَكَ»، تَأْتِي بِدَالٍ مكسورةً بَعْدَهَا سينٌ ساكنَةٌ، «قَالَ الَّذِينَ» تَأْتِي بِلَامٍ مفتوحةً بَعْدَهَا لامٌ مُشَدَّدَةٌ. وأمَّا الْابْتِدَاءُ بِهَا؛ فَاعْلَمُ أَنَّ هَمْزَةَ الْوَصْلِ تُحرَكُ فِي الْابْتِدَاءِ؛ لِيُتوَصَّلَ بِحُرْكَتِهَا إِلَى الساكنِ بَعْدَهَا، وَحُرْكَتُهَا بِاعتِبَارِ الْأَنْوَاعِ الْثَلَاثَةِ مُخْتَلِفَةٍ؛ فَتُضَمَّنُ فِي فَعْلِ الْأَمْرِ الْثَلَاثيِّ، إِذَا كَانَ ثالثُهُ مضمومًا؛ نحو: «أُذْكُرُوا نَعْمَتِي»، «أَقْتَلُوا أَنْفُسَكُمْ»، وَكَذَلِكَ تُضَمَّنُ فِي الْفَعْلِ الْمَاضِي الْخَمَاسِيِّ وَالْسَدَاسِيِّ، إِذَا بُنِيَا لِلْمَفْعُولِ؛ نحو: «أَضْطَرَ»، وَ«أَسْتَحْقَ»؛

في قراءة غير حفص، وإن كان ثالث فعل الأمر الثالث مفتوحاً؛ نحو: «اعلموا» و«اعملوا»، أو مكسوراً؛ نحو: «اهبطوا»، و«اهدنا»، فتكسر همزة الوصل في الابتداء، وكذلك: «امشووا»؛ لأن أصله (امشوا) بالكسر، نقلت حركة اليماء إلى الشين بعد سلب حركتها، ثم حذفت اليماء لالتقاء الساكنين، فهو مكسور، وضمُّه عارض، كما تكسر في الفعل الماضي الخماسي والسداسي؛ إذا بُنيا للفاعل؛ نحو: (انطلق) و(استحوذ)، وهذا معنى قول الناظم: (وابدا بهمز الوصل) إلى (واكسره حال الكسر والفتح)، فحركة همزة الوصل في الأفعال مبنية على حركة الحرف الثالث منها، الذي هو عين الفعل، فتُضمَّ إذا انضمَّ، وتُكسر إذا انكسر أو افتح، فإن اختلف القراءُ في الكلمة؛ نحو: «وإذا قيل انشُرُوا فانشُرُوا» [المجادلة: ١١]: قُرئ بضم الشين وكسرها؛ فأجرها على هذا؛ فمن قرأ بضم الشين، ابتدأ بضم همزة الوصل، ومن قرأ بالكسر، ابتدأ بالكسر. ووجه ضمه في مضموم ثالث الفعل وكسره في مكسوره المناسبة فيهما، ووجه كسره في مفتوحه: الحمل له على مكسوره، كنظيره في إعراب المثنى والجمع، كما أنها تكسر في ابتداء الاسم؛ سواء كان من المصادر؛ نحو:

«انطلاقاً» و«استكباراً»، أم من الأسماء المحفوظة، وتُفتح همزة (أَل)؛ نحو: «الرَّحْمَن» و«الدُّنْيَا» طلباً للخفة لكثرة دورانها، وهذا معنى قوله: (غير اللام) استثناءً من الضمير في (واكسره)، قوله: (وفي ابن): يريدهمزة الوصل في الأسماء المحفوظة، هذا ما يُفهم من كلام ابن الناظم. وقال الشيخ الحلبي: «ويَجِبُ كَسْرُ همزة الوصلِ أيضًا في سبعة أسماء: ابن، وابنة، وامرأة، واثنين، وامرأة، واسم، واثنتين»، كما أشار له بقوله: (وفي الأسماء غير اللام كسرُها وفي ابن) إلى آخره، فكأنه أراد بذلك أن كسرها في الأسماء تامٌ، ثم بين تلك الأسماء بقوله (ابن) إلى آخره. قلت: وفي كلامه نظر، وهو أنه جعل «وفي» في كلام الناظم اسمًا بمعنى تامٌ، وهذا يلزم عليه أن في عبارة الناظم قصوراً، وذلك لما علمت سابقاً أن همزة الوصل في الأسماء: قياسيٌ، وسماعيٌ، ومقتضى كلامه أن الناظم لم يتعرض لحكم همزة الوصل في الأسماء المصادر، وليس كذلك، بل تعرض، وبيان ذلك أن قوله: (وفي الأسماء غير اللام كسرها)، يريدهمزة الوصل في الأسماء المصادر، وقوله: (وفي ابن)، يريدهمزة الوصل في السماعي، فكأنه يقول: كَسْرُ همزة الوصل في الأسماء المصادر وفي ابن . . . إلى

آخرِه، فعلى هذا يكون قوله: (وفي) حرف جَرَ لا اسمُ؛
تأمل.

والحاصلُ: أن هَمْزَ الوصلَ لا يكونُ في حرفِ إِلَّا (أَل)، ولا
 فعلٍ مضارعٍ، ولا في فعلٍ أمرٍ رُباعيٌّ، ولا في فعلٍ ماضٍ ثلاثيٌّ أو
 رباعيٌّ، ولا في اسمٍ، إِلَّا مصادرَ الفعلِ الخماسيِّ والسادسيِّ
 والأسماءِ المسموّعة، وحُكْمُ الابتداءِ بها أَنَّهَا تُفتحُ في (أَل)، وتُضمَّ
 في الفعلِ الماضيِّ الخماسيِّ والسادسيِّ، إذا بُنِيَا للمفعولِ، وفي أمرِ
 الثلاثيِّ المضمومِ العينِ، وتنكسرُ فيما عدا ذلك. واللهُ تباركُ وتعالى
 أعلم بالصواب.

باب الوقف على أواخر الكلم

لما فرغَ مِنْ حُكْمِ الابتداءِ شرعَ يبيّنُ حُكْمَ الوقفِ؛ فقالَ:

وَحَادِرِ الْوَقْفِ بِكُلِّ الْحَرْكَةِ إِلَّا إِذَا رُمِّتَ بَعْضُ حَرْكَهَا [١٠٥]
إِلَّا بِفَسْطِحٍ أَوْ بِنَصْبٍ وَأَشْمٍ إِشَارَةً بِالضَّمِّ فِي رَفِعٍ وَضَمٍّ [١٠٦]
(١٠٦ - ١٠٥): اعلمُ أنَّ الوقفَ محلُ الاستراحةِ، لضيقِ
النفسِ عندهِ غالباً، فلذلك احتاجُ إلى تغييرِ الحركةِ الموقوفِ عليها؛
إذ هو أبلغُ في الاستراحةِ؛ فالوقفُ بالحركةِ التامةِ خطأً لم يقلُ به
قارئٌ ولا نحويٌّ، ولهذا حذرَ الناظمُ مِنَ الوقفِ بِجُمِيعِ الحركةِ

بقوله: (وَحَادِرُ الْوَقْفِ بِكُلِّ الْحَرْكَةِ) ، وقوله: (إِلَّا إِذَا رُمْتَ) : أَيْ إِذَا أَرَدْتَ الرَّوْمَ ، وقوله: (فَبَعْضُ حَرْكَة) : أَيْ هُنَاكَ بَعْضُ حَرْكَةٍ ، وَنَبَهَ بِقَوْلِهِ: (إِلَّا بَفْتَحٍ أَوْ بِنَصْبٍ)؛ عَلَى جَرِيَانِ الرَّوْمِ فِي جَمِيعِ الْحَرْكَاتِ الْإِعْرَابِيَّةِ؛ الَّتِي هِيَ الرَّفْعُ ، وَالنَّصْبُ ، وَالْجُرْأَةُ ، وَالْبَنَائِيَّةُ؛ الَّتِي هِيَ الْضُّمُّ ، وَالْفَتْحُ ، وَالْكَسْرُ ، إِلَّا فِي الْفَتْحِ مِنْ حَرْكَاتِ الْبَنَاءِ ، وَالنَّصْبِ مِنْ حَرْكَاتِ الْإِعْرَابِ ، فَلَا يَجُوزُ رَوْمُهُمَا ، ثُمَّ أَمْرَكَ أَنْ تُشَمَّ حَرْفَهُ فِي الرَّفْعِ وَالضُّمُّ خَاصَّةً.

وَتَوْضِيْحٌ هَذَا الْمَقَامُ أَنْ يُقَالَ: أَخِرُّ الْكَلِمَةِ الْمُوْقَوْفُ عَلَيْهَا لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ حَرْفًا عَلَيْهَا أَوْ حَرْفًا صَحِيْحًا ، وَالْأَوَّلُ: إِمَّا أَلْفُ ، أَوْ وَاءُ ، أَوْ يَاءُ ، وَالثَّانِي: إِمَّا أَنْ يَكُونَ سَاكِنًا ، أَوْ مَتَحْرِكًا ، وَالْمَتَحْرِكُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَخْفُوضًا ، أَوْ يَكُونَ مَضْمُومًا أَوْ مَفْتُوشًا أَوْ مَكْسُورًا ، فَإِنْ كَانَ حَرْفًا عَلَيْهَا ، وَهُوَ ثَابِتٌ رَسْمًا؛ نَحْوُ (يَغْشِي) وَ(يَدْعُو) وَ(تَرْمِي)؛ فَتَقْفَ عَلَى حَرْفِ الْمَدِّ وَلَا تَزِيدُ فِي مَدِّهِ؛ بِلْ كَحَالِ الْوَصْلِ ، فَإِنْ كُنْتَ تَحْذِفُهُ فِي الْوَصْلِ لِلتَّقَاءِ السَاكِنَيْنِ؛ نَحْوُ: (يَؤْتَى الْحِكْمَةَ) ، وَ(قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا) ، وَ(قَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ) ، فَلَا بدَّ مِنْ إِثْبَاتِهِ حَالَ الْوَقْفِ؛ لِتَبُوتَهُ رَسْمًا ، وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ بَيْنَ الْقُرَاءِ ، وَإِنْ كَانَ حَرْفًا صَحِيْحًا سَاكِنًا ، نَحْوُ: (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُوْلَدْ)؛ فَتُبَقِّيَهُ عَلَى سُكُونِهِ ، وَلَيْسَ فِيهِ رَوْمٌ وَلَا

إِشْمَامٌ، وَإِنْ كَانَ مَرْفُوعًا أَوْ مَضْمُومًا؛ نَحْوَ: «نَسْتَعِينُ» وَ«مِنْ قَبْلُ»؛ جَازَ سَكُونُهُ وَرَوْمُهُ وَإِشْمَامُهُ؛ فَالسَّكُونُ هُوَ الْأَصْلُ، وَهُوَ قَطْعُ الْحَرْكَةِ. وَالرَّوْمُ هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ النَّطْقِ بِيَقْعُضِ الْحَرْكَةِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ تَضْعِيفُ الصَّوْتِ بِالْحَرْكَةِ، حَتَّى يَذْهَبَ مَعْظُمُهَا، وَقَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبْنُ بَرِّي بِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

فَالرَّوْمُ إِضْعَافُ صَوْتِ الْحَرْكَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَذْهَبَ رَأْسًا صَوْتُكَهُ
وَالْمَحْذُوفُ مِنِ الْحَرْكَةِ أَكْثَرُ مِنِ الثَّابِتِ، وَمِنْ ثُمَّ ضَعْفُ صَوْتِهَا
لِقِصْرِ زَمْنِهَا، وَيُسْمِعُهَا الْقَرِيبُ الْمُصْغِيُّ دُونَ الْبَعِيدِ، فَهُوَ شَيْءٌ يُدْرَكُ
بِحَاسَّةِ السَّمْعِ، وَلَا بُدَّ مِنْ حِذْفِ التَّنْوِينِ مِنِ الْمَنْوَنِ مَعِ الرَّوْمِ.
وَإِشْمَامُ هُوَ أَنْ تَجْعَلَ شَفَتِيكَ بَعْدَ النَّطْقِ بِالْحَرْفِ سَاكِنًا عَلَى
صُورِتِهِمَا، إِذَا نَطَقْتَ بِالْبَضْمَةِ، وَتَجْعَلَ بَيْنَ شَفَتِيكَ بَعْضَ اِنْفَتَاحٍ،
لِيَخْرُجَ مِنْهُ النَّفَسُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: كَهِيَتِهِمَا عِنْدَ التَّقْبِيلِ؛ وَهُوَ أَيْضًا
صَوَابٌ. فَهُوَ شَيْءٌ يُدْرَكُ بِالْعَيْنِ دُونَ الْأَذْنِ، وَلَذِكَ لَا يَأْخُذُهُ
الْأَعْمَى عَنِ الْأَعْمَى، كَمَا قَالَ أَبْنُ بَرِّي:

وَصِفَةُ الْإِشْمَامِ إِطْبَاقُ الشَّفَاهِ بَعْدَ السَّكُونِ وَالضَّرِيرِ لَا يَرَاهُ
يَكُونُ فِي الْمَضْمُومِ وَالْمَرْفُوعِ مِنْ غَيْرِ صَوْتٍ عِنْدَهُ مَسْمُوعٌ

وإن كان مجروراً أو مكسوراً؛ نحو: **«الرحيم»**، و**«هؤلاء»**؛
 فيوقف عليه بالكسون، ويجوز فيه الروم. وإن كان منصوياً أو
 مفتوحاً؛ فإن كان منوناً أبدلت تنوينه ألفاً، وسواء رسمت ألفاً؛
 نحو: **«غفوراً رحيمـاً»**، أم لم ترسم؛ نحو: **«دعاـء»** و**«نـداءـ»**؛
 وكذلك تبدل نون التوكيد الخفيفة بعد الفتح ألفاً؛ وهو:
«لـنـسـفـعـاـ»، و**«لـيـكـوـنـاـ»**، وكذلك **«إـذـاـ»**. وإن كان غير منون
 وقفت عليه بالسكون؛ نحو: **«إـنـ إـبـرـاهـيمـ»**، وأين، وليس فيه عند
 القراء روم ولا إشمام. ثم ختم النظم بقوله:

وَقَدْ تَقَضَى نَظَمِيَ الْمُقَدَّمَةُ [١٠٧]
 مِنِّي لِقَارِئِ الْقُرْآنِ تَقْدِيمَةً
 ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدُ وَالسَّلَامُ [١٠٨]
 وَالْحَمْدُ لِلَّهِ لَهَا خِتَامٌ

(١٠٨ - ١٠٧): أي وقد انقضى وانتهى نظمي لهذه المقدمة،
 وهي مِنِّي لقارئ القرآن تحفة وهدية. والنظم في الأصل جمع
 الأشياء على هيئة متناسبة، وغلب على نظم الشعر، وختمتها
 بالحمدلة والصلة والسلام على سيد خلقه نبينا ومولانا محمد ﷺ،
 ولتكون ميمونة الافتتاح والاختتام، مرجوأة القبول، وقد حقق الله
 الرجاء والأمول، ويوجد في بعض النسخ:

عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ [١٠٩]
وَصَاحْبِهِ وَتَابِعِي مِنْوَالِهِ [١٠٩]
أَبْيَانُهَا (قَافٌ وَزَائِيٌّ) فِي الْعَدَدِ [١١٠]
مَنْ يُحْسِنِ التَّعْجِيْدَ يَظْفَرُ بِالرَّشَدِ [١١٠]

(١١٠ - ١١١): ومن ثُمَّ قال الشِّيخُ القاضِي: «إِنْ عَدَدَ أَيَّاتِ
الْمُقْدَّمَةِ مَائَةٌ وَسَبْعَةٌ عَلَى مَا فِي أَكْثَرِ النُّسُخِ، وَمَائَةٌ وَثَمَانِيَّةٌ عَلَى مَا
فِي أَقْلِهَا».

وههنا انقضى الكلامُ فِي شِرْحِ هذه المُقدَّمةِ الْمِيمُونَةِ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ
تَعَالَى، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا، وَمَا كَنَا لَنَهْتَدِي لَوْلَا أَنْ هَدَانَا
اللَّهُ . وَأَطْلَبُ مِنْ إِخْرَانَا الْمُطْلَبَ فِيمَا وَجَدْنَا مِنْ خَطَأً أَوْ تَحْرِيفٍ أَوْ
نَقْصٍ أَوْ تَزْيِيفٍ، أَنْ يُصْلِحَا مَا فَسَدَ بِتَأْمُلٍ وَتَلْطُّفٍ؛ لِقَلَّةِ عِلْمِيِّ،
وَضَعْفِ فَهْمِيِّ، وَسُوءِ وَهْمِيِّ، وَتَيِّهِي فِي صَحْرَاءِ الْجَهَلِ
وَالْقَصْوَرِ، مَعْ شَغْلِ بَالِيِّ، وَقُبْحِ أَفْعَالِيِّ، وَكُثْرَةِ ذُنُوبِيِّ وَأَوْزَارِيِّ،
وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ الْعَظِيمَ، الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَقُّ الْقَيُومُ، وَأَتُوْبُ إِلَيْهِ،
مُسْتَعِينًا بِهِ، مُتَوَسِّلًا إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ بَنْبَيِّهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَأَسْأَلُهُ
أَنْ يُسْبِلِ عَلَيْنَا سَرَّهِ الْجَمِيلِ، وَأَنْ يَعْفُوَ عَنِّي وَعَنْ وَالَّذِي وَذَرَّتِي
وَمَشَايِخِي وَإِخْرَانِي وَسَائِرِ الْمُسْلِمِينَ، وَنَعُوذُ بِهِ تَعَالَى مِنْ عِلْمٍ لَا
يَنْفَعُ، وَقَلْبٌ لَا يَخْشَعُ، وَدُعَاءٌ لَا يُسْمَعُ، وَنَفْسٌ لَا تَشْبَعُ.

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى اللَّهِ وَصَحَّبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

وكان الفراغُ منه عشيَّةً يوم الاثنينِ موافقٍ شعبانَ الأَكْرَمِ من عام ١٣٠١هـ.

يقول مصححه: «كان الفراغُ من تصحيحه وجمعه بمكتبة الآداب (على حسن) في غرة المحرم ١٤٢٢هـ، والحمد لله رب العالمين».

رَفْعٌ

عَنْ الْأَعْمَانِ الْجَنِيِّ
أَسْنَهُ الْأَنَّهِ الْفَزُورِكَسِّ
www.moswarat.com

فهرس

الفوائد المفهمة في شرح الجزرية المقدمة

الموضوع	الصفحة
* مقدمةُ الشِّيخِ عبدِ الْحَكِيمِ عبدِ اللَّطِيفِ ..	٤
* خطبةُ الشَّرْحِ ..	١٦
خطبةُ النَّظَمِ ..	١٩
بابُ مخارجِ الحروف ..	٢٧
بابُ الصفات ..	٤٢
بابُ التجويد ..	٥٥
فصلٌ: في كيفية استعمالِ الحروف والتحذير مما يخالف ذلك	٦٠
بابُ الراءاتِ واللاماتِ ..	٦٨
فصلٌ: فيما يجب تفحيمه وبيانه ومراعاته ..	٧٣
فصلٌ في الإدغامِ ..	٨٠
بابُ الظاءاتِ ..	٨٥
فصلٌ: في وجوب بيانِ الصادِ من الظاء ونحوه ما عند الاقتران	٩٦
بابُ الميمِ والنونِ المشددينِ والساكنينِ والتنوينِ ..	٩٩

رَفِعُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَبَرَّكَاتُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَنْسَأَتْ إِلَيْكُمْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ

www.moswarat.com

www.moswarat.com

